



جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: محاسبة و جباية معمقة

في شعبة: العلوم المالية و المحاسبة

السياسة الضريبية و دورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2000-2019)

الأستاذة المشرفة :

د. ضالع دليلة

من إعداد الطالبتين:

عباس خضرة ❖

بختي خديجة ❖

لجنة المناقشة :

الصفة :	الدرجة العلمية :	اسم ولقب الأستاذ :
رئيسة	أستاذة محاضرة "ب"	عزير و راشدة
مشرفة	أستاذة محاضرة "ب"	ضالع دليلة
مناقشة	أستاذة محاضرة "أ"	هرفون تفاحة
مناقشة	أستاذة محاضرة "أ"	لعريفي عودة

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ: 2022/ 06/18 .

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر و تقدير

باسم الله نستهديه ونستغفره ونتوب إليه من شرور أنفسنا
نصلي على سيدنا وحبيبنا المصطفى و على اله و صحبه ومن تبعه إلى يوم
الدين

نحمد الله و نستعين ونشهد به أولا و قبل كل شيء، على توفيقه لنا وسد
خطانا على انجاز هذا العمل المتواضع و له الحمد حتى يرضى وله الحمد
إذا رضي وله الحمد بعد الرضى وله الحمد على كل حال
نتقدم بالشكر و الجزيل وفائق التقدير و الاحترام إلى الأستاذة المشرفة
" ضالع دليلة "

التي ساعدتنا في هذا العمل ورافقتنا طوال مسار البحث وإفادتنا
بتوجيهاتها القيمة حرصا منها على إتمامه على أكمل وجه.
كما تقدم بالشكر الخاص إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا
بمناقشة موضوع المذكرة كما نشكر كل من قدم لنا يد العون و
المساعدة ومجموع النصائح القيمة خلال فترة البحث خاصة : أستاذة دار
الشباب " خديم فهمية " .

والله ولي التوفيق

إهداء

الحمد لله الذي وفقني وسخر خطاي وانعم علي الصحة حتى نلت
مبتغاي وقطعت و أزال بقدرته أكمل مشواري و دربي
اهدي ثمرة جهدي إلى اغلي ما املك والدتي "أم الخير" التي أضاءت
درب حياتي ودراستي.

إلى والدي الذي له الفضل في الوصول إلى ما أنا عليه
إلى إخوتي: " بشرى , شيماء, صلاح ."
إلى أحب الأشخاص إلى قلبي ومن تقاسمت معهم أجمل اللحظات
ورافقي في دربي دراستي إلى كل أهلي و أحبتي .

بختي خديجة

إهداء

أهدي عملي وثمره جهدي إلى : والدي الذي له الفضل في وصولي
إلى ما أنا عليه " محمد " .

إلى أُمي الغالية وقرّة عيني " حلّمة "

إلى إخوتي " عبد القادر , ناصر ، حورية , تركية , حبيبة " .

إلى عائلة " عباس " و " مظلوم " .

إلى صديقي المقربة وأختي " زقاي أميرة " ، إلى ورفيقة المشوار ومن

قاسمتني متاعب البحث " خديجة بختي "

إلى كل من ساهم وقدم المساعدة في تقديم النصيحة

إلى الأستاذة المشرفة " د. ضالع دليلة " و أستاذة " خديم فهيمة " .

عباس خضرة (فاطمة)

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

I.....	فهرس المحتويات
I.....	قائمة الجداول والأشكال
أ.....	مقدمة
الفصل الأول: مدخل إلى السياسة الضريبية	
07.....	تمهيد
08.....	المبحث الأول: الضريبة وقواعدها
08.....	المطلب الأول: مفهوم الضريبة.
11.....	المطلب الثاني: القواعد الأساسية للضريبة وأهدافها.
14.....	المطلب الثالث: تصنيف الضرائب.
18.....	المبحث الثاني: التنظيم الفني للضرائب.
18.....	المطلب الأول: تحديد الوعاء الضريبي.
21.....	المطلب الثاني: تحديد دين الضريبة.
23.....	المطلب الثالث: تحصيل الضريبة.
25.....	المطلب الرابع: مشاكل الضرائب.
30.....	المبحث الثالث: النظام الضريبي
30.....	المطلب الأول: مفهوم النظام الضريبي.
33.....	المطلب الثاني: أهداف النظام الضريبي.
36.....	المطلب الثالث: علاقة النظام الضريبي بالنظم السائدة.
39.....	المبحث الرابع: مفاهيم السياسة الضريبية وفعاليتها.
39.....	المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية وأدواتها.

43.....	المطلب الثاني: فعالية السياسة الضريبية.....
45.....	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية.....
46.....	خاتمة الفصل:
الفصل الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	
48.....	تمهيد:
49.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.....
49.....	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.....
51.....	المطلب الثاني : أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية.....
53.....	المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية.....
56.....	المبحث الثاني: مستلزمات و مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.....
56.....	المطلب الأول: مستلزمات التنمية الاقتصادية.....
58.....	المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية.....
60.....	المبحث الثالث : مقومات التنمية الاقتصادية.....
61.....	المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.....
63.....	المطلب الثاني : معوقات التنمية الاقتصادية.....
65.....	المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية.....
67.....	المبحث الرابع: التنمية الاقتصادية سياسات ونظريات.....
67.....	المطلب الأول: سياسات التنمية الاقتصادية.....
70.....	المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية.....
75.....	خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: أثر السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد :	77
المبحث الأول: مسار التنمية و بنية النظام الضريبي في الجزائر.....	78
المطلب الأول :مسار التنمية الاقتصادية في ظل التخطيط الاشتراكي.....	78
المطلب الثاني : برامج الإنعاش الاقتصادية 2000-2019.....	82
المطلب الثالث: بنية النظام الضريبي في الجزائر.....	83
المبحث الثاني: اثر السياسة الضريبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية.....	91
الطلب الأول: السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار والإنتاج.....	91
المطلب الثاني: السياسة الضريبية و أثرها على التنمية البشرية.....	97
المطلب الثالث: اثر السياسة الضريبية على التضخم والبطالة في الجزائر.....	99
المبحث الثالث: سبل تطوير السياسة الضريبية في الجزائر.....	102
المطلب الأول: عوائق السياسة الضريبية في الجزائر.....	102
المطلب الثاني: مواجهة تحديات السياسة الضريبية في الجزائر.....	104
خاتمة الفصل:	106
خاتمة.....	108
قائمة المراجع	112

ملخص

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	الرقم
89	تطور الجباية العادية مقارنة بكل من الجباية البيتروولية والجبابة الكلية من سنة (2000-2018).	(01 ، 03)
94	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019) .	(02 ، 03)
95	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها من 2010 إلى 2018.	(03،03)
98	تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2018	(04 ، 03)
100	تطور معدل التضخم في الجزائر من 2000 إلى 2019.	(05 ، 03)
101	تطور معدلات البطالة في الجزائر ما بين 2012 إلى 2018 :	(06، 03)

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم
63	استمرار الحلقات المفرغة	(01 ، 02)

مقدمة

إن دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث أصبحت تمثل مركز الصدارة في مختلف الأبحاث ، باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الإقتصادي والوصول إلى أرقى المستويات وتحسين الوضع الإقتصادي و الإجتماعي والسياسي والثقافي .

ومن هذا المنطق أصبحت التنمية هي القضية الأولى والرئيسية بالدول النامية ، وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة المادية ، و البشرية لتحقيق ذلك الهدف الكبير ، ولقد دلت التجارب التاريخية لعمليات التنمية بالبلدان النامية ان جوهر عملية التنمية الاقتصادية يكمن في تنوع الهياكل والتطلعات الإقتصادية من جهة والتطور المستمر للمحتوى العلمي والتكنولوجي لهذه القطاعات من جهة أخرى، وبذلك فالتنمية الإقتصادية تتطلب التحديث حسب ماتفرضه مستجدات العصر والتوسيع في الإستثمار وتطبيق إستراتيجيات تنموية محكمة الدراسة .، بحيث تحتاج التنمية إلى موارد مالية لتمويلها ومن هذه الموارد تتمثل في " الضرائب " ومن هذا المنطلق فإن أغلبية الدول تولي أهمية بالغة للكيفية إختيار الضرائب التي تشكل نتيجة تفاعلها هيكلًا ضريبيا يتلاءم مع الحياة الإقتصادية و الإجتماعية مما يسمح بالوصول إلى سياسة ضريبية ملائمة .

تستخدم الدول السياسة الضريبية لتحقيق أهداف المجتمع بصفة عامة لما لها من تأثير على توجيه الإقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تلجأ معظم الدول لإهتمام بصياغة وتصميم أهداف دقيقة ومحددة لسياسة الضريبية باعتبارها سياسة تنتهج لبلوغ أهداف السياسة الإقتصادية المسطرة والمحددة بتدابيرها وبرامجها، والتي تعتبر قرآة للضرائب المفروضة لأي مجتمع، فهي بذلك تسعى للوصول إلى تحقيق الاهداف الإقتصادية الكلية للدولة.

وقد عرفت الجزائر إلى غاية نهاية ثمنينات القرن الماضي سياسة ضريبية تعتمد على تخصيص الموارد و توزيعها، بما يتلائم مع السياسة الإقتصادية التي تركز على تدخل الدولة في شتى الميادين ، فلم يكن للسياسة الضريبية أدوار واضحة إلى أن عرفت البلاد أزمة إقتصادية سنة 1986 حيث لجأت على إثرها الجزائر بإدخال إصلاحات جذرية على الخارطة الإقتصادية وحتى السياسية في بداية التسعينيات في القرن الماضي

وبصفة خاصة القيام بإصلاحات في مستوى النظام الضريبي إن الإصلاح الذي تم في النظام الضريبي الجزائري من خلال قانون المالية سنة 1991 ، أين تم الإصلاح الهيكلي للضريبة الجزائرية، جاء للتعويض الضرائب السابقة ، وهذه الإصلاحات التي تم فيها إدماج عدة ضرائب جديدة يمكن من خلالها تجاوز عقبات إقتصاد السوق والتكيف مع الإقتصاد العالمي الجديد .

ومن هذا الإطار يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف ساهمت السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

ويشتق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى تأثير السياسة الضريبية على المتغيرات الاقتصادية ؟
- هل نجحت السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف المسطرة لها ؟
- ماهي الأهمية التي تحتلها السياسة الضريبية ضمن السياسات الاقتصادية ؟
- ما أهم مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية ؟

الفرضيات :

- تساعد السياسة الضريبية في إحداث توازن واستقرار إقتصادي .
- لسياسة الضريبة دور هام بين السياسات الاقتصادية وذلك بالتأثير على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .
- يتم قياس التنمية الاقتصادية بمعدل نمو الناتج المحلي .

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال الدور الكبير الذي تلعبه السياسة الضريبية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تبيان دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية لكافة أبعادها.
- إبراز الإطار النظري للتنمية الاقتصادية واستراتيجياتها ومؤشرات قياسها.
- الكشف عن واقع ومستويات التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- تقييم مسار الإصلاح الضريبي في الجزائر.

حدود الدراسة :

يمكن تقسيم حدود بحثنا الى ثلاثة اجزاء .

- **الحد الموضوعي :** يتمثل في التعرف على كيفية مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- **الحد الجغرافي :** تدور لبداسة حول الجزائر .
- **الحد الزمني :** حددت سنة الدراسة من سنة 2000 الى 2018 .

أسباب اختيار الموضوع :

إن الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع :

- تبيان فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- البحث في هذا المجال له علاقة وطيدة بالاقتصاد الوطني ويساعد في تنمية .
- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الضريبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية البحث :

من أجل إنجازنا لهذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي و المنهج التاريخي و هما الأنسب لدراسة مثل هذه المواضيع، ففي الفصل الأول اعتمدنا بشكل مطلق على المنهج الوصفي وذلك من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالضريبة خصائصها، قواعدها، اهدافها، ثم التطرق الى النظام الضريبي وكذا السياسة الضريبية وأدواتها .ونفس الشيء في الفصل الثاني ، حيث تطرقنا بدراسة وصفية لمختلف مفاهيم

التنمية الاقتصادية ، أهدافها وأهميتها ومقوماتها وأبعادها وموعقاتها . أما المنهج التحليلي و التاريخي فقد وضحناه في الفصل الثالث عند تحليلنا لأثر السياسة الضريبية على المؤشرات التنموية الاقتصادية في الجزائر.

الدراسات السابقة :

هناك عدة بحوث ودراسات تطرقت الى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا نذكر منها :

● دراسة ل عفيف عبد الحميد (2013_2014) ، رسالة ماجستير بعنوان : " فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001_2012) " ، عالجت الدراسة مدى نجاعة السياسة الضريبية في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، بتركيز على حالة الجزائر خلال الفترة (2001_2012)، وذلك من خلال دراسة فعالية السياسة الضريبية في تمويل الخزينة العامة ، ومساهمتها في تحقيق البعدين الإقتصادي و الإجتماعي ، عن طريق تشجيع الاستثمار وتعبئة الإيداع ، وترشيد الإستهلاك وترقية الصادرات ، والتوزيع العادل للدخول وتحسين الاوضاع المعيشية للمواطن والمساهمة في حل بعض المشاكل الإجتماعية ، إضافة إلى فعاليتها في الحد من التلوث وقد خلصت الدراسة الى عدم فعالية السياسة الضريبية في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، بحيث أثرت النتائج عدم فعاليتها في تمويل الميزانية العامة للدولة ، وفي تحقيق البعدين الإقتصادي والاجتماعي ، كما أنها غير فعالة في الحد من التلوث.

● دراسة ل مراد الناصر (2002) " فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب (دراسة حالة الجزائر)، الدراسة هي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة قدمت بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، وقد تمحورت اشكالية البحث حول مدى تحقيق الإصلاح الضريبي بأهداف المسطرة له خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المالية والاقتصادية ، مع تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي كمؤشر لعدم فعالية هذا النظام، وقد خلص البحث الى النتائج التالية :

- إعتبار الإصلاح الضريبي الذي عرفته الجزائر مطلع التسعينات خطوة هامة نحو ترشيد النظام الضريبي.
- إعتبار التهرب الضريبي نتيجة من نتائج عدم فعالية النظام الضريبي، والقضاء على هذه الظاهرة يمر عبر النظام الضريبي.

أقسام الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة سنقسم البحث إلى ثلاث فصول تتقدمها مقدمة عامة وتختتم الدراسة بطرح مجموعة من النتائج التي سيتم التوصل إليها .

الفصل الأول لأساسيات السياسة الضريبية كأحد أدوات السياسة الاقتصادية، أما **الفصل الثاني** فسنحاول من خلاله التأصيل النظري للتنمية الاقتصادية وكيفية مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق مختلف أبعاد هذه التنمية في حين سيكون **الفصل الثالث** مخصصا لتبيين أهم محاور الإصلاح الضريبي في الجزائر والسياق العام له .

صعوبات الدراسة :

- بعض الصعوبات المتمثلة في الحصول على المعلومات من الجهات الرسمية كالمواقع الرسمية .
- نقص المراجع المحلية الخاصة بالسياسة الاقتصادية .

الفصل الأول:

مدخل إلى السياسة الضريبية

تمهيد

تعتبر الضرائب من أقدم وأهم الإيرادات العامة ، حيث شكلت خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال و الدراسات العملية المالية ، وهذا الأمر ليس راجعا لكونها أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط ولكن الأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة ، ولما تحدث من أشكال تقنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى ، ومجموعة من الضرائب تشكل لنا النظام الضريبي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية ، فهذه الأخيرة تتبناها الدولة لتحقيق التوازنات الاقتصادية ومعالجة التقلبات الحاصلة وذلك بمقتضى النظام الضريبي الذي تحدده السلطات التشريعية .

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى:

➤ المبحث الأول: الضريبة ومبادئها.

➤ المبحث الثاني: التنظيم الفني للضرائب.

➤ المبحث الثالث: النظام الضريبي.

➤ المبحث الرابع: مفاهيم السياسة الضريبية وفعاليتها.

المبحث الأول: الضريبة ومبادئها.

تحتل نظرية الضريبة مكانة خاصة في نظريات المالية العامة، ليس فقط لكون الضريبة واحدة من أهم صور الإيرادات العامة، وإنما لأهمية الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق أهداف السياسة المالية، إضافة إلى ما تثيره الضريبة من مشكلات فنية واقتصادية عند فرضها وقبل التعرض لهذه المشكلات سنستعرض مفهوم الضريبة وخصائصها، وكذا مختلف المرتكزات النظرية التي تعطي الحق للدولة في فرضها، إضافة إلى المبادئ التي تحكمها ومختلف أهدافها وأصنافها.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة.

رغم تعدد التعاريف التي تعرضت للضريبة، إلا أنها تتفق على مجموعة من الخصائص التي تميز الضريبة عن غيرها من الاقتطاعات .

أولاً: تعريف الضريبة.

يوجد العديد من التعاريف الخاصة بالضريبة، نذكر منها: "فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، تمكيناً للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع".¹
"الضريبة هي مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجيئه من المكلفين بصورة جبرية وعائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العامة".²

يعرف "جاستين جيزي"، "Geze Goston" الضريبة بأنها "أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة".³

"يعرف الدكتور عبد الكريم بركات "الضريبة" على أنها اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله الممول ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقاً لمقدرته التكلفة مساهمة في الأعباء العامة، أو لتدخل السلطة لتحقيق أهداف معينة".¹

¹ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 115.

² حسن عوض الله، المالية، دراسة مقارنة، بيروت، دار النهضة العربية الطبعة الثالثة، لبنان، 1973 ص: 396.

³ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص: 151.

ويمكن القول مما سبق أن الضريبة هي عبارة "عن اقتطاع مبلغ من المال يدفع للسلطة وبصفة جبرية لتغطية أعباء الدولة والسلطات الجهورية.

ثانيا : خصائص الضريبة .

ومن خلال هذه التعاريف ، يمكن تحديد خصائص الضريبة ، كما يلي :

1 الضريبة اقتطاع نقدي : يقصد بذلك أن المكلف يقوم بدفعها لصالح الدولة في صورة نقدية حيث كانت قديما بشكل عيني . إما في شكل تسليم أشياء أو جزء من المحصول إلا أن نظام الضريبة العينة ، لم يكن عادلا عند فرض الضريبة على الناتج الإجمالي دون النظر إلى تكاليف الإنتاج² .

2 الضريبة فريضة إلزامية : أي ليس للفرد الحرية في دفع الضريبة أو عدم دفعها ولا في اختيار مقدارها أو موعدها ، بل هو مجبر على دفعها والامتناع عن دفعها يؤدي إلى العقاب على ذلك . وللدولة في سبيل تحصيل الضريبة المستحقة بسبب ذلك الحق في الحجز على أموال المكلف باستخدام طرق التنفيذ الجبرية لما لدين الضريبة من امتياز على أموال الممول جميعها .

3 الضريبة تدفع دون مقابل : يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص من جانب الدولة وإن كان هذا لا ينفي أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة المرافق العامة المختلفة باعتباره فردا في الجماعة وليس باعتباره ممولا للضرائب ، ويترتب على هذه الخاصية أنه لا يجوز ، ولا يمكن النظر إلى مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة لتقدير مقدار الضريبة التي يتعين عليه دفعها ، بل ينظر إلى مدى قدرة الفرد على تحمل الأعباء العامة لتقدير مبلغ الضريبة .

حيث يتعين على الفرد باعتباره عضوا في مجتمع سياسي منتظم هو الدولة ، أن يساهم بالتضامن مع غيره من الأفراد في تحمل الأعباء العامة عن طريق دفع الضرائب إلى الدولة ، وأن تكون المساهمة بحسب قدرته بالنسبة إلى غيره من الأفراد³ .

¹ عبد الكريم صادق بركات ، عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، ص: 322 .

² أحمد زهير وعبد الناصر نور ، الضريبة و محاسبتها ، دار المسيرة ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 2008 ، ص: 12 .

³ عادل احمد حشيش ، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1992، ص: 119 .

4 الضريبة تفرض إجباريا من طرف الدولة : تفرض الضريبة على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية ، وذلك حسب القواعد القانونية المحددة من قبل الدولة.

5 الضريبة تحقق المنفعة العامة : الضريبة لا تحصل بغرض الإنفاق على الشيء معين بذاته بل لمواجهة نفقات عامة تخص جميع المواطنين والدولة فمنفعتها عامة.¹

ثالثا : الفرق بين الضريبة والرسم .

يعرف الرسم بأنه مبلغ مالي إلزامي يدفعه المستفيدون إلى الخزينة العمومية مقابل خدمة معينة لتحقيق النفع العام، وإذا كان الرسم والضريبة يلتقيان في كونهما فريضة نقدية إلزامية لتمويل النفقات العامة للدولة، فإن هناك جملة من الفروق يمكن تحديدها كما يلي:²

1 يختلف الرسم عن الضريبة في أن عنصر المقابل متحقق في الرسم دون الضريبة ، فالأخيرة تفرض دون مقابل ، أما الرسم فيتحدد على أساس النفع الخاص الذي يعود على دافعه بصرف النظر عن مركزه المالي أو ظروفه الاجتماعية ، في حين تحدد الضريبة على أساس المقدرة الاقتصادية للمكلف بها .

2 تهدف الضريبة إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية فضلا عن هدفها التقليدي وهو تمويل الموازنة العامة للدولة، في حين أن الرسم يرمي إلى تحقيق القدر اللازم من الأموال لتغطية تكلفة الخدمة محل الرسم.

¹ حميد بوزيرة ،جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص: 08.

² عادل فليح ،المالية العامة والتشريع المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، 2005 ، ص: 95 .

المطلب الثاني : القواعد الأساسية للضريبة وأهدافها .

إن هناك العديد من القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي ، وهي القواعد التي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة ، ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى ، كما أن الضرائب يتم فرضها بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المالية و الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية .

أولاً : قواعد الضريبة.

يعد آدم سميث أول من حدد هذه القواعد:¹

1 قاعدة العدالة : يقصد آدم سميث بقاعدة العدالة هي أن يسهم أعضاء الجماعة في نفقات الدولة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة ويعني ذلك أن آدم سميث يميل إلى الأخذ بالضريبة النسبية أي بضرورة أن تتناسب الضريبة مع الدخل ,على أساس أن الخدمة التي يحصل عليها الممول تزداد مع ازدياد دخله وقد ساد هذا المنطق معظم كتاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهو تطبيق لنظرية العقد المالي التي سادت في تلك الفترة ، والتي كانت تعد الضريبة ثمناً مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة وهو ما يتطلب تناسبها مع الدخل .

ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى (ساي) حيث يرى وعلى عكس آدم سميث أن الضريبة التصاعدية هي أكثر الضرائب اقتراباً من العدالة وأن الضريبة النسبية تكون أكثر عبئاً على الفقير منها على الغني , وإذا كان ذلك منطق الفكر المالي التقليدي بحكم اعتماده على نظرية العقد المالي فإن الفكر المالي الحديث وبحكم اعتماده على نظرية التضامن الاجتماعي يرى في الضريبة التصاعدية ما يحقق العدالة لأنها هي التي تسمح بأن يسهم الممولون في الأعباء العامة كل تبعاً لمقدرته المالية ، ولا يقتصر السعي لتحقيق العدالة في الفكر المالي الحديث على الأخذ بالضريبة التصاعدية وإنما يقتضي الأمر أن تكون الضريبة عامة تفرض على جميع الأشخاص وعلى جميع الأموال مع بعض الاستثناءات التي تقرر لمقابلة الاعتبارات الشخصية أو تلك التي تقرر تبعاً لنوع الدخل الخاضع للضريبة .

¹ عادل فليح العلي ،المالية العامة والتشريع المالي الضريبي ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الطبعة الأولى، 2007 ، ص : 96 .

2 قاعدة اليقين: وتعني هذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة ومعلومة وواضحة بدون غموض أو تحكم بالنسبة للممول ، وأن يكون سعرها ووعاؤها و ميعاد دفعها و أسلوب تحصيلها و كل ما يتعلق بإحكامها و إجراءاتها معلوما بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها , بما فيها المسائل الخاصة بالتنظيم الفني للضريبة.¹

3 قاعدة الملائمة في الدفع : ومضمون هذه القاعدة وجوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع ظروف الممولين الشخصية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته ومن هذه الناحية يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم المنقولة ,وقد نجم عن تلك القاعدة " قاعدة الحجز عند المنبع " وهي إحدى القواعد المتبعة في تحصيل الضرائب.²

4 قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية : تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات ، حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل خزانة الدولة أقل ما يمكن . وتظهر أهمية هذه القاعدة في العصور الحديثة حيث تتحمل الدول نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومراقبة الممولين حتى لا يتهربوا من دفعها .

ثانيا : أهداف الضريبة.

هناك عدة أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء فرض الضريبة وعلى قمة هذه الأهداف نجد:

1 الهدف المالي : لقد كان الهدف المالي قديما ومازال للوقت الحاضر يعتبر من الأهداف الرئيسية من وراء فرض الضريبة ، حيث أن معظم الدول تعتمد على الأموال التي تحصلها من الضرائب لتمويل نفقاتها المختلفة ، فمع ازدياد تدخل الدولة وازدياد حجم وطبيعة الخدمات التي تقدمها لمواطنيها والقاطنين لديها من تعليم وصحة وأمن وغيرها ، ازدياد حجم نفقات الدولة بشكل متسارع وأدى ذلك إلى زيادة اعتماد معظم الدول على فرض ضرائب جديدة مما أدى إلى تنوع الضرائب التي تفرضها الدولة و ازدياد مبالغ المتحصلات منها , وتختلف درجة اعتماد الدول على الضرائب في تمويل نفقاتها فنجدها تشكل نسبة عالية

¹ أعاد حمود القيسي و آخرون ، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و النشر و التوزيع ،عمان، 2011، ص: 129 .

² زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة ، دار الجامعة ، جامعة الإسكندرية ، بيروت ، 1998، ص :125، 129.

من مصادر التمويل في ميزانيات الدول المتقدمة نظرا لارتفاع مستوى مدخول المواطنين في هذه الدول وارتفاع مستوى الخدمات المقدمة من قبلها ، وبالمقابل نجد أن نسبة مساهمة الضرائب في تمويل نفقات الدولة متدنية نسبيا لدى الدول النامية نظرا لانخفاض مستوى الدخل المواطنين في تلك الدول .¹

2 الهدف الاقتصادي : ويقصد بها أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي ، غير مشوب بالتضخم أو انكماش و أصبحت في إطار الدولة الحديثة أداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويمكن إنجاز أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي :

أ. تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كلياً أو جزئياً.

ب. حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميدان المدفوعات ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج وإعفاء الصادرات من الضرائب كلياً أو جزئياً.

ت. استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخل المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك، وبالتالي يعمل على رفع الطلب الكلي وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل.²

ث. تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من أجل توسيع الاستثمار.

3 الأهداف الاجتماعية: يمكن استخدام الضريبة لتحقيق أهداف اجتماعية مثل تحقيق العبء الضريبي على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة، وإعفاء بعض الهيئات التي تقدم خدمات اجتماعية من الضرائب، أو فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع التي تنتج عنها أضرار اجتماعية كالمشروبات الكحولية.³

4 الأهداف السياسية : أصبحت الضريبة مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة ، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات

¹ محمد أبو الناصر وآخرون ، محفوظ المشاعلة ، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق ، مطابع الدستور التجاري ، الأردن ، 2002 ، ص: 5 .

² حميد بوزيرة ، جباية المؤسسات ، مرجع سبق ذكره ، ص: 12 .

³ عفيف عبد الحميد ، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2014 ، ص: 8 .

أخرى يعتبر استعمالا للضريبة لأهداف سياسية ، وقد تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية كتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها.¹

المطلب الثالث: تصنيف الضرائب.

تقوم التصنيفات المختلفة للضرائب على عدة أسس من بينها تحديد كافة الوضعيات والإجراءات المتعلقة بفرض الضريبة وتحصيلها ، على ضوء المبادئ القانونية و الاقتصادية التي يجب مراعاتها كذلك المشاكل التقنية المؤثرة في الإطار ابتداءً من تفكير الدولة في فرض ضريبة معينة إلى غاية تسديدها من طرف المكلف بها إلى الخزينة العمومية ، ويمكن تصنيف الضرائب بالاستناد إلى عدة معايير.

أولاً: من حيث معيار وعاء الضريبة.

1 الضريبة الوحيدة : ويقصد بالضريبة الوحيدة أن فرض ضريبة موحدة على الدخل المتولد على مختلف المصادر، بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل ، وبعبارة أخرى يجمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنها وعاء واحد ، وقد لقي هذا النظام الضريبة الوحيدة في الماضي أنصارا كثيرون خاصة عند الطبيعيين الذين نادوا بفرض ضريبة واحدة على الناتج من الأرض الزراعي، وذلك باعتقادهم أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة ، وتمتاز هذه الطريقة بما يلي:سهولة تحصيلها وقلة نفقات جبايتها²، تأخذ بعين الاعتبار كل إمكانيات المكلف ، وكذا مختلف أعبائه، ويأخذ عليها ما يلي:

لا تصيب إلا جزءا من الثروة أو مظهرا من مظاهر النشاط الاقتصادي.

الضريبة الوحيدة: ثقيلة العبء على المكلفين تؤدي إلى إرهاق وعاء الضريبة وتجعل المكلفين يتهربون من دفعها.

¹ بن يخلف مسعودة ن أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم تسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص: 5.

² حسين مصطفى حسن ،المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طباعة ، 2001 ، ص: 52 .

2 الضرائب المتعددة: يعني نظام الضرائب المتعددة إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب، فحسب هذا النظام تعتمد الدولة على أنواع مختلفة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون، ومن ثم تتعدد وتختلف الأوعية الضريبية، ولهذا النوع عدة مزايا.

يقلل من ظاهرة التهرب الضريبي حيث أنه إذا افلح الممول من التهرب من الضريبة الوحيدة ولم يتحمل نصيبه من الأعباء العامة فإنه في ظل هذا النظام يستحيل عليه التهرب من كافة الضرائب. يقلل من العبء الضريبي على المكلفين إذ لا يؤدي إلى إرهاق الممول كما هو الشأن في الضريبة الوحيدة، وبالرغم من هذه المزايا ويسجل على هذا النوع من الضرائب ما يلي : إن الإفراط بتعدد الضرائب يؤدي إلى تعقيد النظام وإلى عرقلة سير النشاط الاقتصادي وزيادة نفقات الجبائية .

ثانيا : من حيث تحمل العبء الضريبي .

تنقسم الضرائب من حيث العبء الضريبي إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

1 الضرائب المباشرة: هي أن تفرض على الدخل أو رأس المال أو أن تفرض الضريبة المباشرة على وجود الثروة ، الدخل ورأس المال تحت يد الممول .

2 الضرائب غير مباشرة: وهي أن تفرض الضريبة بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة، الدخل ورأس المال، وليس على ذات وجود الثروة، ومنها ما يفرض على الإنفاق أو الاستهلاك أو التداول أو بعض الوقائع كالاسترداد و البضائع.

ثالثا: من حيث الواقعة المنشأة للضريبة.

ويقصد بالواقعة المنشأة للضريبة ، أن الالتزام بالضريبة ينشأ بمجرد توفر تلك الظروف الموضوعية والشخصية التي تؤدي إلى ظهور الالتزام بالضريبة وتنقسم إلى ما يلي:¹

1 الضرائب على الدخل : والتي تتولد عن الواقعة تحقق الدخل ويفهم من الدخل كل ما يحصل عليه الشخص من إيراد مقابل السلع التي ينتجها أو الخدمة التي يقدمها وبذلك تكون مصادر الدخل الأساسية

¹ عبد الناصر و آخرون ، الضرائب و محاسبتها ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2005 ، ص:18.

هي: العمل، رأس المال، العمل ورأس المال معا، وللعمل عائد الأجر الذي تفرض عليه الضريبة على الأجر
بينما عائد رأس المال الفوائد التي تفرض عليها الضريبة على الدخل ويدر العمل ورأس المال معا ربحا تفرض
عليه الضريبة على الأرباح .

2 الضرائب على رأس المال : والتي تنشأ عن واقعة لملك رأس المال ، ويقصد بها من الناحية الضريبة
مجموع الأموال المنقولة (الأسهم والسندات) والعقارية (المبينة وغير المبينة) التي يملكها الشخص في لحظة
معينة والقابلة للتقدير بالنقود ، سواء كانت دخلا أم لا، ومن أمثلتها حقوق التسجيل المدفوعة لمناسبة
تلك عقار مبني أو غير مبني وبمقابل .

3 الضرائب على الاستهلاك: هذه الضرائب هي نتاج واقعة الاستهلاك التي مفادها أن الالتزام بدفع
الضريبة ينشأ بمجرد شراء السلعة ويقصد بالضرائب على الاستهلاك تلك الضرائب التي تفرض على الدخل
عند استعماله في أوجه معينة تتمثل بالحصول على السلع الاستهلاكية وضرائب الاستهلاك قد تفرض على
استهلاك أنواع معينة من السلع ¹.

رابعا : من حيث السعر أو معدل الضريبة .

يعرف معدل الضريبة بأنه مبلغ الضريبة في علاقاته لوعاء الضريبة ، و يتحدد معدل الضريبة بشكل عام من
طرف السلطات العامة بناء على احتياجات من تغطية أعبائها و تنقسم إلى ضريبة نسبية و تصاعدية:

1 الضريبة النسبية : يقصد بالضريبة النسبية تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان
حجم المادة الخاضعة للضريبة و من أمثلة الضريبة النسبية على أرباح الشركات التي تفرض بمعدل 30 %
على قيمة أرباح الشركات ، و ارسم على القيمة المضافة الذي يفرض بمعدل 07 % أو 17 % على رقم
الأعمال .

2 الضرائب التصاعدية : جد في هذا النوع علاقة طردية بين الدخل و المعدل فكلما زاد الدخل زاد
المعدل المطبق . و تفرض هذه الضرائب بسبب تزايد قيمة الوعاء الضريبي، و هذا الأسلوب واسع الانتشار،
و هناك أشكال مختلفة للتصاعدية، منها التصاعدية بالطبقات التي ترتب طبقات الممولين تصاعديا بالنسبة

¹ عبد الناصر و آخرون ، الضرائب و محاسبتها ، مرجع سبق ذكره، ص:18.

للثروة و الدخل ثم تفرض الضريبة بنسبة متزايدة كلما انتقلنا إلى طبقة أكثر ثراء، أو التصاعديّة بالشرائح، حيث يتم تقسيم دخل الممول إلى عدة أقسام أو شرائح، ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى، وتعتبر هذه الطريقة أكثر عدالة من الأولى كونها تراعي الشرائح السابقة للشريحة التي يقع فيها الدخل .

المبحث الثاني : التنظيم الفني للضرائب .

يتمثل التنظيم الفني للضرائب في الطرق و الإجراءات اللازمة لفرض الضريبة وكيفية تحصيلها، ومن ثم فإن التنظيم الفني للضريبة يتشكل من الوعاء الضريبي، والمعدل الضريبي وكذلك والازدواج الضريبي، والتخلص من الضريبة، كما نشير بأن هناك مؤلفين يقومون على وضع تقسيم آخر للتنظيم الفني للضريبة يتأثر بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة، فالإجراءات والطرق التي يتم اختيارها يجب أن لا تخرج عن أهداف النظام السياسي والاقتصادي .

المطلب الأول: تحديد الوعاء الضريبي .

إن تحديد الوعاء الضريبي يتضمن تحديد كل من واقعة المنشئة للضريبة أو مناسبة فرضها إضافة إلى المادة الخاضعة لها .

أولاً : تحديد واقعة المنشئة (مناسبة فرض الضريبة) .

يتولى القانون الذي يقرر فرض ضريبة معينة تحديد الواقعة العامة لها، ومن ثم فإن دين الضريبة لا يتحقق بذمة شخص بمجرد صدوره قانون الضريبة وإنما يتطلب الأمر إن يتحقق بالنسبة له الشرط الذي حدده قانون الضرائب، وهو ما يعرف بمناسبة فرض الضريبة، و التي تتمثل في الحصول على الدخل في نهاية السنة بالنسبة للضريبة على الدخل أو تملك رأسمال بالنسبة للضريبة على رأس المال، وعبور السلعة للحدود الجمركية بالنسبة للضريبة الجمركية وتحديد لحظة نشوء الدين الضريبي في ذمة المكلف بالضريبة له أهمية كبرى من الوجهة القانونية، إذ تبدأ المواعيد القانونية في تلك اللحظة التي تحقق فيها الواقعة المنشئة¹.

ثانياً : تحديد المادة الخاضعة للضريبة .

يتضمن تحديد المادة الخاضعة للضريبة أسلوبين أولهما التحديد الكيفي، أما الأسلوب الثاني التحديد الكمي لوعاء الضريبة

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن، عمان، 2008، ص: 119 .

1 التحديد الكيفي لوعاء الضريبة: إن الاتجاه الحديث في المالية العامة يأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمكلف بالضريبة عند فرضها، وهذا ما يستدعي التفرقة بين الضريبة الحقيقية و الضريبة الشخصية، ولا تتطلب هذه الضريبة جهدا كبيرا من جانب إدارة الضريبة في تحديدها ، فهي تتميز ببساطتها وسهولة تطبيقها ، وكذلك بغزارة حصيلتها بسهولة ، أما الضريبة الشخصية فهي لا تدخل في حسابها الظروف الشخصية والعائلية للمكلف بالضريبة كما أنها لا تقر أي إعفاءات . وهي بهذا لا تتلاءم مع مبدأ الضريبة الذي يستوجب مراعاة المقدرة التكلفة للمكلف بالضريبة ، كما أنها غير مرنة ، فلا يمكن إحداث تغيير في حصيلتها بسهولة .¹

أما الضريبة الشخصية فهي تفرض على الدخل وتأخذ بعين الاعتبار المركز الشخصي والظروف الشخصية للمكلف بالضريبة حيث لا يقتصر الأمر على تحديد مقدار الدخل الذي يحصل عليه لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عدة ظروف شخصية تتعلق بذات الشخص الخاضع للضريبة تتمثل في:² المركز الاجتماعي والعائلي ، مصدر الدخل .

2 التحديد الكمي للوعاء الضريبي : إن حجم الضريبة يتوقف على طريقة تحديد الوعاء الضريبي أو طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، وهناك عدة طرق لتقدير المادة الخاضعة للضريبة .

أ. طريقة المظاهر الخارجية : في هذه الطريقة تلجأ الإدارة إلى الضريبة إلى تقدير المادة الخاضعة للضريبة عن طريق الاستناد إلى المظاهر الخارجية ، كان تعتمد في تقدير دخل الممول أو ثروته على أساس القيمة الجارية لمنزله أو عدد النوافذ و الأبواب بمنزله الخ.

وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة والاقتصاد في نفقات الجباية وعدم تدخلها في شؤون الممول أو مضايقته بالاطلاع على دفاتر وسجلات لا تتطلب من الممول أي إقرارات أو مستندات ، خاصة إذا ما أحسن اختيار التظاهر الخارجية التي يعتمد عليها في التقدير مما يجعلها صالحة أيضا للدول التي تنخفض فيها درجة الوعي الضريبي ، و أهم عيوب هذا الأسلوب هو انخفاض درجة الدقة والتقدير، فلا يخفى أن هذه

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي ،مرجع سبق ذكره، ص . 119 .

² محمد عباس محرز ، اقتصاديات الجباية و الضرائب ، الطبعة الرابعة، دار هومة ، الجزائر، 2008، ص.ص:143. 144.

المظاهر الخارجية كثيرا ما تتناقض مع الحقيقة، فهناك الشخص الذي يجب الظهور و حياة الترف و الشخص المقتر البخيل و الشخص المتواضع ، كل أولئك لا تناسب مظاهرهم الخارجية مع إراداتهم¹.

ب. **طريقة التقدير الجزافي:** وفقا لهذا الأسلوب تقدر المادة الخاضعة للضريبة تقديرا جزافيا على أساس بعض القرائن، مثل . تقدير الإرباح على أساس النشاط التجاري من طرف المشرع الضريبي ، و الذي يعرف بالخراف القانوني و وقد يحدث ألا يحدد المشرع الضريبي القرائن ويترك المجال للإدارة الضريبية في تقدير ذلك والتي قد تكوم بمناقشة مع المكلف بالضريبة و الاتفاق معه على رقم معين يمثل مقدار دخله، و الذي يعرف ب الخراف الاتفاقية، وما يميز هذا الأسلوب هو السهولة وبعده عن التعقيد، خاصة في الحالات التي يصعب فيها على المكلفين تقدير أعمالهم، وما يعيب هذا الأسلوب هو الصراعات التي تنشأ بين المكلف بالضريبة و الإدارة الضريبية التي تفرض الضريبة على دخل افتراضي، والذي لا يعطي تطابقا صحيحا مع الدخل الحقيقي للمكلف، ولذلك تبتعد التشريعات الضريبية الحديثة عن استخدام هذه الطريقة².

ج. **طريقة التقدير المباشر:** يقدم فيها المكلف البيانات و المعلومات المتعلقة بنشاطه مع ذكر كل التكاليف بالتفصيل ، وكذلك الإيرادات ، و في النهاية تحديد الوعاء الخاضع للضريبة .ولكن هذا لا يمنع بان تقوم مصلحة الضريبة بدراسة محتويات التصريح المقدم من المكلف للتأكد من صحة و سلامة كل المعلومات و ذلك قصد سد كل أبواب التهرب الضريبي إن وجد.

¹ حامد عبد المجيد دراز و آخرون ، مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية ، الإسكندرية،الجزء الثاني ، 2003 ، ص : 91 .

² طارف الحاج ،المالية العامة ،دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، 2008،ص :73 .

المطلب الثاني: تحديد دين الضريبة .

بعد ربط الضريبة تأتي المرحلة التالية وهي تحديد دين الضريبة أي تصفية الضريبة وذلك عن طريق تطبيق الأسعار الواردة في القانون على قيمة الوعاء الضريبي، وقد يحدد المشرع معدل الضريبة وفق احد الأسلوبين:

أولا : أسلوب التحديد المقدم لحصيلة الضريبة (الضريبة التوزيعية).

يتمثل التصوير العلمي لهذه الطريقة في قيام السلطة التشريعية عند التصويت على الميزانية بتحديد الحصيلة الكلية التي يتعين أن تدرها ضريبة معينة. بعد ذلك تقوم الإدارة الضريبية بتقسيم عبء هذه الضريبة على الأقسام نزولا على السلم التنظيمي الهرمي للإدارة حتى تصل إلى أدنى مستوى في هذا التنظيم ولتكن مثلا في داخل القرية تقوم الإدارة الضريبية بتحديد ما يتعين على كل فرد من القرية دفعه، إما بالتساوي أو على نحو تناسبي وفقا للمقدرة التكلفة لكل فرد .وتحديد حصيلته الضريبية أيا كان مستوى النشاط الاقتصادي سواء كان مرتفعا أو منخفضا، وبالتالي أيا كانت قيمة المادة الخاضعة للضريبة، الأمر الذي يعني عدم مرونة الضريبة.

يضاف إلى ذلك عدم مراعاة المقدرة التكلفة للأفراد مما يعني انعدام في العدالة التوزيعية، وهذا ما دعا إلى الاتجاه لترك هذه الطريقة التي كانت مستخدمة في القرن التاسع عشر واستخدام طريقة تحديد سعر الضريبة.¹

ثانيا : أسلوب تحديد سعر الضريبة (الضريبة القياسية).

على النقيض مما رأينا في الأسلوب السابق ، فان المشرع يقوم وفق هذه الطريقة بتحديد السعر الضريبي في صورة نسبة أو نسبة مئوية من قيمة المادة الخاضعة للضريبة ،أو في صورة مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات المادة الخاضعة للضريبة ،ويتلقى هذا الأسلوب كل عيوب الأسلوب السابق فهو يتميز بالمرونة وحساسية التقلبات الاقتصادية ،كما يمكن من الاقتراب من تحقيق قواعد العدالة الضريبية ، وتخذ أسعار الضريبة القياسية التي تستخدم النسب المئوية كأسلوب لقياس صورتين أساسيتين :²

¹ محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية، الجزء الاول ، 1990، ص:204 .

² حامد عبد المجيد درازو اخرون ، مبادئ المالية العامة ، مرجع سبق ذكره، ص : 102 , 109 .

1. **الضريبة النسبية :** وهي تلك الضريبة التي تفرض بنسبة محددة وثابتة مهما تغيرت قيمة الوعاء الضريبي، فمثلا تفرض ضريبة بنسبة 17 % من قيمة الأرباح التجارية والصناعية، وفقا لهذه الطريقة تظل نسبة الضريبة المستحقة إلى قيمة الوعاء الضريبي ثابتة مهما تغيرت قيمة المادة الخاضعة للضريبة. واضح هنا أن حصيلة الضريبة تتغير بالزيادة أو النقصان بنفس نسبة الغير في قيمة الوعاء الضريبي.
2. **الضريبة التصاعدية :** وهي تلك الضرائب التي تفرض بنسب تتزايد بتزايد قيمة الوعاء الضريبي ، ففي ظل هذا الأسلوب تزداد نسبة الضريبة المستحقة إلى الوعاء الضريبي كلما ازدادت قيمة المادة الخاضعة للضريبة ، ويلاحظ أن أساليب تطبيق التصاعد في التشريعات الضريبية كثيرة ، ومن أهم هذه الأساليب :
 - أ. **التصاعد بالطبقات:** ويتم في هذه الحالة تقييم الموالين إلى عدة طبقات حسب مقدار الدخل أو الثروات و الترتيب، ومثال ذلك أن تفرض الضريبة هذه الطبقات تصاعديا ثم تفرض الضريبة بنسب تتزايد كلما انتقلنا إلى طبقة أكثر شراء على الدخل.
 - ب. **التصاعد بالشرائح:** وفي ظل هذا الأسلوب يتم تقسيم الدخل كل ممول إلى عدة أقسام أو شرائح ثم تفرض ضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى، ومثال ذلك أن تفرض الضريبة على الدخل.

المطلب الثالث: تحصيل الضريبة.

إذا ما تم تحديد الوعاء الضريبي و تحديد مقدارها ، تمثل الخطوة التالية في دفعها بواسطة الممول أي بواسطة الإدارة ولتحصيل الضريبة ينبغي معرفة ما يلي :

أولاً : دفع الضريبة .

الأصل العام هو إن تدفع الضريبة نقدا في الاقتصاد الزراعي و خاصة إذا كان جزءا كبيرا من النشاط الإنتاجي يتم بقصد مباشر للحاجات وليس للمبادلة . و يكون من التصور أن تحصل الدولة على جزء من الموارد اللازمة لقيامها بالخدمات العامة مع تصدير الاقتصاد لرأس مالها ، كالاقتصاد مبادلة ، ومبادلة تقدير ، يصبح الأصل العام وهو دفع الضريبة نقدا هذا لا يعني أن دين الضريبة يسدد عن طريق النقود الورقية ، أو المعدنية ، وإنما هو يسدد بواسطة وسائل الدفع التي تشمل جزء من التيارات التقدير ، إلى جانب هذين النوعين من النقود فهو يسدد بالشيكات أو بالحوالات البريدية ، وفققت لتحصيل كل نظام الضريبة .

ثانيا : وقت تحصيل الضريبة .

يستلزم قيام الدولة بالإنفاق في وقت على مدار السنة تحت تعرفها كميات مناسبة من الإيرادات النقدية لتغطية النفقات، وإذا كانت حصيلة بعض الضرائب الغير مباشرة تتوزع على مدار السنة (إذا العمليات التي تكون مناسبة لفرض الضريبة تحت على مدار السنة) فان الأمر يختلف بالنسبة للضرائب المباشرة التي سبق تحصيلها . القيام بعمليات تقدير المادة الخاضعة للضريبة وتحديد مقدار الضريبة وما يستلزم من إقرارات ومراجعة.....الخ.

هذه الضريبة يحدد لها فترة معينة تحصل فيها الضريبة في كل أنحاء البلاد الأمر الذي قد يؤدي إلى تقلب في تيار إيرادات الدولة على مدار السنة فتزيد عن حاجة بعض الفترات و تقل عنها في البعض الآخر ، من اجل هذا وجب أن يتم تحديد وقت تحصيل الضريبة عن حجز يمكن تفادي التقلبات الكبيرة في الإيرادات وذلك لضمان حد أدنى من التوافق بين الإيراد والإنفاق على مدار السنة إلا أن هذا لا يمثل الاعتبار الوحيد

الذي يجب أخذه في الحسبان عنده تحديد وقت الضريبة ، إذا يجب كذلك أن يراعي اعتبار آخر ، إن تحصيل الضريبة بقدر الإمكان مناسبة بالنسبة للمكلف¹.

ثالثا : طرق تحصيل الضريبة .

تتبع الإدارة الضريبة طرق مختلفة لتحصيل الضريبة فهي تختار لكل ضريبة طريقة التحصيل المناسبة و التي تحقق لها من الاقتصاد في نفقات التحصيل و الملائمة في تحديد أداء الضريبة دون تعسف أو تعقيد في إجراءات الإدارية ، وقد أتاح المشرع الجزائري في تحديد الضريبة وسائل عديدة لتسديد الضريبة عن طريق الصك البنكي ، أو صك الخزينة بالإضافة إلى تسديد عن طريق الصك البريدي أو الحساب الجاري للقابض ، وتبقى إمكانية المكلف بالضريبة أن يتخلص من دينه بواسطة الدفع نقدا لدى الصندوق القابض وتمثل أهم طرق التحصيل الضريبي فيما يلي :

1. التحصيل الودي : يتم فيه دفع الضريبة من طرف المكلف بإرادته دون اللجوء إلى إجراءات تجبره على ذلك وان تخلف عن الدفع الضريبي .

2. التحصيل الجبائي : إذا لم تنفع الوسائل الودية في حث المكلف عند دفع دينه الجبائي ، وبغية المحافظة على مصالح الخزينة يتم تحصيل هذا الدين لكل الوسائل القانونية الإنتاجية.

¹ محمد دويبات و آخرون ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الجزء الثاني ، 2003 ، ص: 15.

المطلب الرابع: مشاكل الضرائب .

نقصد بها المشكلات التي يجب على المكلف أخذها في الحسبان عندما يكون بصدد إقرار القواعد الفنية للضريبة وتصفية و تحصيل الضريبة وتتمثل أهم هذه المشكلات في كل من الازدواج و التهرب الضريبي.

أولاً: الازدواج الضريبي .

يمكن تعريف الازدواج الضريبي بأنه خضوع نفس الشخص لنفس النوع من الضريبة أكثر من مرة أو ضريبتين متشابهتين، وعن نفس المادة وعن ذات المدة المستحقة عنها الضريبة من سلطة مالية واحدة، ولكي يتحقق الازدواج الضريبي يجب توافر أربعة شروط و هي:

1. وحدة الشخص المكلف: وهنا يجب التمييز بين الازدواج الضريبي القانوني الذي يتطلب الوحدة الشخصية القانونية للمكلف الذي يدفع الضريبة و بين الازدواج الضريبي الاقتصادي القائم على الوحدة الاقتصادية لدفع الضريبة، ففي حالة فرض الضريبة على أرباح إحدى الشركات المساهمة باعتبارها شخصا معنويا ثم فرض ضريبة على توزيعات هذه الشركات المساهمة ، لا تتوافر ظاهرة الازدواج الضريبي من الناحية الاقتصادية نظرا لتحميل المساهمين ، وفي نفس الوقت تتوافر ظاهرة الازدواج الضريبي من الناحية الاقتصادية نظرا لتحميل المساهمين عبء الضريبتين عن تحقيق أرباح الشركات وعند توزيعها ، ومن ثم يتحقق الازدواج الضريبي الاقتصادي وليس القانوني .

2. وحدة الضرائب المفروضة : أي أن يدفع المكلف نفس الضريبة ، أو ضريبتين من نفس النوع أو الطبيعة ، أكثر من مرة عن نفس المال ونفس المدة ، فعندما يقوم شخص بدفع ضريبة على دخله الناتج من ملكية العقار، وضريبة أخرى على دخله من نشاط تجاري أو صناعي يقوم به وضريبة ثالثة على الدخل الذي يحصل عليه نتيجة تملكه لأسهم أو سندات ، فان هذا الشخص لا يعتبر متعرضا لازدواج ضريبي ، وذلك لاختلاف الضرائب المفروضة عليه في النوع و الطبيعة ، فضلا عن اختلافها الواضح في الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة في كل حالة .

3. وحدة الضرائب المفروضة : هذا الشرط يعني انه لا يتوافر على الازدواج الضريبي لابد من وحدة المطرح (الوعاء) الذي تفرض عليه الضرائب سواء أكان هذا المطرح دخلا أو رأس مال كان يطالب شخص معين بأداء الضريبة أكثر من مرة (أو ضريبتين متشابهتين) عن نفس المدة بالنسبة لنفس المال .

4. وحدة الفترة الزمنية المفروضة عنها الضريبة : إذا اختلفت لفترات زمنية التي تستحق عنها نفس الضريبة عن نفس المطرح فلا وجود للازدواج الضريبي .

اولا: أنواع الازدواج الضريبي :

نظرا لحدوث الازدواج الضريبي سواء على المستوى المحلي أي داخل الدولة ، أو على المستوى الدولي وهو ما يستدعي تقسيم الازدواج الضريبي إلى ازدواج داخلي وازدواج خارجي .

1. الازدواج الداخلي: عندما تتحقق شروطه داخل الدولة الواحدة بفرض بنفس الضريبة على الوعاء، ويحدث عادة في الدول الرأسمالية " الولايات المتحدة الأمريكية " كان تفرض ضريبة على نفس المال من طرف ولايتين من نفس الدولة.

2. الازدواج الخارجي : وهذا يحدث عندما تقوم شركة في دولة معينة بالاستثمار أو تنفيذ مشروع دولة أخرى، فان الدخل الناجم عن هذا الاستثمار سوف يخضع للضريبة في الدولة التي ينفذ فيها المشروع ، ويمكن إن يخضع للضريبة في الدول التي مقرها الشركة الدائم فيها و التي تحمل جنسيتها .

كما تشير بان هذا الازدواج الضريبي قد يكون مقصورا وهذا ما يحدث من الناحية الاقتصادية عندما تكون الدولة في نقص أمام المدخرات اللازمة للقيام بالتنمية الاقتصادية فيقوم المشرع بسن قوانين بفرض ضريبة مرتين.

3. الإزدواج الدولي: فغالبا ما يكون غير مقصود نظرا لاختلاف التشريعات الموضوعية.

ثانيا : التهرب الضريبي :

1. تعريف التهرب الضريبي : هو تخلص المكلف من أداؤها والفرار منها ومحاوله ذلك وعدم الالتزام القانوني بأدائها فالمراد هو عدم دفعها والفرار من ذلك بشتى الوسائل .

التهرب الضريبي هو فن تفادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي¹.
 التهرب من الضريبة هو ظاهرة يحاول فيها المكلف بالضريبة عدم دفعها كلياً أو جزئياً بعد تحقق واقعيتها المنشئة، و التهرب قد يكون مشروعاً أو غير مشروعاً وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية، و هو الذي يعبر عنه في الدراسات المالية بالتهرب الضريبي، ويكون التهرب مشروعاً في حالتين²:
 أ. حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي كان يفرض المشرع ضريبة على أرباح الأسهم فتعتمد الشركات إلى توزيع الأرباح في صورة مقبلة الحصول جلسات الجمع: ت العمومية للشركة، ولتلافي ذلك تقوم بعض التشريعات كالتشريع الفرنسي بإخضاع مقابل حضور الجلسات الضريبية أيضاً، وان يلجأ الأفراد لهبة أموالهم بغية التخلص من ضريبة الشركات .
 ب. عدول الأفراد عن شراء السلعة التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة أو الانصراف عن ممارسة استغلال معينة لان الضريبة على دخله أكثر ارتفاعاً منها على الدخول الأخرى .
 أما التهرب غير المشروع فهو التهرب الذي يتضمن غشاً أو احتيالا إليه المكلف بالضريبة للتخلص منها ومن صورة محاولة المكلف التهرب من تحديد دين الضريبة عن طريق الامتناع عن تقديم الإقرار، وان يتخلص من جزء من الضريبة عندما يتقدم إقراراً لا يتفق مع حقيقة الواقعة، وفي مجال الضريبة الجمركية صورة إدخال السلع المستوردة خفية أن يذكر قيمة السلع المستوردة اقل من قيمتها الحقيقية .

2. أسباب التهرب الضريبي :

أ. بعض الأسباب النظرية للتهرب الضريبي: يغزو علماء الاقتصاد و المال والاجتماع التهرب إلى عوامل كثيرة منها بعضها ذاتي، أما الأخر فهو إداري وبعضها الآخر اقتصادي، اجتماعي يتعلق بظروف المجتمع الاقتصادية³.

ب. الأسباب الشخصية: وتعلق هذه الأسباب بالمولد بحد ذاته، وقد تكون نفسية على شكل تشكيل وفقدان مصداقية إزالته الإدارة المالية "الدولة" نتيجة سيادة اعتقاد خاطئ بأنها تستغل إيرادات مقابل يعود

¹ J c martinez la fanade fiscal PVE . France . 1984 . p :13.

² عادل فليح، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

³ فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية المالية و موازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 276.

بالنفع العام، وتسرف في الإنفاق العام ، كما قد تكون على شكل ممارسة أساليب الفساد في الإنفاق العام، كما قد تكون على شكل ممارسة أساليب الفساد في تفادي الضريبة ".
 ت. أسباب إدارية: يمكن حصرها في النقاط التالية: على مستوى تقدير الوعاء وربط الضريبي ,تراكم الملفات على مستوى مصلحة الوعاء، مع نقص في أعوان التحقيق,نقص التأهيل لدى إطارات إدارة الضرائب أو ضعف في الموارد المالية كالتجهيزات بشكل يعطل حسن سير عملية الرقابة ومتابعة الجباةيين.
 ث. أسباب تنظيمية : تتعلق بالتشريع واستخدام القوانين الجنائية وتتخذ أما شكل ثغرات في القانون يمكن استغلالها .

3. آثار التهرب الضريبي : يمكن تلخيصا أهم الآثار السلبية لهذه الظاهرة فيما يلي:¹

- أ. انخفاض حجم الإيرادات التي تجنيها الدولة من المكلفين وبالتالي انخفاض الاستثمارات التي تقوم بها وكذلك النفقات العامة مما يؤدي إلى تدني الخدمات العامة .
- ب. اضطراب الحكومة إلى سداد العجز الناتج عن الغش والتهرب الضريبي من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية أو الخارجية ، وهذا إما يوقعها في مأزق يتمثل في عملية سداد القروض و الفوائد المترتبة عنها .
- ت. رفع سعر الضرائب المفروضة وفرض ضرائب جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحامل نتيجة التهرب.
- ث. عدم تحقيق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضرائب قسم من المكلفين و لا يدفعها آخرون التأثير على عملية تمويل التنمية ، فالتهرب الضريبي قد يؤدي إلى عرقلة مشاريع الدولة والحكومة في التنمية و النهوض بالبلد .
- ج. التأثير على المنافسة، فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة إنتاجها مقارنة بالشركة التي تدفع الضرائب، وهذا يجعل لها ميزة تنافسية.
- ح. عدم الدفع أو التهرب من الضرائب الجمركية يكون حافزا لاستيراد السلع الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى إضعاف الصناعة المحلية .

¹ بو عون يحيواوي نصيرة , " الضرائب الوطنية و الدولية " , مؤسسة الصفحات الزقاء الدولية , الجزائر , 2010 , ص.ص. 182,183 .

4. مكافحة التهرب الضريبي : يمكن الحد من ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتمثل أهمها فيما يلي :¹
- أ. تنمية الوعي الضريبي للمواطنين: وذلك إيماناً بضرورة مساهمتهم في تحصيل الأعباء العامة وتعريفهم واجباتهم والتزاماتهم المالية اتجاه المجتمع .
- ب. إصلاح الهيكل التنظيمي الضريبي: وذلك عن طريق إنشاء الأجهزة الضريبية المتخصصة وتقسيم العمل بينهما وتزويدها بالخبرات والأدوات، الأفراد من أصحاب الكفاءات المهنية، وتلقينهم أفضل أساليب في التعامل مع الأفراد وعقد الدورات التدريبية، إشراكهم في الندوات الضريبية.
- ت. فرض العقوبات الرادعة: وهذه الوسيلة ضرورية و متممة لمكافحة التهرب الضريبي و ترتبط هذه العقوبات بظروف الدولة.
- ث. تخصيص المكافآت : خاصة بالنسبة للمولين الذين يظهرون تعاوناً ضريبياً أكبر مع السلطات ، ذلك تحفيزاً لهم و تشجيعاً لغيرهم .
- ج. تقدير الإقرارات الضريبية: حتى تستطيع الإدارة الضريبية الوقوف على الأحوال المالية للمكلفين ومصادر الزيادة في ثرواتهم وأموالهم.

¹ غازي عناية ، النظام الضريبي في الفكر المالي الاسلامي ، دار مقارنة مؤساسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 345:347 .

المبحث الثالث : النظام الضريبي .

يقوم النظام الضريبي بالتحكيم بين مجموعة القضايا الضريبية التي تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات العمومية ، لذلك اكتست دراسة النظم الضريبية أهمية بالغة لدى مختلف الأطراف سواء تعلق الأمر بالسلطات العمومية أو قطاع الأعمال.

المطلب الأول : مفهوم النظام الضريبي .

النظام الضريبي عدة مفاهيم منها ما يرتبط بالتنظيم الفني للضريبة ومنها ما يرتبط بالعناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية.

أولاً: تعريف النظام الضريبي.

أنه مجموعة من التدابير الضريبية ملزمة التحصيل من قبل الدولة ، يساهم بها أفراد المجتمع بشكل ضروري، لممارسة الدولة صلاحياتها وسلطاتها . وفقاً لمفهوم نعيش معا في مجتمع واحد، مما يعني إن وضعنا بعض الموارد المشتركة (المال ، على سبيل المثال) لتوفير خدمة من شأنها أن تعود بالفائدة على الجميع من الدولة و أفراد المجتمع . وهو المقصود من تجميع الضرائب، تعطي الدولة ولاية لإدارة الضرائب بمعنى الأولوية والمبادئ التوجيهية المشتركة أو بعبارة أخرى إدارة المصالح العامة¹ .

ويرى البعض من مفكري المالية العامة وجود مفهومين للنظام الضريبي المفهوم الواسع و المفهوم الضيق وستتعرف على كل منهما من خلال مايلي:

1 النظام الضريبي وفقاً للمفهوم الواسع : يعرف النظام الضريبي وفقاً للمفهوم الواسع على النحو التالي:"هو مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكبها وتفاعلها إلى كيان ضريبي معين ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والتي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف"².

¹ la fiscalité une richesse collective , un Outil pour le bien commun, Le MEPACQ, Mai 2007 ,p,4.

² سعيد عبد العزيز ، "النظم الضريبية" ، مدخل تحليلي مقارنة ،الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع ، الإسكندرية ، 2002 ، ص: 11 .

2 النظام الضريبي بالمفهوم الضيق: يعرف النظام الضريبي بمفهومه الضيق على النحو التالي : "هو مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية في التشريع إلى الربط إلى التحصيل"¹.

من خلال التعريفين السابقين للنظام الضريبي بالمفهوم الواسع والضيق يمكن أن نلخص إلى ما يلي:
أ. التعريف الأول والمتمثل في التعريف الواسع للنظام الضريبي ، يوضح أن النظام الضريبي عبارة عن مزج لعناصر مختلفة تتمثل في العناصر الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ، وينتج عن التفاعل فيما بينها النظام الضريبي ، ويعتبر غير موحد من طرف جميع الدول بل يختلف من دولة إلى أخرى ، وحسب درجة التقدم والتخلف للدول.

ب. أما التعريف الثاني والمتمثل في المفهوم الضيق للنظام الضريبي ، فهو يقتصر على مفهوم الضريبة باعتبارها استقطاع مبلغ نقدي ، بموجب القانون ، كما بين مراحل هذا الاستقطاع المتمثلة في:
مرحلة التشريع : وفيها يتم تحديد المادة الخاضعة للضريبة ومعدنها والمكلفين بها وغير ذلك من المهام المحددة قانونيا.

مرحلة الربط : ويتم ربط المكلف بمعدل الضريبة المفروضة أي تحديد قيمة الضريبة والآجال المحددة لذلك.
مرحلة التحصيل : أو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة وتبين طريقة التحصيل أو الدفع للضريبة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا : أركان النظام الضريبي .

استنادا على ما سبق : يقوم النظام الضريبي في مفهومه الواسع على ركنين أساسيين² :

1 الهدف : يسعى أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة ، هي نفسها أهداف السياسة الضريبية التي تحددها الدولة وفق سياستها الاقتصادية، لذلك تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى، فهدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة يمكن في اعتباره أحد المصادر الرئيسية للتمويل ووسيلة فعالة تمكن الدولة من

¹ المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية - بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ، ص : 08.07.

² ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي و إشكالية النهب الضريبي (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص ص : 37 ، 38 .

التدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي، ويتخذ التدخل الضريبي صورا عديدة منها ما يقوم على أساس التمييز في المعاملة الضريبية بين مختلف النشاطات الاقتصادية لتشجيع بعضها دون الآخر ، أو من خلال إعادة توزيع الدخل ، حيث تقتطع الدولة جزءا من الدخل والثروات المرتفعة ثم تعيد توزيعها عن طريق الخدمات العامة ، أو تقرير إعانات عائلية لفائدة الدخل المحدودة .

أما بالنسبة للدول النامية فإن أهم هدف للنظام الضريبي يكمن في تشجيع الادخار والاستثمار، من خلال فرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي ، وتعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها لأغراض التنمية، إذ تشكل الضريبة أحد أدوات الادخار الإجباري لتمويل مشروعات التنمية .

وعلى هذا الأساس تتشكل أهداف النظام الضريبي لمختلف الدول وفقا لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2 الوسيلة: يركز النظام الضريبي على مجموعة الوسائل الضرورية لتحقيق أهدافه و التي تندرج ضمن عنصرين, احدهما فني و الآخر تنظيمي, يشكلان ما يعرف بالنظام الضريبي بمفهومه الضيق.

أ. **العنصر الفني:** هو مجموعة الضرائب المختلفة المطبقة في ومن معين و في بلد معين، و بالتالي تشكل الضريبة وحدة ذلك البناء , و يتجسد العنصر الفني في صياغة الأصول العلمية للضرائب المختلفة في إطار القانون الضريبي الذي يركز على سيادة الدولة في فرض الضرائب عن طريق التشريع الضريبي و مساهمة ممثلي الشعب في إقرارها من خلال البرلمان .

ب. **العنصر التنظيمي :** يكتسي العنصر التنظيمي أهمية بالغة ، حيث توجد الضريبة ضمن مزيج ضريبي متشعب ، مما يقتضي وجود تنظيم إداري يتكفل بمهمة الإقرار والربط والتحصيل ، ويزداد حجم هذا التنظيم كلما تعقد الكيان الضريبي ، وتبرز أهمية العنصر التنظيمي عند فرض ضريبة جديدة أو عند تحديد عناصر وعائها، إذ يجب أن تكون هذه الضريبة متفقة مع جميع الضرائب الموجودة قبلها أي مراعاة التنسيق الضريبي، وذلك حفاظا على وحدة الهدف للنظام الضريبي .

المطلب الثاني : أهداف النظام الضريبي .

تزامنت فكرة تطور الضريبة مع التطور الحاصل في أهدافها، لذلك لم يصبح للضريبة اليوم هذا الهدف المالي فقط كما كانت سابقا ، وإنما تعدى ذلك إلى تحقيق عدة أهداف أخرى على غرار الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية.

أولا : الأهداف المالية و الاقتصادية :

من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى مجموعة الأهداف المالية و الاقتصادية التي يصبوا النظام الضريبي لتحقيقها والتي سنوردها من خلال ما يأتي:

1. الأهداف المالية.

يقصد بها الحصول على رأس المال اللازم لتغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية.¹

2. الأهداف الاقتصادية.

تعتبر الضريبة من بين الأدوات التي تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية و الهدف من ذلك تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المنتهجة وذلك من خلال ترشيد الموارد الاقتصادية وكذا معالجة بعض المشاكل الاقتصادية وتكمن الأهداف الاقتصادية في:

أ. تحقيق النمو الاقتصادي : نقصد بالنمو الاقتصادي ذلك التطور الذي من خلاله ينمو الناتج المحلي الخام عن كل فرد عبر الزمن ، ويعتبر النمو الاقتصادي من بين الأهداف الهامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، ولذا تقوم الدولة بدور المحرك لإنعاش النمو الاقتصادي ، وذلك بتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال اللجوء إلى تخفيض العبء الضريبي المفروض على المكلفين بالضريبة .

¹ حميد بوزيرة ،جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2007 ، ص: 12.

ب. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يمر النشاط الاقتصادي بفترات رواج وانكماش نتيجة التقلبات التي تحدث في الاقتصاد ، ويترتب على فترات الانكماش انتشار البطالة وارتفاع حدة التضخم مما يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي لتلك الدولة ، وأيضاً يهدد استقرارها الاقتصادي ، وترتبط فعالية النظام الاقتصادي بوجود درجة من الاستقرار الاقتصادي، والذي يتضمن استقراراً في التوظيف وفي مستوى الأسعار وفي معدل النمو الاقتصادي ، ولا نقصد هنا بالاستقرار تحقيق الثبات وإنما تحقيق عدم الاختلال في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة.¹

ج. تصحيح إخفاقات السوق : إخفاق السوق يعني عجزه عن تخصيص الموارد بكفاءة ، هذا العجز مصدره في الآثار الخارجية التي تعمل على تقليل التكاليف الخاصة التي تتحملها المؤسسات حيث القيام بنشاطاتها مقارنة بالتكلفة التي يتحملها المجتمع ، هذه التكاليف تعود إلى التلوث الصناعي وإختناق حركة المرور وتقلص المساحات الخضراء، أي الآثار السلبية التي تتركها الأنشطة الاقتصادية، كما أن إخفاق السوق قد يأخذ أشكالاً أخرى مثل عدم القدرة على تحقيق العمالة الكاملة أو الوصول إلى معدلات نمو ممكنة أو عدم كفاية نمو قطاع ما، وعلى إثر ذلك يتدخل النظام الضريبي من أجل تصحيح هذه الإخفاقات التي تعجز قوى السوق الحر عن تحقيقها ، فيتم وضع ضرائب تتلاءم مع الأثر المراد علاجه؛²

ثانياً : الأهداف الاجتماعية و السياسية .

من خلال هذا الفرع ستطرق إلى مجموعة الأهداف الاجتماعية و السياسية التي يصبوا النظام الضريبي لتحقيقها و التي سنوردها من خلال ما يلي :

1. الأهداف الاجتماعية.

لقد تعددت الأهداف الاجتماعية للضريبة، وخصوصاً بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية، وبرز الاتجاهات الحديثة لتوزيع عادل للدخل و الحد من استغلال الطلاقات العامة، بالإضافة إلى ظهور مفاهيم

¹ ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص ، ص : 41،43.

² قاشي يوسف ، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس ، 2008.2009 ، ص : 41.

توزيع العبء الضريبي في المجتمع و ذلك حسب مستوى الدخل، فالضريبة في الوقت الحاضر هي و أهم هذه الغايات نذكر ما يأتي¹:

أ. العمل على منع تكثف الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع ، ويتم ذلك من خلال عدة طرق منها : فرض ضريبة على الثروة كما هو مطبق في ألمانيا وفرنسا ، وفرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية ، و أيضا فرض الضرائب تصاعديّة في معدل الضريبة.

ب. يمكن اعتبار الضريبة وسيلة لمعالجة أزمة السكن، من خلال إعفاء رأس المال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب للفترة محددة مثلا أو تسمح بالاستهلاك السريع لأدوات والتجهيزات المستخدمة في قطاع السكن .

ت. معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة، حيث هناك عديد الظواهر المنتشرة في المجتمع تسيء إلى الصحة بصفة عامة، ومن هذه الظواهر التدخين والكحول ، بحيث يمكن للسلطات العامة العمل على محاربة هذه الآفات المضرة عن طريق الضرائب من خلال فرض ضرائب مرتفعة على إنتاجها وبيعها .

2. الأهداف السياسية.

أصبحت الضريبة، بتعاظم دور الدولة ، تؤدي أهدافا سياسية يمكن تحديدها على مستويين: داخلي وخارجي، فعلى المستوى الداخلي تمثل الضريبة أداة في أيدي القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، وهي بذلك تحقق مصلحة القوى المسيطرة على حساب فئات الشعب.²

أما على المستوى الخارجي فهي أداة من أدوات السياسة الخارجية عن طريق فرض ضرائب ورسوم جمركية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالا للضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة.³

¹ خالد شحادة الخطيب ، زهير شامية ، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، الطبعة الثانية، ص: 154,153.

² سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2003 ، ص: 131 .

³ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات ، مرجع سبق ذكره ، ص: 83 .

المطلب الثالث : علاقة النظام الضريبي بالنظم السائدة.

إن النظام الضريبي في أي دولة، ما هو إلا مكون من مكونات الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ، فهو يتأثر بهذه الأخيرة، كما يؤثر فيها حسب أهداف السياسة الضريبية.

أولا : علاقة النظام الضريبي بالنظام الإقتصادي.

يعد النظام الضريبي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وهو ما يعني أن النظام الضريبي يؤثر في الحياة الاقتصادية، ويستخدم لتوجيهها فهو يعكس الأوضاع الاقتصادية، وهو ما يدل على أنه يتأثر بهذه الأوضاع من حيث الأهداف والبنيان والحصيلة. لذا سنتطرق إلى انعكاس النظام الاقتصادي على النظام الضريبي، بمعنى الدور الذي يقوم به وفي التنظيم الفني للضرائب الذي يستخدمه وهو ما يبرز بصفة أساسية اختيار وعاء الضرائب، وتحديد المقدرة التكلفة للمكلف بالضريبة ، وإلى تحديد سعر الضريبة.

فالنظام الاقتصادي يحتوي النظام الضريبي وهو جزء من فلسفته ورسالته ، أي يحدد له الدور الذي يقوم به، والأدوات التي يستخدمها، وكيفية استخدامها،¹ وعموما يمكن أن نميز نظامين إقتصاديين هما النظام الإقتصادي الرأسمالي، والنظام الإقتصادي الاشتراكي ومن البديهي أن خصائص وسمات النظامين السابقين سيكون لها بالغ الأثر على اختيار النظام الضريبي المناسب لتحقيق أهداف المجتمع² ، وما تجدر الإشارة إليه هو أن النظام الضريبي ذو أهمية كبيرة في نظام الرأسمالي عنه في النظام الاشتراكي ، والسبب في ذلك هو أن الدولة لا تملك سيطرة مباشرة وواسعة على النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي عكس النظام الاشتراكي.³

ثانيا : علاقة النظام الضريبي بالنظام السياسي .

مما لا شك في فإن النظام السياسي يؤثر في النظام الضريبي ، حيث ترتبط طبيعة وخصائص النظام الضريبي من حيث أنواع الضرائب وأهميتها النسبية وأحكامها وإجراءاتها بالنظام السياسي ويكون النظام السياسي من الأشخاص المخولين أو النوط بهم اتخاذ قرارات سياسية بوجوب صدور قوانين " من السلطة التشريعية

¹ رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1983 ص 436

² سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي ، النظم الضريبية ، مدخل تحليلي تطبيقي ، دار الجامعة الاسكندرية، ص : 17 .

³ رفعت المحجوب ، مرجع سبق ذكره ، ص 437 .

المختصة " بفرض ضرائب أو إلغائها أو الإعفاء منها ، ويتأثر اختيار النظام الضريبي بالتركيبية الاجتماعية والسياسية لتشكيلات المجالس التشريعية والنيابية، وعليه يكون للحكومة والأحزاب السياسية والممارسات الديمقراطية بالغ الأثر في اختيار النظام الضريبي .¹

كما أن تأثير العوامل السياسية قد يفوق تأثير العوامل الاقتصادية، إذ يمكن أن يصمم نظام ضريبي لدولة ما تعبيرا عن مواقف سياسية وإيديولوجية معينة،²

كما أن النظام السياسي يمكن له أن يؤثر في الأهمية النسبية لكل مكون من مكونات النظام الضريبي ويستطيع أن يؤثر أيضا في أهداف النظام الضريبي و السياسة الضريبية مما يؤثر بشكل مباشر على الهيكل الضريبي وعلى الصور الفنية التي يحتويها النظام الضريبي³

ويؤثر الواقع السياسي على النظام الضريبي إذ يختلف العبء الضريبي في دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب عن العبء الضريبي لدولة تتميز بحكم الحزب الواحد أو الحزب الحاكم ، ففي حالة الدولة الديمقراطية يصعب فرض عبء ضريبي كبير على أفرادها ، وذلك خوفا من تناقص فرص وصول الحزب إلى السلطة أو في الحفاظ عليها ، بينما يسهل فرض عبء ضريبي كبير في الحالة الثانية بما يخدم مصالح الطبقة الحاكمة .⁴

كما يتأثر النظام الضريبي بالاتجاهات السياسية للدولة وكذا علاقتها بالدول الأخرى ، إذ يمكن لهذه المتغيرات أن تؤثر في قرار تصميم واختيار النظام الضريبي ومكوناته ، حيث أنه ونزولا عند هذه المعطيات، سيتم صياغة نظام ضريبي يسمح بتحقيق الأهداف السياسية للدولة.⁵

¹ عبد العزيز علي سوداني ، البناء الضريبي ، "مدخل تحليل النظم" ، دار الجامعة للطباعة والنشر وتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 1996 ، ص: 145 .

² عبد العزيز علي سوداني ، مرجع سبق ذكره ص: 145 .

³ Jole slemrid . the real word if tax policy . in tax policy in the real . edited by Joel slenrod . cambridge u,iversity press . fers published . new york. 1999 . p .1.

⁴ المرسي السيد حجازي ، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 1997 ، ص : 13-14.

⁵ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي ، "النظم الضريبية"، مدخل تحليلي تطبيقي، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية ، ص : 30.

ثالثا :علاقة النظام الضريبي بالنظام الاجتماعي .

إن للنظام الاجتماعي السائد في المجتمع أثره المباشر على هيكل النظام الضريبي، فمن الواضح أن معدل الزيادة في السكان له أثره البالغ على النظام الضريبي، فالدولة التي تسعى إلى تشجيع النسل لأغراض ما سياسية أو عسكرية سوف تسعى إلى منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية ، أما الدول التي تعاني من كثافة سكانية كبيرة فيكون الوضع معاكسا لما سبق.¹

كما تؤثر عادات المجتمع وقيمه الأخلاقية وتقاليدده ، على النظام الضريبي ففي حالة الدول المتشعبة بقيم الدين الإسلامي والتي تنشر فيها بعض الآفات الاجتماعية كتعاطي الخمر بأنواعها ، وتم فيها المعاملات الربوية يصبح للضرائب على هذه المجالات دور بارزا في نظامها الضريبي،² ونجد حصيلة هذه الضرائب قليلة بل تكاد تكون منعدمة والعكس بالنسبة للدول الأخرى والتي تتمسك بأحكام الدين الإسلامي فإن حصيلة الضرائب المفروضة على المعاملات السابقة ، تكون مرتفعة حتى ولو كانت النسب المفروضة عليها وذلك نظرا لكثرة المعاملات في المجالات السابقة، انطلاقا لما تطرقنا له من محددات، نستنتج أن النظام الضريبي يختلف من دولة لأخرى، ويختلف داخل الدولة الواحدة من فترة زمنية لأخرى، وعليه فإن النظام الضريبي في مضمونه ومحتواه يتوقف بدرجة كبيرة على الاعتبارات السابقة الذكر، الاقتصادية الاجتماعية والسياسية حيث أنه لكل نظام اقتصادي نظامه الضريبي الذي يعكس فلسفته وتوجهاته ، والعلاقات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها .

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة، مصر ، 1972 ص : 242 .

² عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة ، دار الجامعة الجديدة ، للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2013، ص :

المبحث الرابع: مفاهيم السياسة الضريبية وفعاليتها

تعتبر السياسة الضريبية فرعاً ضمن السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول لتحقيق أهدافها ، وذلك باستخدام عدة أدوات ضريبية لتحقيق بعض الأهداف .

المطلب الأول: مفهوم السياسة الضريبية وأدواتها

إن السياسة الضريبية ليست مجرد آلة لتحصيل الموارد العمومية ، وإنما لها بالإضافة إلى الدور مجموعة من الأدوات الاقتصادية و الاجتماعية .

أولاً : مفهوم السياسة الضريبية .

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالسياسة الضريبية حاول من خلالها الاقتصاديون إعطاء مفهوم واضح ودقيق ، فهي تعبر عن مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى .¹

تعتبر بأنها مجموعة القرارات و الإجراءات المتجهة بقصد تأسيس وتنظيم الاقطاعات الضريبية تبعاً لأهداف السلطات العمومية .²

وعرفها علماء المالية بأنها فريضة إلزامية يلتزم بتأديتها الفرد بادئها إلى الدولة ، تبعاً لقدراته على الدفع ، بعض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطة العامة ، كما تستخدم حصيلتها في تغطية النفقات .³

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا إن السياسة الضريبية تعبر عن مجموعة من البرامج والقرارات و التدابير المتجهة بقصد تنظيم الاقطاعات الضريبية مستخدمة في ذلك كافة مصادرها الضريبية .

ومن خلال هذا المفهوم يمكن استنتاج الخصائص التالية :

¹ عبد المجيد القدي ، النظام الضريبي الجزائري ، وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006-2005 ، ص :56.

² عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 109.

³ عبد السلام دواد العابدي ، الملكية في الشريعة الإسلامية ، مكتبة الأقصى ، عمان ، الطبعة 1977.

1. إن السياسة الضريبية ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليس مجموعة متناثرة من الإجراءات و بالتالي فإن المفهوم الصحيح يسمح بوضع وتصميم مكونات السياسة الضريبية في ضوء علاقات التنافس و الترابط بين أجزائها ، حتى لا يتم النظر إلى وحدة بل ينظر إليه على انه جزء من مكونات السياسة الضريبية بصفة خاصة و السياسة المالية بصفة عامة يساهم في تحقيق أهداف المجتمع، مما لا شك فيه إن النظرة التكاملية لمكونات السياسة الضريبية سوف تساهم مساهمة فعالة في مواجهة التناقضات التي قد تظهر في الأهداف المراد تحقيقها .

2. يسمح المفهوم السابق للسياسة الضريبية بان يعتمد ليشمل الإيرادات الفعلية والمتحملة، و البرامج المتكاملة المرتبطة بها، وبذلك يمكن أن يمتد نظام السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها وذلك باعتبار أن تلك الحوافز إيرادات ضريبية محتملة في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة .

3. إن المفهوم السابق للسياسة الضريبية يوضح لنا بصورة قاطعة أن السياسة الضريبية ماهي في الواقع إلا أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع ، كما أن الأهداف التي يمكن أن تضعها الدولة لسياستها الضريبية ما هي في الواقع إلا أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع . وقد أصبح هدف السياسة الضريبية الحديثة هو تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية. بما يتماشى والسياسة الاقتصادية ، كما أن الأهداف التي يسعى النظام الضريبي لتجسيدها سواء الناحية الاقتصادية و الاجتماعية تخضع لنظام الأولويات بالنسبة لمختلف الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسة .

ثانيا : أدوات السياسة الضريبية .

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات متمثلة أساسا في الإعفاء الضريبي و القرض الضريبي و تأجيل الضريبة و ترحيل الخسائر و الاهتلاكات وهذا ما سنتناوله في المطلب هذا.

1. **الإعفاء الضريبي** : يقصد بالإعفاء الضريبي منح المشروعات الاستثمارية إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياته الإنتاجية.¹

ويعرف أيضا على انه عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدول إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة.²

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الإعفاء الضريبي يمنح للمستثمرين وذلك بمراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدولة ، ويمكن تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة كما يلي:³

أ. **الإعفاء الدائم** : يقصد به الإعفاء الذي تستفيد منه المؤسسة طيلة مزاوله نشاطها بصفة دائمة والهدف منه تشجيع المشاريع مثل المشاريع الاستثمارية وذلك لما لها من أهمية أو نظرا لتكلفتها الاستثمارية أو لها مردود منخفض .

ب. **الإعفاء المؤقت** : يقصد به منح إعفاء ضريبي بصفة مؤقتة للمشاريع الاستثمارية بحيث لا يدفع المستثمر الضريبة لمدة غالبا ما تتراوح بين ثلاثة عشر سنوات ، وبهذا فالإعفاءات تلعب دورا في التأثير على الاستثمارات وكذا المساهمة في التقليل من المخاطر التي تواجه المستثمر خاصة في المراحل الأولى من المشروع وهذا يعتبر حافزا من اجل استقطاب الاستثمار .

2. التخفيض والقرض الضريبي:

من أدوات السياسة الضريبية نجد كذلك التخفيض الضريبي والقرض الضريبي :

أ. **التخفيض الضريبي** : نعي بالتخفيض الضريبي إخضاع المكلف بالضريبة لمعدلات ضريبية اقل من معدلات الضريبة السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على

¹ ابراهيم متولي حسن مغربي ، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى، 2011، ص: 95.

² طارق الحاج ،المالية العامة ندار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، 2008، ص : 11 .

³ ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الاردن ، الطبعة الولي، 2000 ، ص ص : 26 . 29 .

الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة للرسم على النشاط المهني نظيرا لالتزامهم بتقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم والعمليات التي يتم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.¹

ب. **القرض الضريبي** : هو عبارة عن حق ضريبي قابل للتحويل على ضريبة أخرى يعتبر امتيازاً ضريبياً يتعلق بفئة من المكلفين الذين يتمتعون بشروط خاصة وهذا القرض الضريبي هدفه تخفيض مبلغ الضريبة المدفوعة أخذة بعين الاعتبار قواعد الضريبة السارية فيعمل القرض الضريبي على اللجوء إلى التخفيض من قيمة الضريبة الواجب دفعها ، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي لا يتغير تبعاً لسلم الاقتطاع التصاعدي ، حيث إذا كان القرض الضريبي أقل من الضريبة المستحقة فيتم تخفيضه من الضريبة ، إما إذا كان أكبر من الضريبة الواجب دفعها فإن المكلف بالضريبة يكون في حالة قرض قابل للاسترجاع و الجزء الذي يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالاً لدفعه لصالح المكلف بالضريبة.²

3. تأجيل الضريبة وترحيل الخسائر للسنوات اللاحقة ونظام الاهتلاك :

سنتناول كل من تأجيل الضريبة وترحيل الخسائر ونظام الاهتلاك على حدة من خلال ما يلي :

أ. **تأجيل الضريبة**: هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة.

ب. **ترحيل الخسائر للسنوات السابقة**: يقصد بها إمكانية الفرد أو المشروع بخصم السائر التي تم تحقيق في سنة ما من أرباح سنة أخرى ، وهو ما يساهم في تحفيز المستثمر وتشجيعه سواء على إدخال القرار أو الاستمرار في الإنتاج رغم العراقيل التي تواجهه.³

ت. **نظام الاهتلاك** : يعرف الاهتلاك على انه النقص الحامل في قيمة الاستثمار أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو بالتقادم أو الإبداع التكنولوجي، و يعبر عن قسط سنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك ويطرح من الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك يعتبر مسالة ضريبة بالنظر إلى تأثيره المباشر على

¹ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ، ص : 174 .

² عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص،ص: 103 ، 104 .

³ ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعيل النمو الاقتصادي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص : 103.104 .

النتيجة من خلال المخصصات السنوية وكلما كانت كبيرة هذه المخصصات خاصة في التضخم كان ذلك في صالح المؤسسة .¹

المطلب الثاني: فعالية السياسة الضريبية.

إن رسم سياسة ضريبة تتسم بفعالية بعض الغموض ، وسنحاول بداية عرض مفهوم الفعالية بشكل عام، ومن ثم التوصل لتحديد مفهوم فعالية السياسة الضريبية .

أولاً: مفهوم الفعالية: توجد العديد من الإسهامات التي حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح، نذكر منها: تعريف الفعالية حسب (Vincent Plauchet) : ينظر هذا الكاتب إلى الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب و الوصول إلى النتائج المرتقبة .

تعريف الفعالية حسب (Walker ET Ruibert) : تصب وجهة نظر هذين الكاتبين في إن الفعالية ترتبط بالأهداف الإستراتيجية للمنظمة ومن ثم فإن الفاعلية حسبهما تتجسد في قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو مبيعات وتعظيم حصتها السوقية، ويمكن استنتاج مما سبق إن مصطلح الفعالية بتعليق بدرجة بلوغ النتائج ، الفرق بين النتائج المتوقعة ، وهي في نفس الوقت ترتبط بدرجة تحقيق الأهداف ، و عليه يمكن القول انه كلما كانت النتائج المحققة (أي ما تم تحقيق من الأهداف) اقرب إلى النتائج المتوقعة (أي الأهداف المسطرة) كلما كانت المنظمة أكثر فعالية ، والعكس صحيح ، وللتحديد الدقيق للفعالية يجب التفريق بين الفعالية و الكفاءة ، فان كانت الفعالية ترتبط بمدى تحقيق الأهداف المسطرة فان الكفاءة تعني " عمل الأشياء بطريقة صحيحة ، فجوهرها يتمثل في تعظيم النتائج وتدنيه التكاليف"²، فهي ترتبط بعنصر التكاليف و العلاقة بين المدخلات والمخرجات، ورغم الاختلاف بين

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ، ص: 174.

² الشيخ داودي ، تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء، مجلة الباحث ، العدد السابع ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2010/2009، ص ص، 219،220.

مفهومي الفعالية والكفاءة إلا أنهما متلازمان ، حيث أن استخدام الموارد قد يتضمن بدرجة كبيرة تحقيق الأهداف ، وتحقيق الأهداف قد ينعكس على حسن استخدام الموارد¹ .

ثانيا : مفهوم فعالية السياسة الضريبية :

تعددت التعاريف التي تعرضت لمفهوم فعالية السياسة الضريبية ، حيث ذهب البعض إلى تعريفها على أنها " التوفيق بين العدالة الضريبية التي تأخذ في الحسبان مختلف الاعتبارات الاجتماعية و الفعالية الاقتصادية التي تمكن من تخفيض التشوّهات الاقتصادية الناتجة عن فرض الضرائب " .²

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية.

من الصعب تحديد الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية تحديدا دقيقا نظرا لتشابك الحياة الاقتصادية وأثرها بعوامل عديدة متداخلة مع بعضها، من هنا سنعرض في هذا المطلب آثار السياسة الضريبية بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك ، الادخار ، الإنتاج و التوزيع و الأسعار .

أولا: اثر السياسة الضريبية على الاستهلاك .

تؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفي بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما تأثيره على مقدار الدخل اكبر والعكس صحيح ، ويترتب على ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الأفراد من السلع و الخدمات ، فالضريبة تؤثر على الاستهلاك بالنقصان، إذ هي تعمل على الدخل المتاح أو الممكن التصرف فيه فيخفض الاستهلاك .

ثانيا :اثر السياسة الضريبية على الادخار .

فرض الضريبة يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان و بالتالي تقليل الإنفاق على الاستهلاك مما يؤثر في على مدخراتهم، إن تأثير الضريبة في حجم الادخار يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك و الادخار وفقا لكل منهما و كذا إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة الإنفاق الضروري على حساب الأفاق الغير ضروري، من هنا نجد إن اثر

¹ ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2002، ص، 110.

² عبد الهادي الجار ، اقتاديات النشاط الحكومي ، دار الجمعية ، الكويت ، 1982 ، ص 225 .

الضريبة على الادخار بمقدار دخل المكلف ونوع المعيشة، وأحواله الاقتصادية عموماً، ومدى توافر الباعث على زيادة النشاط مع دفع الضريبة.¹

ثالثاً . اثر السياسة الضريبية على الإنتاج:

رابعاً: الضريبة تؤثر في لاستهلاك و الادخار بالسلب و هذا من شأنه تشييط لإنتاج لان الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي كما أن الادخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار وبالتالي الإنتاج، فكلما كان الادخار كبير كلما زاد حجم الاستثمار ، وهذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج .

رابعاً: اثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل .

قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل و الثروات بصورة غير هادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة ، إما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار . من هنا نجد إن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية ، بمعنى تحويل الدخل .

خامساً: اثر السياسة الضريبية على الأسعار.

الأصل أن الضريبة تقتطع جاباً من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض وذلك بشرط أن تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول، ويعني ذلك أن إذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار التداول النقدي كما إذا تم سداد قرض خارجي بهذه الحصيلة الضريبية مثلاً أو تكوين احتياطي معي، فان تيار الإنفاق النقدي ومن ثم يخف ضغط الطلب على الأسعار في فترات التضخم.

¹ عبد الهادي النجار ، اقتاديات النشاط الحكومي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 225.

خلاصة الفصل:

إن الأساس في فرض الضرائب بوصفها اقتطاعا ماليا يدفعه الأفراد جبرا للدولة لتمويل الميزانية العامة ودون مقابل مباشر هو تسليم الأفراد بضرورة وجود الدولة لأسباب سياسية واجتماعية ، فهي تعمل على تحقيق مصالحهم وإشباع احتياجاتهم ، ومن ثم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي يلتزم بموجبه كل واحد منهم بأداء الضريبة المفروضة عليه ، وإذا كانت للضريبة عدة مبادئ تحكم فرضها فان لها عدة قواعد فنية تنظم جبايتها ابتداء بربطها ثم تصنيفيتها وتحصيلها أخيرا .

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية وإستراتيجياتها

تمهيد

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية ، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية و المنظمات الدولية والإقليمية ، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية في جوانبها المختلفة ، وقد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية من خلال بروز جملة من العوامل و عقب الحرب العالمية الثانية.

حيث أصبحت التنمية قضية كبرى من قضايا الزمن الراهن على المستوى الوطني، كما على المستوى الدولي خاصة مع ظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجالات التنمية .

وللإحاطة بمختلف جوانب التنمية الاقتصادية ومبادئها قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث :

➤ **المبحث الأول :** مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية .

➤ **المبحث الثاني:** مستلزمات و مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية .

➤ **المبحث الثالث:** مقومات التنمية الاقتصادية .

➤ **المبحث الرابع :** التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.

تحظى عملية التنمية الاقتصادية باهتمام كبير في تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء كانوا من البلدان المتقدمة أو من البلاد النامية غير أن هذه الأهمية أكثر وضوحاً وإلحاحاً في البلدان النامية ، وكان من الطبيعي ظهور اختلافات بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية فكل ينظر بها بمنظاره لخاص وفي ضوء فلسفته السياسة وخلفياته الفكرية ولتغطية هذا الموضوع من جوانبه المختلفة سوف نتطرق في هذا المبحث إلى :

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية ظاهرة في نهاية الحرب العالمية الثانية وأمدت اهتمام اقتصاديين ورجال البحث العلمي وأصبحت القضية المتداولة على النطاق المحلي والدولي .

أولاً : تعريف التنمية الاقتصادية :

لقد إعترف الكتاب في تعريفهم للتنمية الاقتصادية وهناك العديد من التعاريف نذكر منها :

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية ، حيث يعرفها البعض على أنها العملية التي بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، هذا الإنتقال يعني إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكلة الاقتصادي¹ .

التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.²

يرى الدكتور مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط الفرد منه.³

¹ محمدعبد العزيز ، عبد الرحمن يسري احمد ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية و مشكلاتها ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الاسكندرية ، 1999، ص : 24 .

² علاء فرج الطاهر ، لبتخطيط الاقتصادي ، دار الراهة للنشر و التوزيع، الاردن ، عمان، الطبعة الاولى ، 2010 ، ص: 109 .

³ حربي محمد عريقات ، مقدمة في التمية و التخطيط الاقتصادي ، دار الكرمل ، عمان ، الطابعة الثانية، 1997، ص : 50 .

التنمية بطبيعتها عملية شاملة يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محدد المعالم والقيم¹.

وعليه يمكن القول مما سبق أن التنمية " تمثل ذلك التطور البنائي أو التغير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع ".
ثانيا : الفرق بين النمو والتنمية .

إن حدوث والنمو الاقتصادي (أي الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع ، وبيان ذلك كالتالي :

- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية ، والمفهوم العكسي للنمو. الإقتصادي أو الكساد.²

- أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات ، فهي عملية تغير هيكلية ، إذ لا يتم التأثير فقط على المستوى الكمي للإقتصاد بل ما ولكن أيضا في إستقرارية الإقتصاد ، وعليه فالنمو الإقتصادي جزء من التنمية الإقتصادية.³

ثالثا: عوامل ظهور التنمية الاقتصادية:

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية هي :

1. سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة.
2. ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي (1929_1934) الذي مر به الإقتصاد الرأسمالي وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.
3. الحرب العالمية الأولى والثانية (1938_1945) وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى ذلك إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي .

¹ محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التمية الاقتصادية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2008، ص: 65 .

² جمال حلاوة، علي صالح ، مدخل إلى علم التمية، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن ، الطبعة العربية الاولى ، 2009، ص : 30 .

³ محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التمية ، مكتبة الجامعة ، الطبعة الاولى، 2010، ص : 41 .

4. حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالاهتمام بقضايا التنمية.

5. التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة ، مما دفع العلماء إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها .

6. نشأة المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر ، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي التي كانت لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية .¹

المطلب الثاني : أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية .

لقد حظت التنمية الاقتصادية باهتمام من قبل الاقتصاديين وذلك لاهميتها وكذلك لما تسعى إلى تحقيقه من أهداف وهذا ما ستطرق له فيما يلي .

أولاً : أهداف التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية هدف كباقي العمليات الاقتصادية الأخرى وكلها حول رفع مستوى المعيشة ، وقد تختلف هذه الأهداف حسب ظروف كل دولة ولكن يمكن الاتفاق على بعض هذه الأهداف المتعارف عليها فيما يلي:²

1. **زيادة الدخل القومي** : أول ما تهتم به التنمية الاقتصادية زيادة الدخل القومي ، وذلك قصد تحاشي عدة مشاكل ، ومن أهمها انخفاض مستوى المعيشة والفقر الشديد ، لهذا نعتبر زيادة الدخل القومي من أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها .

2. **رفع مستوى المعيشة** : إن الهدف من زيادة الدخل القومي هو تحسين مستوى المعيشة بمجرد زيادة الدخل القومي والاستقرار النسبي والنمو الديمغرافي أي جعل النمو الاقتصادي يتوازى والنمو الديموغرافي ،

¹ رشاد احمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية ، دار الوفاء لدينا للنشر، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2011، ص ص : 15,16 .

² احمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن ، تطوير الفكر و الوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2000، ص : 269 .

وأقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو مستوى الدخل فكلما هذا الأخير مرتفعاً كلما دل على مستوى معيشة أحسن .

3. تقليل التفاوت في الدخل والثروات : من أهداف التنمية الاقتصادية تقليل التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد حيث تستحوذ طائفة صغيرة على جانب المداخيل من بينها الطبقات الأخرى هي فقير شديد ومثل هذه الفوارق تنجز عنها اضطرابات خطيرة ، مما جعل جزء من الأموال معطلة وهذا راجع لانخفاض الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للطبقة الميسورة فالزيادة في مستوى دخل الفرد يعد مؤشراً للتنمية الاقتصادية وهي تلك الزيادة المصاحبة والمترتبة عن تصحيح الإختلالات الهيكلية .

4. تعديل التركيب الهيكلي الاقتصادي الوطني : بالإضافة إلى الأهداف السالفة يعد تعديل التركيب الهيكلي الاقتصادي الوطني من أهداف التنمية الاقتصادية حيث أن التنمية الاقتصادية تعمل على تغيير الطابع التقليدي للاقتصاد ، ففي البلدان النامية ذات الطابع الزراعي التي تتعرض بدورها إلى عدة تقلبات كالجفاف مثلاً ، وعلى هذا الأساس فإن التنمية تلعب دور استقرار تتضمن القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي.

ثانياً : أهمية التنمية الاقتصادية.

1. التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية و المتقدمة ، حيث أن التنمية الاقتصادية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة . ومن هذه العوامل الاقتصادية التي ساعدت على تقليل حدة هذه الفجوة ما يلي :¹

أ. العوامل الاقتصادية :

- ✓ تبعية اقتصادية للخارج .
- ✓ ضعف البياز الصناعي و الزراعي .
- ✓ نقص رؤوس الأموال .
- ✓ إنتشار البطالة بأشكالها المختلفة .
- ✓ إستمرارية أزمة المديونية الخارجية.

¹ علاء فرج الطاهر ، التخطيط الاقتصادي ، دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن، عمان ، الطبعة الاولى ، 2011 ، ص : 110

✓ سيادة نمو الإنتاج الواحد.

✓ إستمرارية إنخفاض متوسط الدخل الفرد و مستوى المعيشة .

ب. العوامل الغير إقتصادية:

✓ إنخفاض المستوى الصحي .

✓ سوء التغذية .

✓ إرتفاع نسبة الأميين .

✓ الزيادة السكانية الهائلة .

✓ إنخفاض مستوى التعليم.

2. التنمية الإقتصادية أداة و وسيلة للإستغلال الإقتصادي، حيث يجب أن تقوم التنمية على الإستقلال الإقتصادي ، فحصول القطر النختلف على الإستغلال السياسي لا يترتب عليه إنقضاء حالة التبعية هذه إذا إستمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي المالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المختلفة بعد إستقلالها ، وهنا يستلزم التخلف تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الإقتصادي للدول، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات بإتغلال الموارد المتاحة في الدول إستغلالا صحيحا¹.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية .

للتنمية الاقتصادية عدة استراتيجيات يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن .

وتشمل توجي برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة ، أي أن تكون الإشارات موزعة حسب القطاعات المختلفة على حسب حاجت ويعتبر (روزنشين وزودان) من ام مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن تتمثل في أن صنف السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية ، بسبب انخفاض القوة الشرائية ، و الحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذ الصناعات فيما بينا سوقا واسعا و كبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول .

¹علاء فرج الطاهر ، التخطيط الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 110.

ويعتبر التوازن ضروري بين الاتجار الداخلية و الخارجية ، حيث الحاجة لاستيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية ، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى الطلب على العمالة ، ولذلك فإن الدول النامية بحاجة باستمرار الى تشجيع الصادرات من اجل تمويل الطلب على الواردات.¹

ثانيا: إستراتيجية النمو الغير متوازن.

ارتبطت إستراتيجية النمو الغير متوازن بالاقتصاد " هيرشمان " و قد سبق في غير ذلك " بيرو " الذي صاغ هذه الفكرة تحت ما يسم بنقاط أو مراكز النمو، وقد انطلق " هيرشمان " من اعتقاد " ديسنجر " لإستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها الذي دعى الى تبني البلاد المتخلفة لإستراتيجية النمو الغير المتوازن , وترتكز اهتمامات " هرشمان " فيما يلي :

- يرى " هيرشمان " ان النمو المتواز هو افضل طريقة للنمو في الدول النامية و لذلك يجلب أن تركز الدفعة القوية في قطاعات أو صناعات إستراتيجية ذات اثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى ، بلا من تشتيتها على جهات كثيرة ، فالتنمية عملية ديناميكية تقل الاقتصاد م حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى لكن عند مستوى أعلى عن الإنتاج و الدخل .

- دعي " هيرشمان " الى استراتيجية النمو الغير متوازن لكونها اكثر واقعية و تتوافق و الموارد المتاحة وفعاليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد و انه إذا أريد لاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الإمام .

- كما يرى " هيرشمان " انه عندما تبدأ مشروعات جديدة فإنها تستفيد من وفرة خارجية للمشروعات أخرى السابقة ، فعندما تحقق خارجية جديدة تشجع على إقامة مشروعات أخرى جديدة.²

نقد الإستراتيجية :

- انتقدت إستراتيجية النمو الغير متوازن في إنها تجري بصفة أساسية عن طريق المبادرات الفردية من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو ع طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حض المنظمين الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار.

¹ بشار يزيد الوليد ، التخطيط و التطور الاقتصادي ، دار الراهة للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص ص:123.124.

² محمد عبد العزيز و ايمان عاطف ، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 2005 ، ص ص :

- انتقدت في أنها تفوق قدرات الدول النامية وهذا يتفق مع النقد الموجه للإستراتيجية النمو المتوازن , حيث أنها تتطلب موارد وإمكانات فوق طاقة و قدرة الدول لنامية من ناحية . ونقص التسهيلات اللازمة لعملية التنمية مثل : صعوبة الحصول على الكفاءات الفنية من ناحية أخرى .¹
- ثالثا : إستراتيجية التنمية الزراعية .

دور الزراعة في التنمية الاقتصادية: أثبتت تجارب العديد من البلدان بان للزراعة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام و التنمية الصناعية بشكل خاص و خاصة في المراحل الأولى من التنمية وذلك استنادا إلى مايو فره هذا القطاع من موارد مالية و مادية و بشرية ، وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية :

- توفير كميات كبرى من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة و للعاملين بالصناعة بشكل خاص.
- زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة و الخدمات.
- توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية و ذلك من خلال الصادرات الزراعية .
- يوفر القطاع الزراعي مصدرا لإعماله للقطاع الصناعي .
- الزراعة تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الصناعية .²

¹ محمد عبد العزيز و إيمان عاطف ، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 201.202.

² مدحت قريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر و التوزيع ، جامعة البلقاء، الاردن ، 2007 ، ص ص : 165.166 .

المبحث الثاني: مستلزمات و مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

يبرز في إطار عملية التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات يجب توفرها للوقوف على مستويات التنمية المحققة من قبل مختلف بلدان العالم لا بد من وجود مقاييس مختلفة ، حيث تطورت هذه المقاييس عقب الحرب العالمية الثانية وتغيرت مع مرور الزمن وسنقوم فيما يلي باستعراض نبذة مختصرة عن تطورها و هذا بعد التطرق إلى مستلزمات التنمية .

المطلب الأول: مستلزمات التنمية الاقتصادية.

تتطلب التنمية الاقتصادية مجموعة من المستلزمات و المقاييس الضرورية لإنجاز مهامها ، تتمثل في :

أولاً : دور الدولة.

أكدت اغلب التجارب إن عملية التنمية لا يمكن أن تنتج بعيدا عن دور الدولة التنظيمي ، كما أن التنمية لا تحدث تلقائيا ولا بد من التدخل الواعي للأحداث ، يصبح دور الدولة هنا أساسيا لقيادة عملية التنمية وتنظيمها من خلال وضع القواعد و الخطط الأساسية لها ، و العمل على تحديد طريقها الصحيح و معالجة المشاكل و العقبات التي تقف في طريقها يتم ذلك ببناء النوع الجيد من المؤسسات وكذلك تطوير البنى التحتية وتوفير الأمن وتطبيق القانون .

ودور الدولة يجب أن يقف عند هذا الحد و لا يتجاوزه وإلا يشكل عقبة أمام عملية التنمية فقد ثبت عدم كفاءة تدخل الدولة في الاقتصاد كمنتج إذ أن الضغوط السياسية والاجتماعية تدفع الحكومة في بعض الأحيان إلى إتباع سياسات اجتماعية ولا تتسق مع المنطق الاقتصادي .

والدعوة لتدخل الدولة لا يعني إلغاء دور القطاع الخاص و بالتالي هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي ، بل أن يكون دور الدولة تصحيحا تقويميا دون الابتعاد عن آلية السوق ، وتؤكد النظريات الحديثة للتنمية على وجوب الابتعاد عن سياسة الانغلاق على الذات بل يجب أن تكون الدولة في سياستها الاقتصادية منفتحة على العالم الخارجي وتسعى للتكامل معه بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني.¹

¹ مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية سياسات و موضوعات ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 134 ، 137 .

ثانيا : تراكم رأس المال.

يتم تحقيق تراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار ، والتي تستلزم توفير حجم مناسب من المدخرات الحقيقية ، يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار ويعزز تراكم رأس المال من طاقة البلد على إنتاج السلع ، ويمكن أن يحقق معدلا عاليا للنمو وهناك نوعين من رأس المال :

- رأس المال المالي : يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء السندات و الأسهم ، أو تقرر إلى البنوك للاستخدام في الأعمال .

- رأس المال الحقيقي : الذي يتكون من المصانع و المعدات و خزينة مواد الخام الخ¹.

ثالثا: التقدم التكنولوجي :

إن من الشروط الضرورية لنجاح عملية التنمية هو تعزيز القاعدة التكنولوجية و التي تعني اعتماد إستراتيجية ترمي إلى توفير التكنولوجيا الجيدة المناسبة وبتكلفة غير باهظة . مع عدم التفريط بالتكنولوجيا التقليدية التي يمكن تطويرها محليا بكفاءة ، و يجب اختيار التكنولوجيا التي تتلاءم مع ظروف البلد النامي من حيث ملائمتها مع المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين لان اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا .

ومن اجل الاستفادة من التكنولوجيا يجب استخدامها بشكل جيد وكفئ ، إذ أن مشكلة التنمية في العالم الثالث هي مشكلة كفاءة استخدام التكنولوجيا المتقدمة والمناسبة لتحويل المدخلان المحدودة والمتناقضة إلى مخرجات متعارضة ومتزايدة ، فعلى سبيل المثال التقدم الذي تشهده اليابان اليوم رغم عدم وجود الموارد المناسبة يرجع بالدرجة الأولى الى كفاءة استخدام التكنولوجيا في حين إن التخلف الذي تعيشه البرازيل رغم مواردها وإمكانيتها الضخمة يرجع إلى قصور استخدام التكنولوجيا المناسبة ، وتتبع أهمية الاهتمام بالتقدم التكنولوجي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الدخل القومي بنسبة تفوق نسبة نمو السكان ، حيث إن التقدم التكنولوجي يتطلب استثمار أصول رأسمالية جديدة متضمنة تحسين طرق الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية للبلد النامي².

¹ مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية سياسات و موضوعات ، مرجع سبق ذكره، ص: 141 .

² حمدي الصباحي ، المشكلات الاقتصادية سياسات و موضوعات ، دار الحدائنة ، القاهرة ، 1983 ، ص: 115 .

رابعاً: الموارد الطبيعية.

نعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية فالموارد الطبيعية توفرها قاعدة لتنمية الصناعة بطريقتين:¹

1. تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج المواد الخام كما هو الحال في استخدام المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية .
2. تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويجولها إلى سلع نهائية، وعلى كل حال يمكن القول بان الموارد الطبيعية مهمة للتنمية و خصوصا في المرحلة الأولية للتنمية ، إذ تم استخدامها بشكل مناسب .

خامساً : الموارد البشرية.

أن الموارد البشرية تعني القدرات و المواهب والمهارات والمعارف لدى الأفراد، والتي تدخل كمتطلبات في العملية الإنتاجية ، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت ، فالهدف النهائي للتنمية هو رفع مستوى معيشة الإنسان الذي يرصع عملية التنمية ، وتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين :

1. مجموعة عرض العمل و التي تتضمن إعداد العاملين و يطلق عليها العمل المادي .
2. مجموعة تعمل على تنظيم تشغيل العمل، وهؤلاء الشركاء والمنظمون يطلق عليها القدرات الإدارية .²

المطلب الثاني : مؤشرات التنمية الاقتصادية .

تم تقسيم مؤشرات التنمية الاقتصادية إلى مؤشرات اقتصادية ، مؤشرات اجتماعية ، ومؤشرات أخرى كما يلي :

أولاً: المؤشرات الاقتصادية.

تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي :

- الناتج الوطني الخام : يهدف هذا المؤشر إلى تقييم و قياس قيمة الإنتاج الوطني المحقق سواء تعلق الأمر بما هو منتج داخل أو خارج الإقليم ، مع استبعاد مقدار السلع و الخدمات المنتجة من قبل غير المقيمين في هذا الإقليم ، وهو مؤشر يسمح بقياس القوة الاقتصادية لقطر ما من خلال قياس ثروته .¹

¹ بن سهد لخضر ، التطور التكنولوجي و احكامه على التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر و رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد و تنمية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2010،2011 ، ص : 64 .

² مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية سياسات و موضوعات ، مرجع سبق ذكره ، ص : 141 . 134 .

- **الدخل الفردي**: إن مقارنة الدخل أو الناتج الوطني بين البلدان لا يوضح مستوى النشاط الاقتصادي أو التنمية أو النمو لأن اختلاف عدد السكان يشوه هذه المقارنة ، لذلك يتم حساب الدخل الفردي بقسمة دخل البلد على عدد السكان مما يشكل مؤشرا على مستوى حياتهم ، ويسمح هذا المقاس بالمقارنة مع الدول ذات الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية المتنوعة كما يسمح بمقارنة دخل البلد الواحد عبر الزمن (النمو) .

ثانيا: الدخل الفردي لا يكشف توزيع ذلك الدخل الفعلي (كأي متوسط آخر)، ومن ثم يفقد المقياس أهميته، كلما كبرت نسبة السكان اللذين يتعد دخلهم الفعلي كثيرا عنه ، وعندما يتعد دخل غالبية السكان عن الدخل المتوسط المحسوب فهذا يعني أن جزءا صغيرا من المحوظين سيقع دخلهم أعلى بكثير من هذا المتوسط نفسه وهذا ما ينطبق على العديد من الدول النامية ، لذلك فإن هذا المقياس يقصر عن الدلالة على التنمية الاجتماعية .²

ثانيا : **المؤشرات الاجتماعية** .

أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

- **مؤشر التعليم** : يعتبر التعليم مهما ويؤثر على جانبي الإنتاج و الاستهلاك ، و أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا ، وهذا النوع من الاستثمار (الاستثمار البشري) يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو المجتمع ككل ، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي ما يلي:³

نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع .

¹ شارطي نسيمية ، تطبيق الحكومة الرشيدة كمدخل للتنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة وعلوم التسيير ، جامعة يحي فارس ، المدينة ، 2017/ 2026 ، ص: 56 .

² جميلة معلم ، تجارب التمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة (دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 1 ، 2016 / 2017 ، ص: 18 .

³ محمدي عبد الوهاب ، دور إيرادات الغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية بالجزائر ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2015/2014 ، ص: 07 .

نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي ونسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع .
نسبة الإنفاق على التعليم بجمع مراحل (على الجميع) إلى إجمالي الناتجة المحلية وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

- **مؤشرات الصحة** : إن تحسن المستوى الصحي في المجتمع يعد من الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لان ارتفاع المستوى الصحي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد و بالتالي ارتفاع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الإنتاجية، فالعملاء الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العملاء غير الأصحاء ، ولقد اهتمت العديد من الدول النامية بتحسين المستوى الصحي لأفرادها عن طريق توفير الخدمات الصحية وتوفير الأدوية و الأجهزة الطبية الحديثة ، كما اهتمت بوسائل الوقاية من الأمراض، ومن بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التحسن في المستوى الصحي للفرد¹ :

عدد الأفراد من السكان لكل سرير في المستشفى .

عدد الأفراد من السكان لكل طبيب .

¹ اسمهان خاطر ، افاق التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 / 2015 ، ص ص : 24 . 25 .

المبحث الثالث : مقومات التنمية الاقتصادية .

سنتطرق في هذا المبحث إلى متطلبات التنمية الإقتصادية ومصادر تمويلها ، كما سنذكر مختلف العوائق التي تواجه عملية التنمية ، وفي الأخير نتطرق إلى أبعاد التنمية الإقتصادية

المطلب الأول : مصادر تمويل التنمية الإقتصادية .

إن أهم العراقيل التي تواجهها عملية التنمية في الدول النامية ، هي ندرة الموارد اللازمة لتكوين رؤوس أموال ، وذلك أن الطلب على هذه الأخيرة يتوقف على مدى القدرة و الرغبة في الإدخار . ولذلك تتطلب التنمية الإقتصادية في بداية أطوارها الخروج من هذه الدائرة والعمل على تكوين رؤوس أموال وسوف نتطرق إلى أهم مصادر تمويل التنمية .

أولاً: الموارد المحلية.

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الإدخار الإختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طوعية واختياراً ، وثانيهما الإدخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم ، ولا يوجد فرق بين النوعين من جهة نظر تكوين رأس المال ، وكل الخلاف يتحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة . وتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي التي يمكن إستثمارها مباشرة في مجالات الزراعة و الصناعة والتجارة و الخدمات ، وكما يمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة ، إما بطريقة مباشرة أو بطريقة الوساطة مثل المصارف . ومن مدخرات قطاع الأعمال الإحتياطات والأرباح غير الموزعة ، ومن مدخرات الحكومة والتي تنشأ نتيجة لزيادة إيراداتها عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما يتسنى لها للحصول عليه عن طريق التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدارها نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الإستثمار¹.

¹ محمد عبد العزيز عجيبة وعبد الرحمان يسري احمد، التنمية القنصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 199، ، ص:187.

ثانيا: التمويل المصرفي .

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالإحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية¹ .

وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء أكان عاما أو خاصا في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل ، إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل فيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم بها بنوك الإستثمار وبعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية وفيما يتعلق بتمويل رأس مال العامل وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية ، من أهمها المرتبات والأجور ومقابلة إحتياجات التمويل الإضافية التي تفرضها طبيعة عملية التشغيل والتي تختلف من صناعة إلى أخرى . فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.

ثالثا: التمويل الأجنبي .

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الإختياري والإجباري عن الفواء بحاجات الإستثمار في الدول النامية، أي نظرا لوجود فجوة إيدار واسعة ، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية ففي عام 1988 بلغ مجمل الإستثمار في الدول النامية الأقل دخلا 18% من إجمالي الناتج المحلي، في حين بلغت مدخراتها 14% فقط ، وذلك خارج الهند و الصين ومجموعة الدول النامية متوسطة الدخل لذلك نجدتها تحصل على الفارق من مصادر التمويل الخارجية . فإذا علمنا أن مثل تلك الدول تخطط للتوسع في إستثماراتها ، فإن لم تتمكن من تنمية مواردها المحلية فإن حاجتها إلى التمويل الخارجي ستزداد ولا توجد مشكلة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط حيث بلغت استثماراتها 25% في نفس العام من إجمالي الناتج المحلي على حين كانت المدخرات 27% ولما كانت المؤشرات السابقة إجمالية فإن هذا لا يحول دون معانات بعض الدول النامية من عدم كفاية مدخراتها لمقابلة حاجاتهم إلى الاستثمار .

ويأخذ التدفق الأجنبي من الخارج الأشكال الرئيسية التالية:

1. التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية .

¹ محمد عبد العزيز عجمية و ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ، دار النشر مكتبة ، الاسكندرية ، 2003، ص:251.

2. المنح والمعونات من الدول الأجنبية.

3. الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية .¹

المطلب الثاني : معوقات التنمية الاقتصادية .

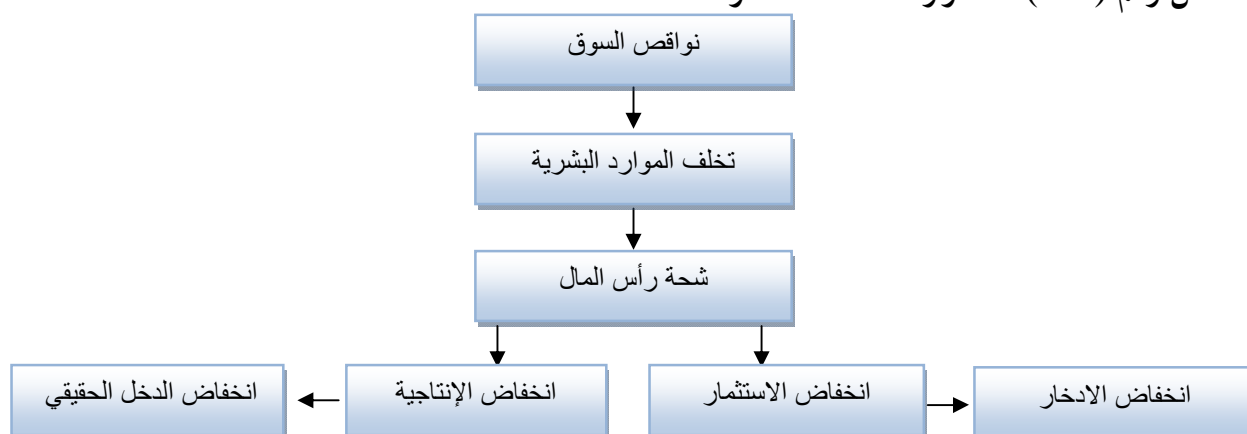
تعرض عملية التنمية الإقتصادية في الدول المتخلفة للعديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب ، الأمر الذي يؤدي إلى أستمرار حالة التخلف ، ومن الصعب تناول كل المعوقات في هذا الصدد لذلك سوف يتم التركيز على أبرز هاته المعوقات.

أولا : العقبات الإقتصادية .

هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الإقتصادية خاصة الدول المتخلفة ونوجزها بما يلي:²

إستمرار الحلقة المفرغة : والتي تشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل أنها تواجه عقبات تتباقت دل التأثير فيما بينها ، حيث أن عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى ، أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب في الوقت نفسه مع العقبات الأخرى ، وما يزيد من حدة هذه العقبة هو النمو السكاني المرتفع الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الإنخفاض في المستويات الإقتصادية ويمكن تمثيل الحلقة المفرغة الرئيسية كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) استمرار الحلقات المفرغة .



المصدر : علاء فرج طاهر , " التخطيط الاقتصادي " , مرجع سبق ذكره , ص : 112 .

¹ محمد عبد العزيز عجمية وايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مصر، 2003 ص:264، 265.

² علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ص:112.

2. العقبات الاقتصادية : حيث تعاني أغلب الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة منها :

- انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية .
 - قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية .
 - إن معاناة الدول النامية من تفاقم التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى العسكرية التي لا تريد للدول النامية أن تتطور و تتقدم بل تريد أن تبقى الدول النامية أسواقا مفتوحة لمنتوجاتها وحتى إدارتها في إتخاذ القرارات السياسية ليس بأيديهم بل توجهها القوى الخارجية ¹.
 - عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا أمثلا ².
 - ضعف البنية الصناعي والزراعي .
 - ضعف الموارد الطبيعية والقصور وإستغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة ³
- ثانيا : العقبات الاجتماعية ، السياسية والفكرية .

- تتعرض الدول النامية صعوبة التغلب على الكثير من العادات والمفاهيم التي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثر تأثير سلبى على التنمية مثل كثرة الإنجاب مقارنة بدخل الفرد ، فيصعب تعليمهم، علاجهم ، توفير السكن الملائم ، والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الإستهلاكي.
- بالإضافة إلى إسراف الحكومات في إستخدام موارد المجتمع بما لا يتفق ومقتضيات التنمية .
- أما المعوقات السياسية فتتمثل في غياب التنظيم السياسي القدر وعلى تحقيق الإستقرار في الدولة ، الأمر الذي يبعد رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية فيؤثر ذلك مباشرة في التنمية ⁴.

ثالثا : العقبات التكنولوجية والتنظيمية :

حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص فقط القيام بها بل هناك يجب أن يكون تعاون بين القطاع العام في ذلك من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى

¹علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص:113.

²حسين ابراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية، 1990، ص:90.

³محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص:70، 77.

⁴فايز ابراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1985، ص:45.

المجالات يركب التقدم بكل ما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية بما يناسب كل دورة لنقل التكنولوجيا لها¹. وللقضاء على هذه العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات المختلفة من أجل الاستفادة من خبراته في التسيير والإدارة وضمان لنقل التكنولوجيا وبالتالي للتحكم في الجودة والتكلفة .

المطلب الثالث : أبعاد التنمية الاقتصادية .

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة و متعددة تشمل الآتي :

أولا : البعد المادي للتنمية .

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف ، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الإجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية ، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.

ثانيا : البعد الإجتماعي للتنمية .

لا شك أن الجانب الإقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الإجتماعية و الثقافة و السياسية.وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران المرادفة بين التنمية والتحديث: عرف التحديث على أنه التحول نحو الأنماط من الأنظمة الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية، كما عرفت التنمية على أنها تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة التحضر والخدمات الإجتماعية و إعادة تأهيل المهارات بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

¹ علاء فرج الطاهر ،التخطيط الاقتصادي ،دار الراية للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى،2011،ص113.

ثالثا : البعد السياسي للتنمية .

إن إنتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية ، وحلت معركة التنمية محل معركة الإستقلال .
إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الإقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الإقتصادية إلى جانب التبعية الإستعمارية المباشرة.

رابعا : البعد الدولي للتنمية .

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في سنة 1961 تسمية عقد التنمية الأول الذي استهدف تحقيق معدل للنمو الإقتصادي يبلغ 7% كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الأوتوكاد أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو بلغ 6% إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق الاهداف الإنسانية.¹

¹ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 133.131.

المبحث الرابع : التنمية الاقتصادية سياسات ونظريات .

تتطلب التنمية الاقتصادية وجود إطار نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية و النظريات التي ترسمها الدولة وتعتمد عليها ، وقد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المتخلفة اقتصاديا وهذا ما سنوجزه في هذا البحث .

المطلب الأول: سياسات التنمية الاقتصادية .

تبرز في إطار عملية التنمية الاقتصادية العديد من السياسات من بينها ما يلي ¹:

أولا : السياسة المالية . تلعب السياسة المالية دورا مهم فيا الحياة الاقتصادية وفي مجمل عملية التطور فهي تؤثر في عديدة منها:

- التأثير في توزيع الموارد
 - التأثير في توزيع الدخل من خلال الضرائب أو الإنفاق.
 - تشجيع عملية تكوين رأس المال عن طريق نفقات الدولة وإيراداتها من خلال تقديم المنح أو الإعانات أو التسهيلات ، الإعفاءات الضريبية التي تشجع على تكوين رأس المال .
 - الحد من التضخم من خلال التوازن بين التدفقات العينية بما يقود إلى تحقيق الاستقرار والثبات النسبي في الأسعار وتواجه السياسة المالية في البلدان المتخلفة مشاكل تتصل بضعف جهازها الضريبي وكذلك بانخفاض دخول الأفراد ومحدودية النشاطات الأمر الذي لا يوفر معه إيرادات كافية للدولة تستطيع من خلالها التوسيع في الإنفاق الذي تفرضه عليها عملية التنمية .
- كما ينبغي أن تتحاشى الإقرار بالفئات منخفضة الدخل وأن تتوجه إلى فرض الضرائب على ذوي الدخل المرتفعة.

لذلك نجد أن السياسة المالية ينبغي أن تتجه إلى تدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة وأن تحسن، استخدام هذه الموارد عن طريق ضمان إنفاقها في المجالات التي تحقق التنمية بدرجة أكبر وأن يتم

¹ فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي ، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2006 ، ص:

إحداث التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد لتجنب حدوث ارتفاعات حادة في الأسعار
تنعكس آثارها السلبية على الاقتصاد و التنمية .

ثانيا : السياسة النقدية .

يقصد بالسياسة النقدية (**Monctary Policy**) النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي و المصممة
للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد وأسعار الفائدة ، والتعريف الأوسع والأمثل للسياسة النقدية
هو أنها تمثل الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد وحجم الإئتمان الممنوح
لنشاط الإقتصادي والتحكم بهيكل أسعار الفائدة بنا يؤمن استمرار نمو النشاط الإقتصادي وتحقيق
الإستخدام الكامل للعمالة مع استقرار المستوى العام للأسعار ، ويرتبط عرض النقد بمستوى الإقتصادي
ارتباطا مباشرا ، حيث يؤدي التوسيع النقدي إلى تحفيز التوسع في النشاط الإقتصادي عن طريق زيادة
القدرة الشرائية لإستهلاك السلع والخدمات.¹

ويمكن حصر أهداف السياسة النقدية في البلدان النامية فيما يلي :

- توفير النقد الذي يتضمن العملة وودائع الطلب لدى البنوك التجارية
- العمل على تحقيق مستوى عالي من الإستخدام .
- الإستقرار الداخلي والخارجي .
- تحقق التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع و تسرع إقامة المشروعات الاستثمارية .
- الإسهام في رفع مستويات المعيشة .

وأبرز الوسائل التي تستخدم في إطار السياسة النقدية هي:

نسبة الإحتياطي القانوني : حيث يجري تحديد نسبة معينة من الإحتياطيات التي ينبغي على المصارف
التجارية الإحتفاظ بها لمقابلة طلبات المودعين فكلما زادت هذه النسبة قلت قدرة المصارف في خلق النقود
والعكس صحيح .

عمليات السوق المفتوحة : حيث يدخل البنك المركزي كبائع إلى السوق إذا أراد تخفيض عرض النقظ
أما إذا أراض توسيع عرض النقد فهو يقوم بشراء السندات والأصول .

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سبق ذكره ، ص 225.

نسبة السيولة : التي تستخدم كأداة في التأثير في نوع الإئتمان عن طريق توجه المصارف لإقتناء الموجودات، ويدخل في نسبتها الموجود النقدي ، الودائع التجارية و حولات الخزينة والذهب .

إن السياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي عن طريق :

- وضع خطة نقدية تلائم بين عرض النقد والطلب عليه ، للقيام بالنشاطات الإقتصادية . وضع خطة للنقد الأجنبي من خلال توجيه العملات الأجنبية نحو توفير متطلبات إقامة المشروعات الإنتاجية .
- وضع خطة إئتمانية تتضمن تحديد حجم الإئتمان بما يحقق متطلبات الإقتصاد وتوجيه القروض والتسهيلات نحو أطر المجالات لخدمة عملية التنمية .
- إصدار توجيهات إلى المصارف عندما يرى البنك المركزي أن هناك ضرورات إقتصادية ، إجتماعية ، وسياسة تتطلب منح الإئتمان .

ثالثا : السياسة السعرية .

تلعب السياسة السعرية دورا مهما في عملية التنمية الإقتصادية يتمثل في :

- تأثير السببية السعرية على توسيع الدخل بين الإستهلاك والإستثمار .
- كما تؤثر على توسيع الدخل في المجتمع وخاصة بين الريف والمدينة أو بين الصناعة والزراعة، بالإضافة إلى فرض أسعار منخفضة على السلع التي يتعاطاها ذوي الدخل المنخفض .
- مكن للسياسة السعرية أن تؤثر على الإستهلاك وذلك عن طريق فرض أسعار مرتفعة على السلع الكمالية بحيث يقود ذلك إلى تخفيض الإستهلاك بشكل عام .
- التأثير في عمل النشاط الخاص عن طريق وضع أسعار تشجعه على الدخل في المجالات الإنتاجية بالشكل الذي يرفع من درجة المساهمة لي تحقيق التنمية .
- يمكن للسياسة السعرية أن تؤثر على عملية إستقراؤ السوق بحيث ينجم عنها التوازن بين العرض والطلب .
- تشجيع على توسيع المشروعات في إنتاجه من خلا تحديد أسعار السلع المستوردة تفوق أسعار السلع المحلية بغية توفير السوق للمنتجات المحلية.

- رفع أسعار السلع التي تنتجها وخفض السلع التي يستخدمها كمستلزمات لإنتاجها بغية تحفيز المنتجين على التوجه نحو استخدام الموارد في المجالات التي تحقق التنمية .
- يمكن للسياسة السعرية أن تؤدي إلى تجنب حصول التضخم عن طريق تحديد أسعار السلع وضمن تحقيق ثبات واستقرار نسبي فيها .¹

رابعا : السياسة التجارية .

تعتبر السياسة التجارية مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة بصدد علاقتها الاقتصادية مع الخارج وخاصة في مجال الإستيراد والتصدير ، ونظرا لأهمية المحارة في إقتصاديات الدول النامية المتأينة من أهمية كل الصادرات والإستادات ، فالصادرات تشكل الأساس في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لسد متطلبات هذه الدول إلى ما تحتاجه من استرادات تتطلبها عملية التنمية من السلع الرأسمالية و المستلزمات الوسيطة وحتى بعض السلع الإستهلاكية التي تلجأ إلى إسترادها من الخارج . ولذلك فإن سمة الإختلال الهيكلي تبرز في صادرات الدول النامية ، وما يرافق ذلك من تقلبات في الحجم والأسعار الخاصة بالصادرات ، وما ينجم عنه من آثار على حجم الإستثمار والدخل والمستويات المعيشية وخطط التنمية ، إذ تنعكس التقلبات الدورية في أسواق الدول المتقدمة على حصيلة صادرات الدول النامية من المواد الأولية ولذلك تبرز السياسة التجارية كأداة يمكن من خلالها التقليل من التقلبات التي تحصل في حصيلة صادرات الدول النامية.

المطلب الثاني : نظريات التنمية الإقتصادية .

تعتبر النظريات التي تقوم عليها التنمية الإقتصادية بمثابة الدليل الذي تهتدي به الدول لتحقيق أهدافها ، لكن هذا لا يعني أن كل النظريات قابلة للتطبيق أو يمكن الأخذ بها ، فمنها ما جرى تطبيقه أو أخذ عنه ، ومنها مايعتبر مجرد إضافة للفكر الإنساني ، ولكن يتطلب عرض وسرد تلك النظريات والآراء من منطق التأصيل العلمي وكمدخل لتطبيق التنمية علما أنه لا توجد تنمية بدون الاستناد إلى جانب علمي من الآراء و النظريات ، ومن ذلك المنطق قد تم إختيار أهم هذه النظريات لغرض توضيحها أو الإلمام بجوانبها كما يلي :

¹ فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 260 .

أولاً: النظرية الكلاسيكية.

لقد عبر الفكر الكلاسيكي عن أول محاول. جادة في تفسير النشاط الإقتصادي الرأسمالي الحر ، وكان أغلبها إما أن يأخذ النظام الحر كقضية مسلم بها وإما أن يسوق إطارا نظريا يهدف إلى تبرير الحرية الإقتصادية وعلى إختلاف وجهات نظر الاقتصاديين الكلاسيك فإن ثمة إطارا واحدا يجمعهم وهو فلسفة الحرية الإقتصادية إلا بالقدر اللازم لضمان الحرية الفردية.

1. آدم سميث : اهومت نظرية آدم سميث بالتخصص وتقسيم العمل و الإستفادة من المزايا النسبية ، كما بالصادرات للتغلب على ضيق حجم السوق المحلي.¹
2. دافيد ريكاردو : يرى بأن الزراعة أهم القطاعات الإقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للناس ، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك ، ولذلك فقد تنبأ بأن الإقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.²

3. نظرية توماس روبرت : تعتبر أول نظرية حول علاقة السكان والظروف الإقتصادية بالرغم من تشاؤمها بأن النمو السكاني يحكمه قانون طبيعي مطلق، وتمثل النظرية توماس للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي ، مقترحا بإتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج ، وتوجيه جزء أكبر من الإستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة ، مما يوفر فرص ربحية الاستثمار فيه . أما بالنسبة للتحليلات و النظرة التشاؤمية عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي ، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة لتنظيم النسل وكذلك تزايد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقع مالتوس .

4. نظرية ميل J.S.MULI :

ينظر J.S.MULI للتنمية الإقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصليين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لنتاج عمل سابق ، ويتوقف معدل

¹ حازم محمد إبراهيم عثمان ، مدى استفادة الاقتصاد المصري من تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ،رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ، القاهرة ، 2004 ، ص ص : 128 . 129 .

² مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية سياسات و موضوعات ، مرجع سبق ذكره ، ص : 58 .

التراكم الرأس مالي على ما مدى قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل .¹

ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية :

ظهر الفكر نيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر ، وبمساهمات أبرز إقتصاديها " ألفريد مارشال " A.Marshall و " فيكسل " K. Wicksell و " كلارك " J.Clark بأفكار قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الإقتصادي دون حدوث ركود إقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي :

1. أن النمو الإقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل ، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو ، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفرات الخارجية ، كما أن النمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح .
2. أن النمو الإقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية ، رأس المال ، التنظيم والتكنولوجيا.
3. أن النمو الإقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال (لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا .
4. أن النمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة ، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة وحرية التجارة تكفل تطابق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي .

وقد وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات ،من أهمها التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الإجتماعية و الثقافية و السياسية . الإهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل .

ثالثا : نظرية جوزيف ألو شومبيتر .

يرى شومبيتر أن لتحقيق التنمية يجب الخروج من دائرة العلاقات الدائرية بين عناصر التنمية وإختراتها بإنهاء الفرص المتاحة وإقامة المشروعات والتجديدات التي تقوم على أكتافها التنمية ، وكما يرى المنظم هو

¹ اسماعيل محمد بن فانة ، اقتصاد التنمية (نظريات ، نماذج ، استراتيجيات) ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 ، ص : 29 .

العنصر الإقتصادي القادر على القيام بهذا الدور وأنه محور عملية التنمية . كما أشار إلى أهمية الإئتمان المصرفي كمحرك ثاني لعملية التنمية من خلال ما يوفره أموال للمنظم .¹

رابعا : النظرية الكنزوية:

أدخل كينز عنصر جديد له أهمية في التنمية وهو الطلب الفعال وذلك إذا نوافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الإستهلاكية ، فإن ذلك ينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الإستثمارية ، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف في المجتمع . وتحدد نقطة الطلب الفعال في نظر كينز عند تلاقي منحنا العرض والطلب وهي النقطة التي تحدد الحجم الفعلي للتوظيف في المجتمع وليس بالضرورة أن يكون التوظيف الكامل حسب ماتدعي النظرية الكلاسيكية .²

حيث إعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض وحلها يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي (الوطني) وذلك لمعرفة السياسات المناسبة .

خامسا : النظرية المعاصرة للتنمية الإقتصادية .

بعد الحرب العالمية الثانية غلب على الأدبيات الإقتصادية خمس مراحل رئيسية في التنمية وهي نظريات متنافسة فيما بينها والتي تتمثل في : نظرية المراحل الخطية ، نظرية نماذج التغير الهيكلي ، نظرية الثورة التبعية الدولية ، نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة ، نظرية النمو الحديث .

1. نظرية المراحل الخطية : بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغير الإقتصادي حيث لم تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الإقتصادي في ظل الإقتصاد الريفي ومجامعات تتصف بالتصف بالغياب لهياكل الإقتصاد الحديث ، لكنهم إعتدوا على الخبرات المكتسبة من خطة مارشال التي من خلالها تمكنت دول أوروبا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء إقتصادياتها في سنوات قليلة .

2. نظرية نماذج التغير الهيكلي : تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الإقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والإقتصاد الخدمي .

¹ محمد ثابت هاشم ، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، مكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص : 109.

² حسين ابراهيم عبيد ، دراسات في التنمية الاقتصادية و التخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1990 ، ص : 48 .

3. **نظرية الثورة التبعية الدولية** : نتيجة الإنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغير الهيكلي ، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث ، وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بعراقيل المؤسساتية والسياسة والإقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية¹ .

4. **نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة** : لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقا في النظريات والسياسات الإقتصادية خلال القرن العشرين ، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الإقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة ، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وإنتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة ، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين مالتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي² .

5. **نظرية النمو الحديثة** : لقد كان هاجس الإقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات أن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الإقتصادي ، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع إزدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الإقتصادي بين الدول ، لذلك فإن نظرية النمو الحديث أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي³ GNP الذي يتحدد بالنطاق الذي يحكم العملية الإنتاجية ، وليس عن طريق قوى خارج النطاق ، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية ، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل⁴ .

¹ ضالع دليلة ، دور الانفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط —حالة الجزائر —أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، 2018، ص ، 54 .

² هامي سمير حلاوة ، الانماء الاقتصادي و السياسي في الوطن العربي، دار المجد للنشر و التوزيع، عمان ، 2015، ص : 68 .

³ الناتج القومي الاجمالي (GNP) **GROSS NATIONAL PRODUCT**

⁴ حسن محمد القاضي الادارة المالية العامة، دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ،الاردن ، عمان ، 2014 ، ص : 194 .

خلاصة الفصل :

ما يمكن إستخلاصه مما سبق هو أن الإقتصاديون اختلفوا في تعريف التنمية الإقتصادية لكن في الأخير نجد اجماع على التنمية الإقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتجاوز بذلك مفهوم النمو ، فهي يقصد بها التدخل المقصود لتحقيق النمو بصورة سريعة في حدود فترة معينة تحددها خطط التنمية ، وهدف التنمية إحداث تغيير في البناء الإجتماعي ، والتنمية ليست نمو إقتصاديا فحسب ذلك لأن من الممكن الحصول على نمو إقتصادي بغير عدالة التوزيع الإقتصادي وبدون جهود مناسبة للصحة والتعليم . وقد إنطلقت الأفكار الأولى التي تنادي بالتنمية الإقتصادية منذ القديم وظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسيرها وتطورت عبر الزمن حتى يومنا هذا ، وكان أهمها إسهامات النظرية الكلاسيكية ثم الكنزوية وبعد الحرب العالمية الثانية غلب على الأدبيات الإقتصادية خمس مداخل رئيسية في التنمية وهي نظريات فيما بينها وتتمثل في : نظرية المراحل الخطية ، نظرية نماذج التغيير الهيكلية ، نظرية الثورة التبعية الدولية ، نظرية الثورة النيو كلاسيكية المعاكسة، نظرية النمو الحديث . وباختلاف مفاهيم التنمية الإقتصادية ونظرياتها انتقل ذلك إلى تباين وتعدد المقاييس التي يقيسها والتداخل فيما بينها ، وقد تأثر هذا التغيير بعامل الزمن حيث بعد أن كان الإهتمام بمقاييس تتعلق بالإنتاج إنتقل الأمر إلى مقاييس تتعلق بالحاجات الأساسية كالغذاء والصحة والتعليم وأخرى تتعلق بالتنمية البشرية وبعد دليل التنمية البشرية من أفضل المعايير لقياس التنمية الإقتصادية لأنه يتضمن عديدا من الجوانب الإجتماعية والإقتصادية معا .

وقد اتبعت الدول النامية توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية فمنها من إعتمدت على القطاع الزراعي ومنها من إعتمدت على القطاع الصناعي وأخرى إعتمدت على الإعتبرات التي تختلف من بلد إلى آخر، وإعتبر التنمية الإقتصادية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب فإن لها عدة معوقات تختلف هذه المعوقات من حيث الأهمية والتأثير من دول نامية إلى أخرى والدول المصدرة للنفط من بين هذه الدول حيث تواجهها تحديات كثيرة لتحقيق التنمية .

الفصل الثالث:

أثر السياسة الضريبية على التنمية

الاقتصادية .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

مرت الجزائر بمجموعة من التحولات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية خاصة بعد الاستقلال والانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر، ما أدى بها إلى التفكير في إحداث إصلاحات جذرية على اقتصادها ، خاصة في مجال الضرائب ، حيث أولت أهمية بالغة لهذا الجانب باعتبار الضريبة أداة فعالة تستخدمها ضمن سياستها الاقتصادية الكلية المنتهجة ، لذا لجئت الجزائر إلى إحداث إصلاح في منظومتها الضريبية ابتداء من سنة 1992 وإحداث إصلاح جذري للنظام الضريبي باستحداث ضرائب جديدة ، والهدف من ذلك هو إعادة الاستقرار له بغية الوصول إلى نظام ضريبي يتماشى مع التطورات الحاصلة في دول العالم .وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث الموالية:

المبحث الأول: مسار التنمية و بنية النظام الضريبي في الجزائر .

المبحث الثاني: اثر السياسة الضريبية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث:سبل تطوير السياسة الضريبية في الجزائر .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: مسار التنمية و بنية النظام الضريبي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر مسار طويل من أجل تحقيق التنمية حيث مر هذا المسار التنموي بعدة مراحل ليصل إلى ما هو عليه اليوم ، ونعرف تعرجات كثيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى التجربة التنموية للجزائر والتوجه الإيديولوجي وبنية النظام الضريبي في الجزائر.

المطلب الأول: مسار التنمية الاقتصادية في ظل التخطيط الاشتراكي.

ورثت الجزائر اقتصاد مشوه وقد انعكس عنه وضع اجتماعي متدهور وللتغلب على مشاكل التخلف الموروثة عن الاستعمار تم اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين تحاول تنظيم الاقتصاد وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق التي سطرت الأسس الضرورية لتخطيط التنمية والتي انعكس عنها مخططات متتالية.

أولا : إستراتيجية التنمية والمخططات التنموية 1967-1979.

كانت سنة 1967 هي سنة ظهور أول مخطط اقتصادي وطني لمدة ثلاث سنوات (1965-1967) ثم المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) فالمخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:

تبنت الجزائر أول مخطط تنموي يغطي مدة ثلاث سنوات وقد ركز هذا المخطط على القطاع الصناعي بتوجيه برنامج الاستثمارات نحو إنشاء قطاع صناعي من أجل دفع عجلة التنمية¹ ، وقد بلغ الغلاف المالي لهذا المخطط ما يقارب 11.08 مليار دينار جزائري وقد استهلك منها 9.61 مليار دينار حيث بلغ معدل الانجاز % 42 .²

¹ _hocine benissad ,la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel ,pour,Alger ,1991,p :18.

² وليد عبد الحميد العايب ، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكوم ،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر ، لبنان ، 2005 ،ص:210.

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المخطط الرباعي الأول 1970-1973 :

ويعتبر ثاني مخطط تنموي متوسط المادة لفترة أربع سنوات ركز على جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية و إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة وبناء الاشتراكية لتقوية و تعزيز الاقتصاد الوطني وكذا تنمية الريف وتحقيق التوازنات الجهوية وتقلص حجم التفاوت الإقتصادي و الإجتماعي.¹

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 و المرحلة التكميلية 1978-1979.

يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي متوسط المدى أعدته الجزائر منذ الاستقلال ، وقد خصص ص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الإستثمارات العمومية وهو ما يعادل 12 مرة حجم الإستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات في المخطط الرباعي الأول.²

ثانيا :المخططات التنموية. 1980 _ 1989

في هذه الفترة تم تسطير مخططين يضعان توجيهات عامة لاستراتيجية التنمية الوطنية خلال تلك العشرية تهدف إلى استمرارية التنمية في ظل اختيار الإشتراكي ، وإلى بذل الجهود والإرادة في إعادة التوازن وتيرة التنمية الاجتماعية الاقتصادية للجزائر إستنادا على عدة أهداف ، وحيث كانت تتمثل غاية تلك التوجيهات العامة للتنمية في تغطية الكاملة والحسنة لإحتياجات السوق المحلية من مختلف السلع ، خدمة للتنمية الشاملة والاكتفاء الذاتي والتحرر الإقتصادي ، وبدأت التنمية الوطنية تتخذ شيئا فشيئا موجهة نحو السوق والتخلي التدريجي لمراقبة الفروع التكنولوجية الكبرى لنموذج الصناعات التصنيعية للفترة 1967-1979.³

المخطط الخماسي الأول 1980 _ 1984 :

لقد جاء المخطط الخماسي الأول يحمل إستراتيجية تنموية جديدة تقوم على أساس ما تم تقييمه من خلال العشريتين السابقتين وقد تزامن مع هذا المخطط انطلاق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية

¹ عبد الله ابن الوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجازا اهداف السياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005 2004 ، ص : 32.

² وليد عبد الحميد العايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سبق ذكره ، ص: 211 .

³ كتوش عاشو ، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية من كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2004 ، ص: 213.

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

وذلك للعدول عن العمومية الاقتصادية كبيرة الحجم لصالح المؤسسات المتوسط و الصغيرة مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلا نظام لا مركزي،¹ وقد كانت بعض أهداف المخطط كالتالي:²

- تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.
- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التراب الوطني.
- إعادة شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 :

شكلت الخطة الخماسية الثانية مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية و الإجتماعية للبلاد ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى مايلي³ :

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2 % سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.
- المحافظة على الإستقلال الإقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة التجديد.
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة بطاقة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزاناً لأعباء التنمية بين الدولة و الأعوان الاقتصاديين.

ثالثا : الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية والدولية.

ابتداء من 1987 ، دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها لتغطية العجز الخارجي ، وتشكل أول فوج لتفاوت سنة 1988 مع البنك الدولي حول برنامج التصحيح في ظروف سرية تتمثل في مجموعة من الإصلاحات المتدرجة حيث باشرت الجزائر الدفعة الأولى من إصلاحات سنة ثم تليها إصلاحات سنة 1988 ثم تليها إصلاحات الدفعة الثانية 1991 والثالثة في 1994 تطبيقا للمبادئ الموصى بها " وافق واشنطن " .

¹ بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص: 157 .

² سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2003 ، ص: 181 .

³ داروسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص: 354 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

1 اتفاق الإستعداد الإنتمائي الأول 1989 :

لجئت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في ماي 1989 وتحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار (نظرا لانخفاض أسعار البترول في 1988 وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية) ، في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي، وكانت مدة الاتفاق هي سنة واحدة.

2 اتفاق الاستعداد الإنتمائي الثاني جوان 1991 :

بدأت المفاوضات من أجل اتفاق تأكيد ثاني خلال السداسي الأول سنة 1990، إلى أن وتيرة المفاوضات انخفضت نتيجة للتحسن أسعار البترول خلال هذه الفترة وتحسن الأوضاع المالية دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث أعادت الجزائر المفاوضات من جديد في جوان 1991 ، حيث تم تحرير رسالة في نية في افريل 1991 وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم قرض قدره 400مليار دولار على أربعة أقساط مقابل أن تلتزم الجزائر بجميع الإجراءات للحصول على الدعم اللازم كما يلي:

- القسط الأول : جوان. 1991 .
- القسط الثاني : سبتمبر. 1991 .
- القسط الثالث : ديسمبر. 1991 .
- القسط الرابع : مارس. 1992 .

3 اتفاق الإستعداد الإنتمائي الثالث افريل 1994 :

بشمل برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل لمدة سنة من افريل 1994 إلى غاية ماي. 1995
مرحلة التعديل الهيكلي لمدة 3 سنوات من 1995 إلى غاية 1998.¹

¹ جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الإقتصادي للجزائر في إطار الانتقال الى اقتصاد السوق ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 3 ، العدد 02 ، 2019 ، ص ص : 15 ، 16 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

4 برنامج الإستقرار والتعديل الهيكلي 1994-1998 :

لقد أدى انخفاض سعر البترول إلى انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة واللجوء إلى المديونية الخارجية مما ضخم الديون الخارجية خلال الفترة 1986-1991، فشرعت الجزائر بداية من افريل 1994 إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من اجل فك الحناق على الديون الخارجية وذلك بإعادة جدولتها ومحاربة

الركود الاقتصادي ، وقد تم التوقيع على اتفاقيتين ، الأولى تمثلت في اتفاقية الاستقرار الاقتصادي في افريل 1994 وامتدت إلى مارس 1995 ، والثانية اتفاقية التسهيل التمويلي الموسع في افريل في 1995 وامتدت إلى مارس . 1998 .¹

المطلب الثاني : برامج الإنعاش الاقتصادية 2000-2014.

بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية و القيام بعدة إصلاحات لتحسين الإطار التشريعي لترقية الاستثمار بالإضافة إلى توفير محيط عمل مناسب لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وإنشاء هياكل ترمي لمساندة وتطوير هذه المشاريع، تبنت الجزائر تجربة تنمية جديدة من خلال تبني سياسة إقتصادية ألا وهي سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكنزوي والذي يتمحور حول رفع معدل النمو الإقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال تنفيذ ثلاث مشاريع تنمية وهي كالاتي :²

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.

لقد عمدت الجزائر منذ 2001 إلى محاولة بعث النمو من خلال المباشرة في إطلاق مخطط ثلاثي خلال الفترة 2001_2004 ، حيث أطلق عليه " مخطط الإنعاش الإقتصادي " وهو عبارة عن مخصصات مالية ضخمة ثم تم إطلاقها في أفريل 2001 حيث خصص له غلاف مالي أولي مقدر ب 525 مليار دينار (7 مليار دولار أمريكي) قبل أن يصحح المبلغ ويصبح 16 مليار دولار بعد إدخال بعض التعديلات من خلال إضافة مشاريع جديدة وإجراء تعديلات على المشاريع المبرمجة سابقا .

¹ الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996 ، ص : 203 .

² جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد3 ، العدد 02 ، 2019، الجزائر ، ص : 22.19 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009.

يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو كالبرنامج مكمل لبرنامج السابق بعدما رأت الجزائر تحسنا في معدلات النمو، فعمدت على مواصلة السياسة المنتهجة ، ويهدف هذا المخطط إلى دفع عجلة الإقتصاد وخلق ديناميكية إقتصادية جديدة تسمح بإنعاش الإقتصاد الوطني ، وجاء هذا البرنامج كنتيجة لتحسن الوضعية المالية بسبب ارتفاع أسعار البترول والذي بلغ 5,38 دولار للبرميل سنة 2004، من اجل تغطية الفترة المقبلة من 2005 - 2009.

ثالثا : برامج توطيد النمو الإقتصادي (برنامج التنمية الخماسي 2010-2014).

يندرج البرنامج الخماسي لتوطيد النمو ضمن دينامية الأعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات عن طريق برامج الإنعاش الإقتصادي 2001_2004، وتواصلت هذه الدينامية ببرنامج آخر لدعم النمو خلال الفترة 2005_2009 الذي تدعم هو الآخر ببرامج خاصة لرصدة لصالح ولايات الهضاب العليا وجنوب الصحراء ، وبلغت إجمالي الأرصدة المالية المخصصة للخمس سنوات السابقة ب 17500 مليار دينار من بينها المشاريع المهيكلة التي لزال قيد الانجاز .

المطلب الثالث : بنية النظام الضريبي في الجزائر.

نظرا للتطورات العالمية والنقص المسجل في الإيرادات العامة للدولة ومن أجل تدارك كل هذا لجئت الجزائر إلى تبني إصلاح ضريبي جذري في منظومتها الضريبية يعود إلى عدة أسباب نذكرها في ما يأتي:

أولا : أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر.

هناك مجموعة من الأسباب والظروف التي دعت إلى ضرورة تبني إصلاح ضريبي شامل في الجزائر ، منها ما يرتبط بالنظام الضريبي في حد ذاته ومنها ما يرتبط بتركيبية الإقتصاد والظروف الإقتصادية التي كانت سائدة آنذاك ، ويمكن إجمال أسباب الإصلاح الضريبي ودوافعه في ما يأتي:

● الأزمة البترولية.

تسبب إنخفاض أسعار البترول لسنة 1986 في أزمة خانقة مست عدة جوانب أهمها الجانب التمويلي على الإقتصاد الوطني ما أسهم في تراجع كبير في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة للدولة ، وذلك بانتقالها من 46.786 مليون دج سنة 1985 إلى 21.439 مليون دج سنة 1986

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

أي ما يقارب 20%، أدى ذلك إلى الانعكاس المباشر على إجمالي الإيرادات العامة للدولة بحيث تراجعت أيضا إلى 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام من سنة 1986 إلى غاية 1990 1 .

فالنظام الضريبي الموجود في ذلك الوقت لم يتدارك النقص الحاصل في الإيرادات المتأتية من الجباية العادية وقد أدى كل هذا إلى ظهور مجموعة من المشكلات الاقتصادية و الإجتماعية، حيث أصبح الإصلاح الضريبي ضرورة ملحة وجعله مرنا تستطيع الدولة من خلاله توفير إيرادات عادية لتمويل الميزانية العامة للدولة وعدم الاعتماد فقط على الجباية البترولية التي لم تعرف الإستقرار في المداخيل 1 .

• تعقد النظام الضريبي وغموضه.

اتصف النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاح الضريبي بالتعقد والغموض ويتحلى ذلك من خلال ما يأتي:
تعقد النظام الضريبي القديم ، حيث إحتوى على العديد الضرائب والرسوم تميزت بالتعقد وعدم الفهم ولاقت صعوبة في كيفية التطبيق من طرف إدارة الضرائب وهذا يتنافى مع مبدأ السهولة و البساطة ،وجود عديد المعدلات الضريبية حيث الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج إحتوى على 10 معدلات تتراوح قيمتها بين 07% إلى غاية 80% بينما الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات 08 معدلات تتراوح بين 08% الى 50% والضريبة التكميلية على مجموع الدخل 11 معدلا ،وجود عديد التعديلات المتعلقة بالتنظيم الفني للنظام الضريبي ، وذلك من خلال توسيع أو تقليص الأوعية الضريبية وكذا منح تخفيضات وإعفاءات للمكلفين بالضريبة² ، عدم مرونة النظام الضريبي، تشوه بنية النظام الضريبي(جباية عادية وبيترولية)،الضغط الضريبي المرتفع حيث بلغ سنة 1986 محسوبا على أساس كل الإقتطاعات الضريبية معدل 45.6% و 46% مما يعني الثقل الكبير لإقتطاعات الضريبة التي تقع على عاتق المكلف بالضريبة ما يجعله يهرب من دفعها³.

¹ طويل أسيا، تلاح راينا ، إصلاح النظام الجبائي في الدول النامية دراسة تجارب دولية ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البلدة02، 2014، ص: 08 .

² عبد الكريم بريشي ، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2013_2014 ، ص257

³ عمار ميلودي ، أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1992_2010 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة ، 2013_2014 ، ص: 36 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

• ضعف الإدارة الضريبية.

لوصول إلى إدارة ضريبية فعالة لا بد أن تسهم في نجاح النظام الضريبي ، لأنها تعتبر همزت وصل بين المكلفين بالضريبة و النظام الضريبي ، ولعل من بين أهم الأسباب التي أدت إلى الإصلاح الضريبي هي فشل النظام الضريبي السابق وضعف الإدارة الضريبية وذلك لوجود عدة أسباب تتمثل في ما يأتي:¹

رحيل السلطة المستعمرة من الجزائر أثر بالسلب على الإدارة الضريبية من حيث المردودية .

المستوى التعليمي المتدني للأعوان الإدارية الضريبية مما أدى إلى صعوبة تأدية مهامها . إتسم النظام الضريبي بالتعقد خلال تلك الفترة ما صعب ذلك من مهمة أعوان إدارة الضرائب ، وكذلك تعدد الضرائب وغموض النصوص التشريعية .

صعوبة مهام إدارة الضرائب لإفتقارها للعديد الوسائل المتطورة كالإعلام الآلي .
انتشار البيروقراطية في الإدارة الضريبية أدى إلى ضعفها وسوء التسيير بها.

• ضعف العدالة الضريبية .

يتصف النظام الضريبي بالعدالة الضريبية وكان بعيدا عليها نوعا ما ، لأن أغلب الإقتطاعات كانت مقتصرة على بعض المداخيل دون الأخرى ، أيضا فيما يخص الضرائب المباشرة كانت نسبية وبالتالي لا تراعي أصحاب الدخول الصغيرة كما لا تراعي الوضعية العامة للمكلف بالضريبة نتيجة إنتشار الضرائب النوعية ، كما وأنه لم تكن هناك عدالة بين المؤسسات العمومية والخاصة في جانب الإمتيازات الضريبية أغلبها كانت موجهة للمؤسسات العامة عكس الخاصة .

وقد سعت الإصلاحات الضريبية في الجزائر إلى تحقيق عدالة النظام الضريبي من خلال إتخاذ الإجراءات التالية .

التمييز بين الأشخاص المعنويين والطبيعيين وإخضاع كل منهما إلى معالجة خاصة .

التوسع أكثر في إستعمال الضريبة التصاعدية بإعتبارها أكثر عدالة بدل من الضريبة النسبية .

توسيع نطاق تطبيق مختلف الإقتطاعات ومراعات المقدرة التكلفة لمحدودي الدخل .

¹ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992_2003، منشورات بغدادية ، الجزائر ، ص ، ص، 40،35 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

• عرقلة الإستثمار وانتشار الغش والتهرب الضريبي .

هذا السبب له علاقة مباشرة بالأسباب السابقة ، فعملية الإنتقال من التشريعات السائدة لما قبل الإصلاح الضريبي وتكييفها مع الوضع الجديد للبلاد لم يكن سهلا ، فقد شهدت الجزائر عديد تحولات مما أدى إلى تفشي عديد أثار السلبية نتيجة كثرة التعديلات وخروجها عن الأهداف الأساسية للنظام الضريبي الذي يسعى إلى تشجيع الإستثمار وكذا مكافحة الغش والتهرب الضريبيين ، لكن نتيجة لأسباب السابقة الذكر من تعقد النظام الضريبي وضعف الإدارة الضريبية حال دون تحقق ذلك خاصة في ما يخص التنسيق بين مصالح الإدارة الضريبية المباشرة وغير المباشرة وعدم إستقرار التشريع أيضا أسهم بالنسبة كبيرة في تفشي كل من التهرب والغش الضريبيين .¹

• ثقل العبء الضريبي.

أعتبر العبء الضريبي من دوافع الإصلاح بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها ، فنجد معدل الضريبة على أرباح الشركات الذي كان يقدر ب 55% ثم إنخفض إلى 50% مع بداية سنة 1989 ورغم ذلك لازال يعد معدل مرتفع بالمقارنة مع المعدلات الضريبية المطبقة لبعض الدول .² ففي سنة 1988 أجرى صندوق النقد الدولي دراسة حول مختلف المعدلات الضريبية المفروضة على أرباح الشركات لبعض الدول ، وتبين أن العبء الضريبي مرتفع جدا على شركات الجزائرية ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

ثانيا: أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر.

تعددت الأهداف التي سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى تحقيقها عن طريق الإصلاح الضريبي ، ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر منها:

¹ العياشي عجلان ، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992_2009 _حالة ولاية المسيلة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005_2006 ، ص :77.

² محمد صبحي زوجة راحم ، دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2001 ، ص : 187 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

• رفع الحصيلة الضريبية .

من خلال زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة والعمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي يعتبر مصدرها غير دائم بالإضافة إلى وضع أساليب وطرق ضريبية حديثة لمنع محاولات الغش والتهرب الضريبيين.¹

• تطوير النظام الضريبي على المستويين التشريعي والمؤسسي .

وذلك بتحديث الإدارة الضريبية وإصلاح القوانين على أساس الكفاءة الإقتصادية والعدالة الضريبية ، بناء على أفضل التجارب العالمية في مجال الضرائب كما استهدف الإصلاح تحسين العلاقة بين السلطات الضريبية والمطالبين بالضريبة بزيادة الإلتزام الضريبي وإنشاء ثقافة الأداء.²

• تحديد مجموعة من الأهداف الإقتصادية .

حاولت السلطات الجزائرية من خلال الإصلاح الضريبي تحقيق الأهداف الإقتصادية التالية:³ نمو الإقتصاد عن طريق ترقية الإدخار وتوجيهه نحو الإستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات .

خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات .
الإهتمام المستمر بإعادة توزيع المداخيل وحماية القوة الشرائية للعملة .
متابعة تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية و الإقتصادية للدولة .
تحسين شفافية النظام الضريبي .

• تحقيق العدالة الضريبية .

وذلك من خلال:

التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة .

¹ محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الإقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة،الجزائر ، 2009_2010، ص : 112 .

² أمحمد مرعش ، النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية ، دراسات إقتصادية، العدد 40، صندوق النقد العربي أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة ، 2017، ص: 26 .

³ عبد المجيد قدي ،فعالية التمويل في الضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في فترة 1988_1995 ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، فرع النقود والمالية ، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 1994_1995، ص:131.

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

التوسيع في إستعمال الضريبة التصاعدية ، والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية .
توسيع نطاق تطبيق مختلف أنواع الإقتطاعات مع مراعاة المقدرة التكليفية عن طريق تقدير الإعفاءات اللازمة لذلك¹.

ثالثا: مجالات الإصلاح الضريبي.

إن لكل إصلاح ضريبي نقاط معينة في النظام الضريبي يسعى إلى تغييرها ، فحسب صندوق النقد الدولي فإن الإصلاح الضريبي يمر مرحلتين هما²
المرحلة الأولى :

عملت الحكومات في تصحيح أخطر التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب وفي زيادة الإيرادات بهدف تخفيض عجز الموازنة العامة وقد إشمطت هذه الخطوات الأولى على تخفيض كبير في عدد معدلات الضريبة على رقم الأعمال ، وذلك لتمهيد الطريق لأخذ بالضريبة القيمة المضافة والضرائب الإنتاج إقرار ضريبة على أرباح المشروعات ، والأخذ بضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي ذات طابع جداولي توحيد الضريبة على المرتبات لأغراض التأمين الإجتماعي تحويل طائفة كبيرة من الحواجز غير الجمركية إلى رسوم قيمة منخفضة نسبيا على الواردات
المرحلة الثانية :

إقامة نظام ضريبي يتألف من فرض ضريبة على القيمة المضافة، وضرائب على الإنتاج ، وضريبة تصاعدية ذات وعاء واسع على الدخل الشخصي ، وضريبة ذات معدل واحد على أرباح المشروعات
إن للإصلاح الضريبي أهداف يسعى إلى تحقيقها والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:
-زيادة المداخل الضريبية دون إثقال الضغط الضريبي³؛
-زيادة كفاءات وشفافية الإدارة العمومية ؛خاصة الإدارة الضريبية ؛
-توسيع الأوعية الضريبية ، وذلك من أجل رفع الحصيلة الضريبية؛

¹ ¹ كمال رزيق ،سمير عمور ، عملية تقييم الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي _ شلف ، العدد 05 ، 2008_2009 ، ص :327 .

² جورج كويتس، إيريك أوفرا دال، السياسة المالية في الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقال : تحد كبير ، مجلة التمويل والتنمية، ص.ن.د، واشنطن ، العدد،04، ديسمبر ، 1994، ص:11.

³ عبد السلام أديب ، السياسة الضريبية و إستراتيجية التنمية ، أفريقيا الشرق ، المغرب ، الطبعة الأولى³، 1998، ص:97 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

-عدالة توزيع المداخيل ، عن طريق رفع الحد الأدنى من الدخل المعفي ، وتخفيض معدلات الضرائب على السلع ذات الإستهلاك الواسع¹ .

رابعاً: تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

سعى الإصلاح الضريبي إلى تحسين مردودية الجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، ولمعرفة مدى تحقيق ذلك نعرض تطور كل من الجباية البترولية والجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

-الجدول رقم (03 ، 01) : تطور الجباية العادية مقارنة بكل من الجباية البترولية والجباية الكلية من سنة (2000-2018). الوحدة: مليون دج .

السنوات	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	مجموع الإيرادات الجبائية	نسبة الجباية البترولية على الجباية الكلية %	نسبة الجباية العادية على الجباية الكلية %
2000	1213200	349500	1562700	77.63	22.36
2001	1001400	398200	1399600	71.54	28.45
2002	1007900	482900	1490800	67.60	32.39
2003	1350000	524900	1874900	72.00	27.99
2004	1570700	580400	2151100	73.01	26.98
2005	2352700	640400	2993100	78.60	21.39
2006	2799000	720800	3519800	79.52	20.47
2007	2796800	767300	3564100	78.47	21.52
2008	4088600	965200	5053800	80.90	19.09
2009	2412700	1146600	3559300	67.78	32.21
2010	2905000	1287400	4192400	69.29	30.70
2011	3979700	1527100	5506800	72.26	27.73
2012	4184300	1908600	6092900	68.67	31.32
2013	3678100	2018500	5696600	64.56	35.43
2014	3388300	2078700	5467000	61.97	38.02
2015	2373500	2354700	4728200	50.19	49.80
2016	1781100	2482200	4263300	41.77	58.22
2017	2177000	2630000	4807000	45.28	54.71
2018	2887100	2648500	5535600	52.15	47.84

SOURCE : 1

1 RAPPORT ANNUEL DE LA BANQUE D'ALGERIE DE 2000 A 2018.

¹قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب ، دار جريز ، الأردن ، ال1 ، 2011، ص: 252.

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

من خلال الشكل نلاحظ أن الجباية البترولية تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة كما يظهر في الجدول رقم (3_01) الذي يبين لنا ان مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الدولة إذ تراوحت نسبة الجباية البترولية في حصيلة الإيرادات العامة ما بين 41.77% و 80.90% خلال الفترة (2000_2018) وبالمقابل فإن مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 19.09% و 58.22% خلال نفس الفترة وهذا يدل على أن محاولة الجزائر إصلاح السياسة المالية من خلال سياسة الإيرادات وذلك بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية سعيا وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول ورد الاعتبار الجباية العادية لم تنجح في رفع من مردودية الجباية العادية التي مزالت بعيدة جدا عن امكانية احلالها مع الجباية البترولية.

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: أثر السياسة الضريبية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تلعب السياسة الضريبية دورا هاما في مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية، وسنحاول إظهار تأثيرها في هذه المؤشرات من خلال هذا المبحث.

الطلب الأول : السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار و الإنتاج .

عملت السلطات العمومية في الجزائر خلال السنوات الماضية على تحسين الاستثمار و دعم الإنتاج وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بتطوير الاستثمار و الإنتاج لتحسين القطاعات الاقتصادية .

أولا : الضريبة وأثرها على الاستثمار .

تعتبر الضرائب أداة مهمة تستعملها الدولة لتشجيع الاستثمار، و يمكن تعريف الاستثمار بأنه إنفاق المال من اجل شراء سلع رأسمالية جديدة تسهم في زيادة المخزون من رأس المال الثابت، و في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع¹.

وقد يكون الاستثمار لتعويض الاهتلاكات، أي تعويض الآلات و التجهيزات القديمة و استبدالها بالآلات حديثة و يمثل الفرق بين الاستثمار الإجمالي و الاستثمار لتعويض الاهتلاكات . يعتبر الاستثمار من العوامل الرئيسية للتنمية، لذا عمدت أغلبية الدول المتخلفة إلى إتباع سياسة استثمارية بهدف تنشيط عملية التنمية، و قد اتخذت عدة إجراءات لتشجيع الاستثمار و تعتبر الإجراءات الضريبية من أهمها .

و الاستثمار بدوره له علاقة بسعر الفائدة السائدة في السوق، و من ناحية أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال، فان الضرائب تؤثر على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح و زيادة معدلاته ، ينخفض مع انخفاضها .

¹الأشقر احمد ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص:119.

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ثانيا : إجراءات السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمار .

تستفيد المشاريع الاستثمارية في الجزائر من إعفاء أو تخفيض ضريبي وفقا لموضع و تأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وذلك حسب نظامين كالتالي:

1 لنظام العام: يطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة خارج المناطق الواجب تطويرها ، وتمثل أهم المزايا التي يمنحها فيما يلي: ¹

أ- **مرحلة الإنجاز:** تستفيد لمدة تتراوح من سنة إلى 03 سنوات من:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة .
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة .
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية .
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

ب- **مرحلة الاستغلال:** تستفيد لمدة ثلاث سنوات الاستثمارات التي تنشئ مئة منصب شغل عند انطلاق النشاط من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

يمكن رفع هذه المدة إلى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ مئة وواحد منصب شغل أو أكثر.

2 نظام استثنائي: يطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة في المناطق الواجب تطويرها و تلك التي تمثل فائدة خاصة للدولة : ²

أ- **المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:** تستفيد هذه المشاريع في مرحلة الانجاز و الاستغلال من مجموعة من الامتيازات الضريبية وتمثل هذه في :

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، نظام الحث على الاستثمار، متاح على الموقع الالكتروني: <http://www.andi.dz> تاريخ الولوج : 29 . 11 . 2013 .

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، نظام الحث على الاستثمار، متاح على الموقع الالكتروني : <httpM//www/andi/dz>، تاريخ الولوج : 29/11/2013.

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

- الامتيازات في الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار، و تطبيق حق التسجيل .
 - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
 - الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة .
 - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني.
 - الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- ب- المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني :** تستفيد المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني في مرحلة الانجاز والاستغلال من مجموعة من الامتيازات و تتمثل في:
- الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على المقتنيات.
 - الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج والإشهار القانوني.
 - الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس .
 - الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج .
- ثالثا : تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر .**

تشير المعطيات إلى أن تطور عدد المشاريع في الجزائر ضعيف بالنظر إلى مختلف البرامج والتشريعات التي عملت على النهوض بالاستثمار ففي نهاية سنة 2012 مثلا بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) 7715 مشروعاً بقيمة 815545 مليون دينار جزائري، دينار منها 51447 مليون عبارة عن استثمارات اجنبية بين شراكة واستثمار أجنبي مباشر ، في حين بلغ الاستثمار المحلي قيمة 773997 مليون دينار .¹

¹ **Minister de Inustrie ,de la Petite et moyenne Entreprise et de la Promotion l'investissement ,bulletin dinformation n° 22 ,Avril 2013 ,Alger,p:31.**

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

1 تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ خلال السنوات، لكن هذا التطور يبقى دون المأمول، خاصة أن الجزائر تحوز على إمكانيات كبيرة في هذا المجال، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03 ، 02) : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019) .

الوحدة: مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
تدفق الاستثمار الأجنبي	280,	1113,1	1065	637,9	881,9	1145,	1888,	1743,	2631,	2753,
	1	1				3	2	3	7	8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تدفق الاستثمار الأجنبي	2301	2580,4	1499,	1696,	1506,	584,5	1637	1232,	1506,	1381,
	2,		5	9	7	-		3	3	9

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الاوكتاد) .

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه تذبذبا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة ، فبعد أن سجلت انخفاضا كبيرا سنة 2015 لتصل إلى 584,5- مليون دولار ، في حين كانت تقدر بحوالي 1506,7 مليون دولار سنة 2014 ، سجلت ارتفاعا نسبيا خلال الفترة و يرجع ذلك إلى تزايد العائدات النقطية ، مما أدى إلى فتح قطاعات جديدة للاستثمار مثل البني التحتية و الخدمات ، كما ا حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي شهد نموا كبيرا خلال سنة 2009، أما السنوات الباقية فقد سجلت انخفاضا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن أهم أسباب الانخفاض تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي بسبب آثار الأزمة العالمية .

2 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : رغم أن السياسة الاقتصادية للدولة توجهت خلال السنوات الماضية إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال عدة برامج مثل برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الاعتمادات المالية في برنامج الاستثمارات العمومية سنة 2014 والمقدرة ب

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

02 مليار دولار وتسيير القروض البنكية في هذا المجال لتبلغ 04 مليار دولار¹، إضافة إلى مختلف الحوافز الضريبية، إلا أن عدد هذه الأخيرة لا يزال دون مأمول تحقيقه، ففي البداية كان القطاع العام المهيمن، وكان هناك تمييز بين المؤسسة العمومية و المؤسسة الخاصة، إلا أنه مع الإصلاحات أصبح للقطاع الخاص دور كبير حيث سعد على تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أصبح هو المهيمن، فقد و سنوضح بعض الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تطورها من خلال جدول التالي:

جدول رقم (03 , 03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها من 2010 إلى 2018.

السنوات	الم ص م الخاصة	الم ص م العامة	الصناعة التقليدية	المجموع
2010	462892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711632
2013	601583	575	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569
2016	786989	390	235242	1022621
2017	831914	267	242322	1074503
2018	851414	262	241494	1093170

المصدر: الموقع الإلكتروني - <http://WWW.MDIPI.GOV.DZ/GULLETIN-DE-VEILLE>

STATISTIQUE تم الاطلاع عليها بتاريخ 2019/02/28 .

من خلال الجدول يتضح لنا أن 99.97% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبارة عن مؤسسات خاصة، حيث أنها شهدت تطورا ملحوظا قدر ب 474393 مؤسسة جديدة أي بنسبة 76.70%.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، نظام الحث على الاستثمار، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.andi.dz>، تاريخ الولوج: 2013/11/30.

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

في حين شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية تراجعاً كبيراً نظراً للسياسة المتبعة ، حيث شهد انخفاض في تعدادها قدر ب 295 مؤسسة أي 52.96 % خلال الفترة من 2010 إلى السداسي الأول من سنة 2018 .

رابعا : اثر إجراءات السياسة الضريبية على الإنتاج .

كما رأينا من قبل تؤثر السياسة الضريبية في الاستهلاك بالسلب ، وهذا بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان. كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض و طلب رؤوس الأموال الإنتاجية ، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم على الاستثمار، فالسياسة الضريبية تقوم بفرض ضرائب تؤدي إلى نقص الادخار و قلة رؤوس الأموال الإنتاجية ، و بهذا يتأثر بمقدار الربح المحقق ، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح، فبطبيعة الحال يقلل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فان الطلب يزيد عليها، كذلك فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى القليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي¹، و يتضح تأثير الضرائب على الإنتاج من خلال تأثيرها على المدخرات التي تعتبر المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات، ففرض ضرائب مرتفعة على الدخل المرتفعة يؤثر مباشرة على ادخار الذي بدوره يؤثر على الاستثمار و منه ثمة على الإنتاج² ، فإنشاء المدارس والمعاهد و الجامعات وغيرها من مراكز التعليم من شأنه تطوير القطاعات الأخرى الضرورية للتنمية، بحيث يمكن التحكم في التكنولوجيا الحديثة دون الاعتماد على الدول الأخرى.

كما أن إنشاء الطرقات و الجسور و الموانئ من شأنه أن يسهل العملية الإنتاجية و بالتالي زيادة المشاريع الاستثمارية.

إن تكفل الضرائب بتغطية النفقات و تمويل بعض المشاريع الاستثمارية، يبين أن للضريبة قدرة على تسخير و تجميع موارد مالية، و يمكنها أن تساهم في الحد من مشكلة قلة الموارد المالية لدى الدول النامية³.

¹ محمد عباس محززي ، اقتصادات لاجبية و الضرائب ، دار هومة الجزائر، 2008، ص : 175 .

² رفعت المحجوب ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1979 ، ص 400 .

³ محمد مبارك حجير، الضرائب وتطور اقتصاديات الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1965، ص 337 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني : السياسة الضريبية و أثرها على التنمية البشرية .

إن توجه السلطات العمومية نحو تحسين قطاع الصحة و التعليم من خلال السياسة الضريبية لم يقتصر على رفع القدرة الشرائية و حماية الطبقات الأقل دخلا ، بل تعداه .

أولا : الإجراءات السياسية الضريبية لصالح قطاعي الصحة: ¹

- إعفاء المنتجات الصيدلانية المدرجة في المدونة الوطنية للأدوية م الرسم على القيمة المضافة .
- تطبيق النسبة المنخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 7 بالمائة على الأعمال الطبية.
- تعفى من الرسوم، عمليات شراء المواد الأولية و المكونات و مواد التعبئة الخاصة التي تستعمل ل إنتاج الأدوية أو توضيها أو العرض التجاري لهذه الأخيرة .
- تطبيق السبة المنخفضة لرسم على القسمة المضافة على الفرشة الواقية من القروح .
- ت تخصيص حصة من حصيلة الرسم الإضافي على المنتجات التبغ للصندوق الاستعجالات و نشاطات العلاج الطبي .
- تخفيض الرسم على النشاط المهني بنسبة 30 % لفائدة عمليات بيع الأدوية المصنعة محليا , التي يقوم بها المتحنون و البائعون بالجملة .²

ثانيا : اثر السياسة الضريبية على الصحة و التعليم في الجزائر (تطور التنمية البشرية في الجزائر).

اتخذت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال عدة إجراءات لتحسين المستوى الصحي للسكان و رفع مستوى المؤشرات التعليم و الصحة من خلال الاعتمادات المالية التي خصصتها الدول لقطاع التعليم على مر السنوات و توفير التطعيم العام و تحسين الرعاية والخدمات الصحية خاصة المناطق النائية والريفية ، و قد تجلت نتائج الإستراتيجية المتبعة في تحسن ملحوظ في مختلف المؤشرات الصحية ، وهذا ما سنبينه من خلال جدول الذي يبين لنا تطور التنمية البشرية ومؤشراتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 ،

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، تدابير دعم الاستثمار، متاح على الموقع الالكتروني: <http://www.andi.dz> ، تاريخ الولوج: 07 / 01 / 2014 .

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، تدابير دعم الاستثمار، متاح على الموقع الالكتروني: <http://www.andi.dz> ، تاريخ الولوج: 07 / 01 / 2014 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

حيث يتضح من خلال الجدول التالي ارتفاع التنمية البشرية للجزائر بين سنتي 1990 و 2017 من 578.0 إلى 758.0 أي انه سجلا ارتفاعا بنسبة 4.31 بالمائة ، حيث بقي المؤشر على منحنى تصاعدي، إذ انتقل من 646.0 في سنة 2000 إلى 751.0 سنة 2015 ثم إلى 758.0 سنة 2017، كما يلاحظ تحسن وتطور ايجابي لمختلف مؤشرات التنمية البشرية خلال نفس الفترة.

الجدول (03 ، 04): تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 .

السنوات	دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة	الدخل الفردي (الأسعار الجارية)
2000	0.646	70.6	10.9	5.9	9.700
2005	0.694	73.1	12.3	6.9	11.595
2010	0.730	74.9	14	7.1	12.946
2015	76.1	0.751	14.4	7.9	13.330
2016	0.755	76.3	14.5	7.9	13.832
2017	0.758	76.5	14.7	8.0	13.656
2018	0.759	76.7	14.7	8.0	13.639

.Source :briefing note for countries on the 2019 humane développement report
inequalities in humane développement in the 21 st Century ,2019, p3 Alegria

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

معبرا التعليم مستوى من كل تعكس أبعاد ثلاثة تفاعل من مركب دليل ما لبلد البشرية التنمية دليل يعتبر¹ أمد بتغير المقاس الصحي ، الوضع المتوقعة الدراسة وسنوات الدراسة سنوات متوسط من كل بمجموع عنه الحياة المتوقع عند الولادة والمستوى المعيشي المقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي .

وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2018 ، تحتل الجزائر المرتبة الأول مغربيا في ترتيب الدول من حيث دليل التنمية البشرية ، إذ تدرج الجزائر ضمن فئة البلدان التي لديها مستوى تنمية بشرية مرتفع محتملة المرتبة 85 عالميا ، و الثانية إفريقيا بعد السيشل .

فقد تحسن متوسط أمد الحياة وارتفع بمعدل 85.3 % في السنة الدراسية 1990-1991 إلى غاية 17.96 % في السنة الدراسية 2017-2018 ، كما ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من 69.7 % سنة 2002 إلى غاية 81.40 % سنة 2018 ، أيضا ومن خلال ما يظهر من الجدول فقد شهدت مؤشرات التعليم المتضمنة في دليل التنمية البشرية كمتوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة تحسنا ملحوظا خلال الفترة 1990-2018 وهو ما يرجع للإعتمادات المالية المعتبرة التي خصصتها الدول لقطاع التعليم على مر لسنوات .

المطلب الثالث : اثر السياسة الضريبية على التضخم و البطالة في الجزائر .

يعرف عالمنا المعاصر مشاكل كثيرة، و تعتبر البطالة من أهمها و التي انتشرت في معظم الدول النامية و أصبح السعي لمكافحتها و الحد منها الشغل الشاغل لحكومات هذه الدول.

أولا : اثر السياسة الضريبية على التضخم .

إن للسياسة الضريبية دور هام في الحد من معدلات التضخم لأنها تملك الوسائل التي تساعد على تحقيق ذلك، ومن ضمن هذه الوسائل نجد السياسة الضريبية. أن إتباع سياسة ضريبية رشيدة تراعي التوجه الاقتصادي للدولة تؤدي إلى الحد من الفجوة الموجودة بين الطلب الكلي وحجم الإنتاج من السلع والخدمات، لهذا تعتبر الضريبة من أحسن الوسائل لمكافحة ظاهرة التضخم لأنها تقوم بامتصاص السيولة النقدية الزائدة لدى الجمهور وذلك عن طريق زيادة الأسعار وتقليل المسافة بين حجم النقد وكمية الأموال الحقيقية، وذلك بفرض بعض الضرائب غير المباشرة التي لها دور تنظيمي، خاصة التي تمس الاستهلاك،

¹ briefing note for countries on the 2019 humane développement report . Alegria inequalities in humane développement in the 21 st Century ,2019, p3.

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

والتي تعتبر موردا ماليا في كل الدول النامية ومن بينها الجزائر مخلفة في ذلك أسعار مرتفعة للسلع والمنتجات، لأن هذا النوع من الضرائب يندمج ضمن الأسعار التي يتحمل عبئها المستهلك بطريقة غير مباشرة، كما يمكن لبعضها (الضرائب غير المباشرة) أن يكون لها دور هام في محاربة التضخم مثل الضرائب على رأس المال التي تكون أقل اندماجا في أسعار المنتجات. أن معدل التضخم في بلادنا كان في تزايد مستمر ثم بدأ ينخفض بعد ذلك وهذا ما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03، 05): تطور معدل التضخم في الجزائر من 2000 إلى 2019.

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	0.3	2007	3.7	2014	2.9
2001	4.2	2008	4.9	2015	4.8
2002	1.4	2009	5.7	2016	6.4
2003	4.3	2010	3.9	2017	5.6
2004	4.0	2011	4.5	2018	4.3
2005	1.4	2012	8.9	2019	1.95
2006	2.3	2013	3.2		

المصدر: لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة الارتقاء و الدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2021.

نلاحظ من الجدول السابق ا معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 2000-2005، بنسبة 22.30% إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 4.2% في السنة 2001 مقابل 0.3% في سنة 2000 وهو أدنى معدل سجلته الجزائر منذ الاستقلال، لينخفض بعدها الى 1.2% سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجتمع إلى 17.30% من جهة، وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى، كما ارتفع معدل التضخم سنة 2003 و 2004 حيث بلغ 4.3 % و 4% على الترتب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في البرنامج الاستثماري وزيادة مداخلية الآسر في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي و الطلب الكلي، لينخفض بعدها إلى 1.4% في سنة 2005.

إما خلال الفترة 2017 و 2019، و بالرغم من نمو الكتلة النقدية ب 8.38% و 11.10% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، إلا إن معدل التضخم تراجع إلى 4.3% في سنة 2018 مقابل 5.6

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

% في سنة 2017 ، ليبلغ 1.95% في سنة 2019 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية .

ومن بين الأسباب الأساسية لارتفاع معدل التضخم في الجزائر :زيادة الطلب المحلي وارتفاع التكاليف الإنتاجية ,زيادة التكلفة النقدية .

ثانيا : اثر السياسة الضريبية على البطالة.

لقد واجهت الجزائر أزمات حادة ولا زالت تقاومها حتى وقتنا هذا، ومن بينها مشكلة نقص التوظيف أو ما يطلق عليها إصلاحا بالبطالة، والتي انتشرت في أوساط مجتمعا وعدت الشغل الشاغل له من أجل إيجاد سبيل مكافحتها والحد من توسعها بمختلف الطرق، ومن أدوات السياسة الضريبية التي يمكن بواسطتها التقليل من حدة البطالة هو التخفيض من معدلات الضريبة في أوقات الكساد. لأن تخفيضها يشجع الإنفاق الاستهلاكي، إذ تكون للأفراد نقود أكثر للاستهلاك والاستثمار، وعلى هذا الأساس تمكن للدولة الجزائرية أن تعتمد على تخفيض الضرائب كتدبير مالي لعلاج ظاهرة البطالة.

وفي الجدول التالي سنوضح تطور معدل البطالة في الجزائر ما بين (2012-2018) .

الجدول رقم (03 ، 06) : تطور معدلات البطالة في الجزائر ما بين 2012 إلى 2018 :

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة	%11.0	%9.8	%10.6	%11.2	%10.5	%11.7	%11.5

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وصندوق النقد الدولي .

نلاحظ أن الجزائر تمكنت خلال العشرة الأخيرة من تخفيض نسبة البطالة بشكل ملموس، حيث انخفضت هذه النسبة من حوالي 15.30% علم 2005 إلى 11% عام 2017، وبحسب النتائج المحصلة فان تراجع البطالة تراجع بفضل الاستثمارات العمومية الواسعة النطاق في السنين الأخيرة وخصوصا سنة 2012 تكون قد أدت إلى انخفاض البطالة، سيما المشاريع المسجلة في قطاع السكن، حيث تحل المقاولات مرتبة مهمة في امتصاص البطالة إلى جانب إنشاء المؤسسات الصغيرة وتسهيل منح القروض البنكية.¹

¹ الديوان الوطني للإحصاء، لبطالة أو التشغيل، 2018/08/5، موقع : <http://www.ins.dz/-EMPLOI->

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثالث: سبل تطوير السياسة الضريبية في الجزائر.

في ظل مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أصبحت تحكم العالم في المرحلة الحالية وهي كلها من نتائج انتشار ظاهرة العولمة والتي أصبحت تشكل عوائق وتحديات أمام اقتصاديات الدول بما فيها السياسة الضريبية، لذلك أصبح لازما على الاقتصاد الجزائري العمل على مواجهة تلك العوائق والتحديات وعليه قسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: عوائق السياسة الضريبية في الجزائر .

المطلب الثاني: مواجهة تحديات السياسة الضريبية في الجزائر .

المطلب الأول: عوائق السياسة الضريبية في الجزائر :

بما أن الضريبة اقتطاع جزء من دخول الأفراد وتحويله إلى القطاع العام بغرض أهداف اقتصادية واجتماعية حسب قواعد يسترشد بها واضعي النظام الضريبي، وعليه فإنه في سبيل تجسيد النظام الضريبي، قد يصطدم هذا الأخير بعوائق تحول دون تحقيق أهدافه، ومن هذه العوائق نجد ظاهرة الازدواج الضريبي، والتهرب الضريبي وعدم استقرار النظام الضريبي، وعدم كفاءة إدارة الضرائب.

أولا : تفشي ظاهرة الفساد الضريبي.

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد على أنه " إساءة استعمال السلطة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش، أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس، و رغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها الموظفون في القطاع العام فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص"¹، وتتلخص أهم عواقب الفساد في " عدم الكفاءة المترتب عن سوء تخصيص الموارد فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص " ، والتشوهات في تخصيص الإنفاق الحكومي، وخسارة المدخرات الوطنية، وكذا عدم الإنصاف مثل إعادة توزيع الأصول من القطاع

¹ وارث محمد، الفساد و أثره على الفقر مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دفاقر السياسة والقانون، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص : 86 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

العام إلى الأفراد الفاسدين، و إعادة التوزيع من الأفراد الأفقر نسبيًا إلى الأعلى نسبيًا، ووصول المسؤولية الحكوميين، إضافة تقويض الشرعية السياسية.¹

ويعتبر الفساد الضريبي من أهم مظاهر هذه الظاهرة، ويعرف أشكال الفساد المالي الذي بدوره على أنه " أحد أشكال الفساد المالي الذي يهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية على حساب دافعي الضرائب من جهة، وعلى حساب الإيرادات الضريبية من جهة أخرى.²

ثانيا: عدم كفاءة الإدارة الضريبية:

رغم كل الإصلاحات التي أدخلت على إدارة الضرائب فلا زالت تشكل الحلقة الأضعف في المنظومة الضريبية في الجزائر ، حيث تسود في إدارة الضرائب العراقيل و البيروقراطية و الرشاوى إضافة إلى عدم تمكنها من التخفيف من حدة التهرب الضريبي بفعل رقابتها الجبائية الضعيفة ، حيث لم تساير التحولات التي ترتبت على الإصلاح الضريبي ، وتصنف إدارة الضرائب في المراتب الأولى عالميا من حيث تلقي الرشاوى ، وحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وحسب مؤشر سهولة الدفع للضرائب نجد أن الجزائر تصنف من البلدان التي يشكل فيها دفع الضرائب صعوبات كثيرة و هنا نظرا لكثرة الإجراءات و عدد الأيام الكثيرة التي تتحملها المؤسسات لتسوية مشكل الضرائب مع إدارة الضرائب بالإضافة إلى ارتفاع معدل إجمالي سعر الضريبة كنسبة من الإرباح، وهذا الوضع لا يحسن من فعالية السياسة الضريبية في الجزائر بالإضافة إلى أن ظاهرة الرشاوى التي تسود إدارة الضرائب سيكون لها اثر سلبي على جلب الاستثمارات .

ثالثا : اتساع حجم الاقتصاد الموازي (اقتصاد الظل).

يعرف الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل بأنه " مجموع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما، و التي يتم إخفاؤها ولا تظهر في حساب الناتج المحلي الخام، وذلك بغرض التهرب من بعض الالتزامات مثل الضرائب

¹ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، مجلة سر التنمية، العدد السبعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، 2008 ، ص : 03 .

² احمد الكواز ، الحسابات القومية و الفساد ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الاول ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2012 ، ص : 12 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

واشتراقات الضمان الاجتماعي، أو الامتثال لبعض المعايير القانونية المنظمة لسوق العمل، مثل الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل القصوى، ومعايير السلامة...¹

المطلب الثاني : مواجهة تحديات السياسة الضريبية في الجزائر.

تواجه السياسة الضريبية عدة تحديات عليها مجابته ومن أهم هذه التحديات (الضرائب و التجارة الالكترونية ، تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر ، الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية) .

أولا : الضرائب و التجارة الالكترونية .

تحاول السياسة الضريبية إن تتابع التطورات المتلاحقة في مزاولة النشاط و المجالات الجديدة حتى تتعامل معه في الإطار الذي تحققه العدالة الضريبية و توفر العدالة الموارد المالية للخزانة العامة للدولة .

وتثير التجارة الالكترونية كإحدى صور النشاط الاقتصادي المستحدث بفعل التطور التكنولوجي في وسائل الاتصالات العديدة من أوجه البحث المتعلقة بكيفية المعاملة الضريبية ومدى ملائمة النظم الضريبية التقليدية عليها ودور السياسة الضريبية في المعاملة مع هذه المستجدات .

يرى البعض أن التجارة الالكترونية يجب أن تخضع للضرائب ، وانه ليس من السهل تطبيق القواعد الضريبية الحالية مع مراعاة الطبيعة الخاصة لتلك التجارة ، ومن المبررات التي تساق لتبرير فرض الضريبة على التجارة الالكترونية :²

- استخدام الحصيلة الضريبية في دعم البطالة الناتجة عن التجارة الالكترونية .
- الحد من النمو المتوقع للاقتصاد الخفي عن طريق استخدام أساليب مبتكرة للحد من التهرب الضريبي عن طريق سياسة تسعير التحويلات
- تعويض النقص في الحصيلة الناجم عن تآكل الوعاء الضريبي من خلال تزايد استخدام تكنولوجية الاتصال .

¹ chneiderFriedrich S,and others .New Estimates for the Shadow Economies all over World Bank The , Washington September ,,2010 ,p : 03 is available elibrary.org worldbank /doi/pdf . on 02/02/2014www .in the site

² رمضان صديق الضرائب على التجارة الالكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2001 ، ص : 67 .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ثانيا: تعاضد دور الاستثمار الأجنبي المباشر .

بالرغم من التدابير الضريبية الكثيرة في الجزائر الواردة في القانون 22/93 المتعلقة بترقية الاستثمارات وبعده الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ، فان استقطابها للاستثمارات الأجنبية محدود خاصة في القطاعات غير النفطية ، فمحمل عقود الاستثمار التي تمت مع الشركات القابضة العمومية سنتي 97 و 98 لم تتبع مستوى مليار دولار أمريكي ، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بحجم الاقتصاد الجزائري ، ويعود جزء من ذلك إلى طبيعة النظام الضريبي الجزائري المتسم بتعقده إجراءاته الإدارية ، حيث تتميز الإدارة الضريبية ببطئها نتيجة عدم اعتمادها على الإعلام الآلي في التسيير وانخفاض مستوى تأهيل مواردها البشرية .

ثالثا : الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية .

تستخدم الدول النامية لمواجهة هذه الاتجاهات في متحولة التغلب عليها باستخدام أكثر من سياسة منها:

- إلغاء و تخفيض الرسوم و الضرائب على التصدير .
- محاولة وضع العراقيل على الواردات .
- تقديم إعفاءات ضريبية مميزة لمحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية .
- تخفيض للضرائب على الأنشطة الاقتصادية.
- محاولة الدخول في اتفاقيات مشاركة مع دول التكتلات .

الفصل الثالث أثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

خلاصة الفصل

تعتبر الإصلاحات التي تمت على السياسة الضريبية من أهم الخطوات التي تسعى الجزائر من خلالها لتحقيق الأهداف المرجوة لإنعاش القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، تجلت هذه الآثار واضحة على شكل نتائج عمل الإصلاح على تحقيقها خاصة منها في المجال الاستثماري بالتأثير على الادخار والاستهلاك عن طريق التعديل في أهم الضرائب الرئيسية ومدى ونجاعة هذه الإصلاحات في إيجاد سياسة ضريبية مثلى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، إذ أن السياسة الضريبية ليست مجرد أدوات مالية فقط، بل هي أدوات اقتصادية و اجتماعية تستخدم الضريبة كعنصر أساسي لإحداث تغيرات جذرية في مسار التنمية الاقتصادية، فهي من بين الموارد المالية للجزائر، حيث تعتمد عليها في تشجيع الادخار بالنسبة للمشروعات إلا أن مصير هذا الادخار يتوقف على كيفية استخدام الدولة لهذه الوسيلة و لهذا اثر ايجابي على الإنتاج عندما تقوم إدارة الضرائب بمنح امتيازات جنائية لهذا النمط الاقتصادي.

خاتمة

إن قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتحرر من التخلف ، الاقتصادي ومن هذا المنطلق وضعت هذه الدول التنمية الاقتصادية قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك جندت لها كل مواردها المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية حيث أنها مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية ، وتعتبر السياسة الضريبية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية .

فمن خلال هذا البحث تبين لنا أن السياسة الضريبية وسيلة هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي ، من خلال الدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها .
لهذا حاولنا في هذا البحث الإجابة عن السؤال الرئيسي الذي طرح في المقدمة
ما مدى تأثير السياسة الضريبية في فع عجلة التنمية الاقتصادية ؟ قد عرضناه من خلال ثلاثة فصول ،
تعرضنا في الفصل الأول منها إلى مدخل إلى السياسة الضريبية ، وتناولنا في الفصل الثاني التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها ، وتطرقنا في الفصل الثالث اثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر .
اختبار فرضيات البحث :

الفرضية الاولى : يحتمل أن تساعد السياسة الضريبية في إحداث توازن واستقرار اقتصادي .
صحيح السياسة الضريبية لها دور في تحقيق الاستقرار و التوازن اقتصادي نتيجة قوة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار ، الإنتاج و الاستهلاك .

الفرضية الثانية: والتي يؤكد هذا البحث صحتها هي أن السياسة الضريبية لها تأثير على سير الحياة الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية للدولة فهي تؤثر على الإنتاج و على الدخل و توزيع هو على الإستهلاك و الادخار و التشغيل و على الإستقرار الإقتصادي و تزداد أهمية السياسة الضريبية فهي أهم أداة تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرضية الثالثة : يؤكد هذا البحث عدم صحتها حيث إختلف الإقتصاديون في مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية ، فالتنمية ليست نموا إقتصاديا فحسب ذلك لأنه من الممكن الحصول على نمو الإقتصادي بغير

عدالة التوزيع الإقتصادي وبدون جهود مناسبة للصحة و التعليم ، وتعدد المقاييس التي تقيس التنمية فبعد أن كان الاهتمام بمقاييس تتعلق بالانتاج ان تقل الأمر مقاييس تتعلق بالحاجات الاساسية كالغذاء والتعليم و أحر نتعلق بالتنمية البشرية .

النتائج:

من خلال استعراضنا للبحث توصلنا إلى النتائج التالية :

- تحتل السياسة الضريبية مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لاعتبارها أداة للتوجيه و الإشراف على النشاط الاقتصادي .
- عند معالجتنا للسياسة الضريبية اتضح لنا أنها مجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات .
- للسياسة الضريبية انعكاسات على مستويات المالية ولها دور في تنشيط فعالية التنمية الاقتصادية .

التوصيات :

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن إعطاء جملة من التوصيات :

- خلق ثقافة ضريبية تساهم في تهيئة بيئة ضريبية صالحة .
- ينبغي وضع سياسة ضريبية من باب موسع بحيث تشمل أصحاب الاختصاصات الاقتصادية والاجتماعية كذلك أرباب العمل ، وممثليهم عن الشعب .

أفاق البحث :

لقد تناولنا في هذه المذكرة موضوع اثر السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية ،بالرجوع إلى حالة الجزائر ، وذلك على المستوى الكلي دون التطرق بشكل مفصل إلى دور السياسة الضريبية في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية ، وكذلك تنافسية النظام الضريبي الجزائري كمتغير لجلب الاستثمار الأجنبي . وفي النهاية هذا البحث نسال المولى القدير ان نكون قد ممن اجتهد فأصاب أجرين، وإلا فأجر واحد، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع :

اولا : باللغة العربية .

الكتب :

- 1 حامد عبد المجيد دراز و آخرون ،مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية ، الإسكندرية،الجزء الثاني ، 2003 .
- 2 حربي محمد عريقات ، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار الكرمل ، عمان ، الطابعة الثانية، 1997
- 3 حسام داود و آخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطابعة ، عمان ، الأردن ، 2001.
- 4 حسن عوض الله، المالية، دراسة مقارنة، بيروت، دار النهضة العربية الطبعة الثالثة،لبنان ، 1973.
- 5 حسن محمد القاضي نالادارة المالية العامة،دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ،الاردن ،عمان ، 2014
- 6 حسين ابراهيم عبيد ،دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ،دار المعرفة الاجتماعية ،الاسكندرية ، 1990.
- 7 حسين مصطفى حسن ،المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طباعة ، 2001 .
- 8 حمدي الصباحي ، المشكلات الاقتصادية سياسات و موضوعات ، دار الحداثة ، القاهرة ، 1983.
- 9 حميد بوزيرة ،جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطلعة الثانية ، 2007 .
- 10 خالد شحادة الخطيب ، زهير شامية ، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، الطبعة الثانية.
- 11 رشاد احمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية ، دار الوفاء لنديا للنشر، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2011، .
- 12 رفعت المحجوب ،المالية العامة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1983 .

قائمة المصادر و المراجع

- 13 رمضان صديق الضرائب على التجارة الالكترونية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2001 .
- 14 زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة ، دار الجامعة ، جامعة الإسكندرية ، بيروت ، 1998.
- 15 سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري محاولتان من اجل التنمية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2003.
- 16 سعيد عبد العزيز ، النظم الضريبية، مدخل تحليلي مقارنة ،الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع ، الإسكندرية، 2002.
- 17 سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي ، النظم الضريبية ، مدخل تحليلي تطبيقي ، دار الجامعة الاسكندرية , 2000.
- 18 سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2003 .
- 19 طارف الحاج ،المالية العامة ،دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، 2008.
- 20 عادل احمد حشيش ، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية ، بيروت ،لبنان ، 1992.
- 21 عادل فليح العلي ، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الاردن ، عمان ، 2008.
- 22 عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة ، دار الجامعة الجديدة ، للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2013.
- 23 عبد السلام أديب ، السياسة الضريبية و إستراتيجية التنمية ، أفريقيا الشرق ، المغرب ، الطبعة الأولى، 1998.
- 24 عبد السلام دواد العابدي ، الملكية في الشريعة الإسلامية ، مكتبة الأقصى ، عمان ، الطبعة 1977.
- 25 عبد العزيز علي سوداني ، البناء الضريبي ، "مدخل تحليل النظم" ، دار الجامعة للطباعة والنشر وتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 1996.
- 26 عبد الكريم صادق بركات ،عبد المجيد دراز،علم المالية العامة،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،مصر،1986.

قائمة المصادر و المراجع

- 27 عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 28 عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة، مصر ، 1972 .
- 29 عبد الناصر و آخرون ، الضرائب و محاسبتها ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2005 .
- 30 عبد الهادي الحار ، اقتاديات النشاط الحكومي ،دار الجمعية ، الكويت ، 1982.
- 31 علاء فرج الطاهر ، التخطيط الاقتصادي ، دار الياة للنشر و التوزيع، الاردن، عمان ، الطبعة الاولى ، 2011 .
- 32 عليان الشريف وعبد الناصر نور، الضريبة ومحاسبتها ،دار المسيرة ، الطبعة الثانية ، الأردن، 2008 .
- 33 غازي عناية ،النظام الضريبي في الفكر المالي الاسلامي ، دار مقارنة مؤسسه شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2003
- 34 فايز ابراهيم الحبيب ،التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ،مطابع جامعة الملك سعود ،الرياض،السعودية ،1985.
- 35 فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية و التخطيط الاقتصادي ، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ،الاردن ، 2006 .
- 36 فوزي عطوي ، المالية العامة ، النظم الضريبية المالية و موازنة الدولة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،لبنان ، 2003 .
- 37 قدي عبد المجيد ،دراسات في علم الضرائب ، دار جرير ، الأردن ، الطبعة الاولى ، 2011.
- 38 كمال رزيق ،سمير عمور ، عملية تقييم الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي _ شلف ، العدد 05 ، 2008_2009.
- 39 محمد أبو الناصر وآخرون ، محفوظ المشاعلة ، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق ، مطابع الدستور التجاري ، الأردن ، 2002 .

قائمة المصادر و المراجع

- 40 محمد ثابت هاشم ، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر،مكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص : 109.
- 41 محمد دويدار ،مبادئ الاقتصاد السياسي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية، الجزء الاول ،1990.
- 42 محمد دويزات و آخرون ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الجزء الثاني ، 2003.
- 43 محمد شفيق ،السكان والتنمية القضايا والمشكلات ،المكتب الجامعي الحديث ،1998.
- 44 محمد صالح تركي القرشي ، علم اقتصاد التنمية ، مكتبة الجامعة ، الطبعة الاولى، 2010.
- 45 محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التمية الاقتصادية ، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر،2008 .
- 46 محمد عباس محرزى ، اقتصاديات الجباية و الضرائب ، الطبعة الرابعة، دار هومة ، الجزائر، 2008.
- 47 محمد عبد العزيز عجمية و ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ،مصر، 2003 .
- 48 محمد عبد العزيز و ايمان عاطف ، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 2005 .
- 49 محمد مبارك حجير، الضرائب وتطور اقتصاديات الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1965.
- 50 مدحت قريشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر و التوزيع ، جامعة البلقاء، الاردن ، 2007 .
- 51 المرسي السيد حجازي ، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،1997.
- 52 ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 .

- 53 ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992_2003، منشورات بغداددي ، الجزائر.
- 54 الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996 .
- 55 هامي سمير حلاوة ، الانماء الاقتصادي و السياسي في الوطن العربيين، دار المجد للنشر و التوزيع، عمان ، 2015.
- 56 وارث محمد، الفساد و أثره على الفقر مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

الأطروحات و الرسائل :

- 1 ضالع دليلة ، دور الانفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط — حالة الجزائر — أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، 2018.
- 2 عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل في الضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في فترة 1988_1995، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية ، معهد العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر)، 1994_1995.
- 3 كتوش عاشو ، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ، 2004 .
- 4 محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر ، 2009_2010.
- 5 ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر .
- 6 ناصر موراد ، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جتمع الجزائر ، 2002 .
- 7 عفيف عبد الحميد ، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2014

قائمة المصادر و المراجع

- 8 العياشي عجلان ، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل 1992_2009 _حالة ولاية المسيلة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005_2006.
- 9 قاشي يوسف ، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرزات العولمة الإقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، 2009.2008.
- 10 محمد صبحي زوجة راحم ، دور وأهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2001.
- 11 محمدي عبد الوهاب ، دور إيرادات الغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية بالجزائر ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم ، جامعة الجزائر 3 ، 2014/2015.

المجلات :

- 1 احمد الكواز ، الحسابات القومية و الفساد ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الاول ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2012.
- 2 جورج كوييتس، إيريك أوفرادال،السياسة المالية في الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقال : تحد كبير ،مجلة التمويل والتنمية، واشنطن ، العدد،04، ديسمبر ، 1994.
- 3 علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، مجلة سر التنمية، العدد السبعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، 2008.
- 4 لسبع مريم ، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2019)، مجلة الارتقاء و الدراسات الاقتصادية ، المجلد 02 ، العدد 02 ، 2021 .
- 5 مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد3 ، العدد 02، 2019، الجزائر .

الملتقيات :

- 6 طويل أسيا، تناح رانيا ، إصلاح النظام الجبائي في الدول النامية دراسة تجارب دولية ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الإقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02.

ثانيا : المراجع اللغة الاجنبية .

1 Jole slemrid . the real word if tax policy . in tax policy in the real . edited by Joel slenrod . cambridge u,iversity press . fers published . new york. 1999 .

2 hocine benissad ,la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel ,pour,Alger ,1991.

briefing note for countries on the 2019 humane développement inequalities in humane développement in the 21 st Alegria.report .Century 2019

3 Friedrich Schneider,and others New Estimates for the Shadow .Economies all over World Bank The ,Washington

4 la fiscalité une richesse collective , un Outil pour le bien commun, Le MEPACQ, Mai 2007 ..

5 Minister de Inustrie ,de la Petite et moyenne Entreprise et de la Promotion linvestissement ,bulletin dinformation n° 22 ,Avril 2013 ,Alger.

المواقع الالكترونية:

1 [httpM//www/andi/dz](http://www.andi.dz).

2 <http://www.ins.dz/-EMPLOI-CHIMAGE-au-QUOTRIEMES,56-.html>.

ملخص

ملخص الدراسة :

تناولت هذه المذكرة بالدراسة إشكالية فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مع التركيز على ما مدى تأثير السياسة الضريبية على أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بالجزائر، وهذا من خلال الوقوف على تحقيق مختلف التنمية الاقتصادية عن طريق السياسة الضريبية، سواء من حيث فعاليتها أو مساهمتها في تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تشجيع الاستثمار والإنتاج، التضخم والتنمية البشرية . وأخيرا تحديد مختلف المعوقات التي تحول دون تحقيق السياسة الضريبية لأهدافها.

- الكلمات المفتاحية :

- السياسة الضريبية، التنمية الاقتصادية، النظام الضريبي الإصلاح الضريبي

Abstract

This note dealt with the study the problematic of the effectiveness of tax policy in achieving economic development, with a focus on the extent of the impact of tax policy on the most important indicators of economic development in Algeria, and this by standing on the achievement of various economic development through tax policy, both in terms of its effectiveness or its contribution to achieving The economic and social dimension by encouraging investment and production, inflation and human development.

Finally, identifying the various obstacles that prevent the tax policy from achieving its objectives.

- **Keywords :**

- Tax policy, economic development, tax system, tax reform